



ديوان المظالم في العصر العباسي

ديوان المظالم في العصر العباسي

(132-134هـ / 749-945م)

تأليف

الدكتور أمجد ممدوح محمد الفاعوري

الجامعة الأردنية

الطبعة الأولى

2016م



المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الأيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2016)

الفاعوري ، أمجد ممدوح
ديوان المظالم في العصر العباسي./ أمجد ممدوح محمد الفاعوري .- عمان : دار
خالد اللحياني للنشر والتوزيع ، 2016
() ص.
ر.إ. .:

جميع الحقوق محفوظة: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.



دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - مكة المكرمة

ص. ب 21402

الرمز البريدي 21955

هاتف: 0096655008626

البريد الإلكتروني: shs1427@gmail.com



مكتبة ملاك - عمان - الأردن

Amman. Jordan

Tel : +0797492021



دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع
هاتف:

00962799817307

00966506744232

البريد الإلكتروني

azkhamis01@hotmail.com

azkhamis01@yahoo.com

وبعد...

"فإن كنت أحسنت فيما جمعت، وأصبت في الذي صنعت ووضعت، فذلك من عظيم منن الله تعالى وجزيل فضله، وعظيم أنعمه عليّ وجليل طوله. وإن أنا أسأت فيما فعلت، وأخطأت إذا وضعت، فما أجدر الإنسان بالإساءة والعيوب، إذا لم يعصمه ويحفظه علام الغيوب:

وما أبرئ نفسي أنني بشر	أسهو وأخطئ ما لم يحمني قدر
ولا ترى عذراً أولى بذئ زلل	من أن يقول مقرأً: أنني بشر"

المقريري، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار

شكر وتقدير

من باب إهداء الفضل إلى أهله أتقدم بعظيم الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور محمد عبد القادر خريسات الذي منحني كثيراً من جهده ووقته ، والذي ما فتئتُ استرشد به وألح عليه بتساؤلاتي المتلاحقة، فاخذ بيدي ووجهني توجيه المتبصر بالموضوع، فله مني كل الاحترام والتقدير ، سائلاً المولى جلّت قدرته أن يطيل في عمره ، ويبقيه ذخراً لكل طال داري التاريخ.

الإهداء

إلى كل مظلوم على وجه الأرض ما زال ينتظر من ينصفه

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
9	المقدمة
13	الفصل الأول: مفهوم ديوان المظالم ونشأته
15	- الظلم لغة واصطلاحاً
18	- الأصل التاريخي للمظالم
32	- الأصل الشرعي للمظالم
35	- أهمية النظر في المظالم
39	- تأسيس ديوان المظالم
44	- الناظر في المظالم
47	- مجلس النظر في المظالم
50	- رئيس ديوان المظالم
55	- أوقات النظر في المظالم
62	- مكان النظر في المظالم
66	- أقسام النظر في المظالم
67	- توقيعات والي المظالم
73	الفصل الثاني: النظر في المظالم في العصر العباسي (132-334هـ/749-945م)
135	الفصل الثالث: اختصاصات والي المظالم
169	الفصل الرابع: علاقة ديوان المظالم بالولايات الدينية
211	الخاتمة
213	قائمة المصادر والمراجع

المقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور ديوان المظالم تاريخياً في العصر العباسي في الفترة الواقعة بين (132-334هـ/749-945م).

يُعد هذا الديوان من المظاهر الإيجابية في الدولة العربية الإسلامية عبر مسيرتها التاريخية، ومفخرة من مفاخر النظام القضائي الإسلامي، وواحد من أبرز مظاهر الحضارة العربية الإسلامية لما له من أهمية كبيرة في إحقاق الحق وإقامة العدل ودفع التخاصم بين الناس على اختلاف أصولهم.

تركزت منهجية البحث في هذه الدراسة على قراءة المصادر الأولية التي تنوعت ما بين تاريخية وفقهية وأدبية وجغرافية وكتب تراجم وأنساب، وعلى جمع المعلومات واستقصائها من تلك المصادر ومقارنتها وتحليلها، والوصول من خلال طرح الأفكار وإيراد الأمثلة عليها من حوادث تلك الفترة إلى أبرز التطورات التي طرأت على هذا الديوان خلال فترة البحث.

جاء هذا الكتاب في أربعة فصول وخاتمة بالإضافة لهذه المقدمة.

اشتمل الفصل الأول منها على تناول المعنيين اللغوي والاصطلاحي للمظالم، وكذلك الأصلين التاريخي والشرعي له وأهمية النظر في المظالم. ثم تطرقنا فيه إلى تأسيس ديوان المظالم وشروط الناظر فيه وأعضاء مجلس المظالم، وبيننا مدى حاجة الناظر في المظالم إليهم، ثم اتبعنا ذلك بدراسة زمان النظر في المظالم ومكانه وأقسام ديوان المظالم وأخيراً توقعات والي المظالم.

أمّا الفصل الثاني، فاشتمل على دراسة النظر في المظالم منذ بداية العصر العباسي ولغاية دخول بني بويه بغداد سنة (334هـ/945م) وأوضحنا في هذا

الفصل الطريقة التي اتبعها خلفاء بني العباس في رفع الظلم عن الرعية وإنصاف المظلومين، كما بيّنا فيه الخلفاء الذين نظروا في المظالم بأنفسهم والخلفاء الذين عهدوا بالنظر فيها إلى أشخاص آخرين، وكيفية نظر هؤلاء في المظالم ونظر الولاة في ولاياتهم فيها.

واشتمل الفصل الثالث على اختصاصات والي المظالم العشرة حسب ما ذكرها الماوردي (ت450هـ/1058م) وأبي يعلى الفراء (ت458هـ/1066م) في كتابيهما "الأحكام السلطانية والولايات الدينية".

واتضح لنا بعد استعراض هذه الاختصاصات إنها تشتمل على عدة جوانب دينية وقضائية وإدارية، ففي الجانب الديني، تختص بمراعاة استيفاء حقوق الله سبحانه وتعالى والعبادات الظاهرة، كالجمع والأعياد والحج والجهاد والأوقاف الخيرية، وأمّا الوظائف القضائية، فمنها ما يشبه اختصاص القضاء العادي، كالنظر بين المتشاجرين والحكم بين المتنازعين، والنظر في الوقوف الخاصة إذا ما تظلم أهلها، ورد ما اغتصبه ولاة الجور من أموال الرعية وضياعها.

وأما ما يشبه القضاء الإداري، فيشمل تعدي الولاة على الرعية، وجور العمّال فيما يجبونه من أموال، وتظلم المسترزقة من نقص أرزاقهم أو تأخرها عنهم، وأمّا الوظائف الإدارية، فتشمل تنفيذ ما عجز القضاء العادي عن تنفيذه، لعلو مكانة المحكوم عليه، والنظر فيما عجز عنه الناظرون في الحسبة في المصالح العامة.

وفي الفصل الرابع، تطرقنا لعلاقة ديوان المظالم مع ولاية الإمامة الكبرى (الخلافة) وعلاقة المظالم بالوزارة والإمارة والقضاء والحسبة والشرطة والبريد

والحجابه.

وبينا فيه أوجه الشبه والخلاف بين ديوان المظالم وهذه الولايات مع إعطاء وصف موجز لطبيعة عمل كل ولاية منها.

وحاولت في خاتمة الدراسة عرض أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث.

وفي الختام فهذه خلاصة جهدي وضعتها في هذه الدراسة، ولا أزعم لنفسي الكمال، فالكمال لله وحده.

والله ولي التوفيق.

الأردن- عمان

2016

الفصل الأول

مفهوم ديوان المظالم ونشأته

الظلم لغة واصطلاحاً

معنى الظلم في اللغة

جاء في لسان العرب⁽¹⁾ تحت مادة "ظلم"، أن الظُّلمَ: وضعُ الشيء في غير موضعه، ومن أمثال العرب في الشبه: من أشبه أباه فما ظلم، وقال الأصمعي: ما ظلم، أي ما وضع الشبه في غير موضعه، وفي المثل: من استرعى الذئب، فقد ظلم، وأصل الظلم والجور مجاوزة الحد، ومنه حديث الوضوء: فمن زاد أو نقص فقد أساء وظلم؛ أي أساء الأدب بتركه السنّة والتأدّب بأدب الشرع، وظلم نفسه بما نقصها من الثواب بترداد المرات في الوضوء، وفي القرآن الكريم ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بشرك﴾⁽²⁾.

والظُّلم: الميلُ عن القصد، والعرب تقول: ألزم هذا الصُّوب ولا تظلم عنه. أي لا تجرُ عنه، وقوله تعالى: ﴿إن الشرك لظلم عظيم﴾⁽³⁾.

ويُقال: ظلمه يظلمه ظلماً وظُلماً ومظلمةً، فالظلم مصدرٌ حقيقيٌّ، والظُّلم الاسمُ يقوم مقام المصدر، وهو ظالمٌ وظلوم.

وتظلم منه: شكا من ظلمه، وتظلم الرجلُ: أحال الظُّلم على نفسه، والتظلمُ ههنا تشكيُّ الظُّلم منه، والمتظلم: الذي يشكو رجلاً ظلمه، والمتظلمُ أيضاً الظالمُ.

ويقال: تظلم فلان إلى الحاكم من فلان فظلم تظليماً أي أنصفه من ظالمه

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة: ظلم.

(2) سورة الأنعام، آية 82.

(3) سورة لقمان، آية 13.

وأعانه عليه.

والظُّلْمَةُ: المانعون من أهل الحقوق حقوقهم، والظَّلَامَةُ: ما تَظْلَمُهُ، وهي المظلُمَةُ، أما المظلُمَةُ فهي اسم ما أخذ منك، وأردتْ ظلاماً ومظالمته أي ظُلمه، والظَّلَامَةُ والظُّلْمَةُ والمظلُمَةُ: ما تطلبُهُ عند الظُّلم، وهو اسم ما أخذ منك، وتظام، القوم: ظلم بعضهم بعضاً، ويقال: أظلم من حيَّة، لأنها تأتي الحُجر لم تحتفره فتسكُّنه.

وأما الظُّلْم - بالتشديد - فهو الكثير الظُّلم.

وبهذا، يكون معنى الظلم لغةً: وضع الشيء في غير موضعه المخصص له، إمّا بزيادة أو نقصان، وإمّا بعدول عن وقته أو مكانه، وهو كذلك أخذ المرء ما ليس له.

وأما معنى الظلم اصطلاحاً: فهو العدوان على الناس في أحوالهم وممتلكاتهم، وبمعنى أوسع: كل انتقاص لحقوق الغير، في أمنه وحريته وكل ما يتعلق به. يقول ابن خلدون⁽¹⁾: "ولا تحسِّن الظُّلم إمّا هو أخذُ المال أو المُلْك من يد مالكه من غيرِ عوضٍ ولا سبب كما هو المشهور، بل الظُّلم أعمُّ من ذلك فكلُّ من أخذ ملكاً أحداً أو غصبه في عمله أو طلبه بغير حقٍّ أو فرض عليه حقاً لم يفرضه الشرع فقد ظلَّمه فجَبَّاه الأموال بغير حقِّها ظلَّمه، والمعتدون عليها ظلَّمه والمنتهبون لها ظلَّمه، والمانعون لحقوق الناس ظلَّمه وخُصَّاب (مغتصبوا) الأملاك على العموم ظلَّمه".

(1) ابن خلدون، المقدمة، ص318.

ويذكر ابن عبد البر⁽¹⁾، أن صور الظلم كثيرة ومتنوعة فكل من يمنع حقاً واجباً بقصد الحصول على مكاسب مادية ومعنوية أو يأخذ ما ليس له، فهو ظالمٌ.

وقيل عن الظلم: إنه يزُلُّ القدم ويزيلُ النعم، ويجلب النقم ويُهْلِكُ الأمم⁽²⁾، ومن استعمل الظلم عَجَّلَ الله هلكه، ومن ظلم نقص عُمره⁽³⁾. وقال النجاشي: الملوك يبقى على الكفر ولا يبقى على الظلم⁽⁴⁾، وقال أعرابيٌّ: ما السيف منا بصائم، ولا الليل عن النهار بنائم⁽⁵⁾.

المظالم اصطلاحاً:

يذكر الماوردي⁽⁶⁾ أنها "قود المتظالمين إلى التناصف بالرهبة، وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهيبة". وذكر ابن خلدون⁽⁷⁾ أنها "وظيفة ممتزجة من سطوة السلطنة ونصفة القضاء وتحتاج إلى علو يد وعظيم رهبة تقمع الظالم من الخصمين وتزجر المعتدي". وقال عنها ابن محمد⁽⁸⁾ إنها "ولاية جليلة وهي مُتَعِينَةٌ على الأمام أو السلطان يابرها بنفسه أو يستنيبُ فيها نائباً يقوم مقام نفسه".

(1) ابن عبد البر، بهجة المجالس، ص362.

(2) الشعالي، الأمثال، ص47.

(3) المصدر نفسه، ص42.

(4) ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج1، ص306.

(5) أبو حيان التوحيدى، البصائر والذخائر، ج2، ص696.

(6) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص148. أبو يعلى الفراء، الأحكام السلطانية، ص58. القلقشندي،

صبح الأعشى، ج3، ص297. المقرئ، الخطط، ج2، ص207.

(7) ابن خلدون، المقدمة، ص254.

(8) ابن محمد، آثار الأول، ص75.

والملاحظ ممّا تقدم أن هذه التعريفات متقاربة وتؤدي إلى معنى واحد، هو أنها سلطة قضائية عالية تفصل بين المتظالمين، وتُعيد الحقوق إلى أصحابها الشرعيين بالإنصاف والقوة، إذا ما دُعِيَ لاستخدامها، كما أن لصاحبها مكانة من الصلاحيات ما ليس للقاضي العادي، لاسيما من ناحية سرعة البت في الدّعى.

الأصل التاريخي للمظالم

ظهرت أولى بوادر التصدي للظلم والوقوف بوجه الظالم مهما علت منزلته في مكة، عندما قدم إليها رجلٌ زبيدي من اليمن في بضاعة له اشتراها منه العاص بن وائل السهمي، أحد سادات قريش ثم ماطله إياها، فقام اليمني حول الكعبة مستصرخاً أهل مكة في رد هذا الظلم عنه قائلاً:

يا للرجال المظلوم بضاعته ببطن مكة نأي الحي والنفر
إن الحرام لمن تمت حرامته ولا حرام لثوب الفاجر الغدر

وعند سماع قريش استغاثة اليمني بهم، تداعى ساداتها واجتمعوا في دار عبد الله بن جدعان، واتفقوا على رد مظلمة اليمني، وعقدوا حلفاً دُعي فيما بعد حلف الفضول لنصرة المظلوم على الظالم، مهما علت منزلة الظالم⁽¹⁾.

ولأهمية هذا الحلف عند العرب قُبيل الإسلام؛ ولما له من دورٍ في الحد من الظلم، فقد اتخذوه أحد التواريخ التي كانوا يؤرخون بها.⁽²⁾

(1) ابن هشام، السيرة، ج1، ص141-142. ابن سعد، الطبقات، ج1، ص128-129. ابن حبيب، المنمق، ص186-187. وانظر الماوردي، المصدر نفسه، ص150-151.

(2) المسعودي، التنبيه والإشراف، ص179. البيروني، الآثار الباقية، ص34.

وقد حضر الرسول ﷺ هذا الحف قبل البعثة، وأقره بعدها فقال: "لا يزيده الإسلام إلا شدة"⁽¹⁾، كما روي عنه ﷺ أنه قال: "لقد شهدت في دار عبدالله بن جدعان حلفاً ما أحب أن لي به حمر النعم ولو دُعي به في الإسلام لأجبت"⁽²⁾.

فالحلف وإن كان فعلاً جاهلياً، دعتهم إليه السياسة، فقد صار بحضور الرسول ﷺ له قبل البعثة، وما قاله في تأكيد أمره بعد البعثة حكماً شرعياً وفعلٌ نبوي⁽³⁾.

ولقد تمسك الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ بهذا الحلف في عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان (41-60هـ/661-680م)، فيذكر ابن اسحاق: أنه كان بين الحسين بن علي وبين أمير المدينة، الوليد بن عتبة بن أبي سفيان، منازعة في مال كان بينهما بذي المروة - فتحامل الوليد على الحسين في حقه لنفوذه- فقال الحسين أحلف بالله لتنصفني من حقي أو لأخذن سيفي ثم لأقومن في مسجد رسول الله ﷺ ثم لأدعون بحلف الفضول، وقال عبد الله بن الزبير، وكان عند الوليد عندما سمع ما قاله الحسين: وأنا أحلف بالله لئن دعا به لأخذن سيفي ثم لأقومن معه حتى ينصف من حقه أو نموت جميعاً. وقال ما قاله ابن الزبير كذلك، المسور بن مخرمة بن نوفل الزهري، وعبد الرحمن بن عثمان بن عبدالله التيمي. فلما بلغ ذلك ابن عتبة انصف الحسين⁽⁴⁾.

-
- (1) أحمد بن حنبل، المسند، ج2، ص207. أبو داود، السنن، ج3، ص129.
 - (2) ابن هشام، السيرة، ج1، ص141-142. ابن سعد، الطبقات، ج1، ص129. ابن حبيب، المنمق، ص53. الماوردي، المصدر نفسه، ص152.
 - (3) الماوردي، المصدر نفسه، ص152.
 - (4) ابن هشام، السيرة، ج1، ص142.

إن تمسك الحسين بن علي بهذا الحلف بعد مضي فترة ليست بالقصيرة، لدليل على مدى فاعلية هذا الحلف وقابليته لمواجهة ظلم الحكام للرعية، إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، لذا، فإننا نرى أن البذور الأولى لنشأة ديوان المظالم قد ظهرت عند العرب قبيل الإسلام، ثم نمت بعد الإسلام بالتدرج، إلى أن أصبحت في القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي، مؤسسة واضحة المعالم متكاملة الجوانب، لا أثر في ظهورها لأية مؤثرات غير عربية.

أما ما يذكره تيان⁽¹⁾ (Tyan) من أن حلف الفضول ليس هو الأساس التاريخي لديوان المظالم، إذ هو ليس إلا اتفاقاً بين بطون قبيلة واحدة هي قبيلة قريش، فإن رأيه هذا غير دقيق؛ لأن تكوين الحلف بهذه الصورة كان يتفق مع ما كان عليه النظام الاجتماعي عند العرب قبيل الإسلام، إذ أن السلطة العليا كانت لزعماء القبائل، كما أن الحلف كان يهدف إلى قمع الظلم أياً كان مصدره، وما تمسك الحسين بن علي ﷺ به إلا دليل على فاعليته.

وأما ما يذكره البعض بإرجاع أصل نشأة ديوان المظالم إلى ملوك الفرس وغيرهم الذين كانوا يرون أن رد المظالم من قواعد الملك وقوانين العدل الذي لا يقوم الصلاح إلا بهراعاته، ولا يتم التناسف إلا بمباشرة⁽²⁾، فلم يدل على ذلك بدليل واحد أو مثال على قيام ملوك الفرس بذلك.

ويظهر لنا مما تقدم أن الأصول التاريخية لديوان المظالم ترجع إلى تراث العرب القديم، يوم عقدت قريش حلفاً قاهراً على رد المظالم، وإنصاف المظلوم من الظالم، مهما علت منزلته، ثم تنام هذا الديوان كباقي الدواوين أكثر في

(1) Tyan, histoire, pp.515-516

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص150. أبو يعلى افرء، المصدر نفسه، ص60. وانظر Tyan, ..histoire, pp.515-516

العصرين الراشدي والأموي، حتى تكامل في العصر العباسي، وأصبح للمظالم ديوان خاص يُعرف بديوان المظالم، شأنه في ذلك شأن بقية النظم العربية، التي تظهر بسيطة، ثم ما تلبث أن تتكامل استجابة لتطور المجتمع والإدارة في الدولة⁽¹⁾.

وعندما جاء الإسلام، أمر الله تعالى نبيه ﷺ أن يحكم بين الناس بما أنزل سبحانه وتعالى بين الناس، وذلك في قوله تعالى ﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾⁽²⁾ وقوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ...﴾⁽³⁾، ومن هذه الآيات استمد النبي ﷺ سلطته القضائية، وبدأت ترتسم معالم النظام القضائي الجديد للدولة العربية الإسلامية⁽⁴⁾.

وكان المسلمون ابتداءً إذا عرض لهم حادث، أو حصل بينهم خلاف رجعوا إلى الرسول ﷺ لمعرفة حكم الإسلام فيحيبهم أمّا بنص القرآن الكريم أو بقوله وأفعاله بناءً على اجتهاده⁽⁵⁾.

ولحرصه ﷺ على نشر العدل بين المسلمين، فقد حث أصحابه على أن يبلغوه حاجات الناس، وما يقع عليهم من الظلم قائلاً: "ابلغوني حاجة من لا يستطيع إبلاغي حاجته، فإنّه من أبلغ سلطاناً حاجة من لا يستطيع إبلاغها إيّاه ثبت الله قدميه يوم القيامة"⁽⁶⁾.

(1) عبد الرزاق الأنباري، المحكمة العليا في الإسلام، ص 67-68.

(2) سورة المائدة، آية 49.

(3) سورة النساء، آية 105.

(4) حافظ عجّاج، الإدارة في عهد الرسول ﷺ، ص 264.

(5) المرجع نفسه، ص 264-265.

(6) ابن سعد، الطبقات، ج 1، ص 423.

ومن الحوادث التي وقعت في عهد الرسول ﷺ وعدّت في المظالم، حادثة الشُّرب الذي تنازعه الزبير بن العوام ورجل من الأنصار، إذ يقول الماوردي⁽¹⁾: "نظر رسول ﷺ المظالم في الشرب الذي تنازعه الزبير بن العوام ﷺ ورجل من الأنصار، فحضره بنفسه، فقال للزبير: اسقِ أنت يا زبير ثم الأنصاري، فقال الأنصاري: إنّه ابن عمك يا رسول الله، فغضب من قوله، وقال: يا زبير أجره على بطنه حتى يبلغ الماء إلى الكعبين". وقد عدّ البعض هذه الحادثة من المظالم، إلا أنها لم تكن كذلك، بل هي قضاء عادي بيّن فيه الرسول ﷺ الحكم الذي ينبغي في السقاية بين الجيران، وربما عد البعض هذه الحادثة من المظالم، كون أحد الخصمين وهو الزبير بن العوام، ابن عمّة الرسول ﷺ، فخيّلت لهم هذه القرابة أن فيها شيئاً من استغلال النفوذ، أو هكذا اعتقد الأنصاري، بدليل قوله للرسول ﷺ إلا أنه ابن عمك⁽²⁾.

وأيّاً كان الأمر، فإن هذه الحادثة عدّت إهموجاً أو نبراساً في قضاء المظالم، وإن لم تكن داخلية فيها⁽³⁾.

وعلى نهجه ﷺ، سار الخلفاء الراشدون، يذكر الماوردي⁽⁴⁾ أنه لم ينتدب منهم أحد للنظر في المظالم لأنهم "في الصدر الأول مع ظهور الدين عليهم بين من يقوده التنافس إلى الحق أو يزجره الوعظ عن الظلم، وإنما كانت المنازعات تجري بينهم في أمور مشتبهة يوضحها حكم القضاء، فإن تجوّر من جفاة اعرابهم متجوّر ثناه الوعظ أن يدبر، وقادة العنف أن يحف، فاقصر خلفاء السلف على

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص148. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص58-59.

(2) ظافر القاسمي، ولاية، ص62.

(3) المرجع نفسه، ص62.

(4) الماوردي، المصدر نفسه، ص149. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص59. النويري، نهاية الأرب، ج6، ص269.

فصل التشاجر بينهم بالحكم والقضاء، تعيناً للحق في جهته لانقيادهم إلى التزامه".

وقد ظهر هذا جلياً في خطبه الخليفة الأول أبي بكر الصديق رضي الله عنه إذا أعطى رعيته عهداً بأن يعدل فيهم، وألا تمنعه قوة الظالم أن ينصف منه المظلوم، ولا يمنعه ضعف المظلوم أن ينصفه من ظالمه ⁽¹⁾.

وبلغ من حرص الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه على رعيته أن قال: "لا يشكو إليّ أهل موضع عاملهم إلا عزلته" ⁽²⁾. فعزل سعد بن أبي وقاص عن الكوفة ⁽³⁾، ومما يؤثر عنه قوله: "إيما عامل لي ظلم أحداً فبلغني مظلّمته فلم أغيرها فأنا ظلمته" ⁽⁴⁾. فكان لذلك ملازماً لموسم الحج في فترة خلافته، وطلب إلى عماله موافاته في كل موسم، ليحذّروهم ظلم الرعية وليتعرّف أحوالهم عن قرب، وليكون للرعية وقت معلوم يقدّمون إليه شكاويهم ⁽⁵⁾.

ولم يكتف الخليفة عمر رضي الله عنه بعزل العامل الذي يُتظلم منه، بل كان يستفسر ممن يفد إليه من الولايات والأمصار عن سيرة عماله فيهم، فإن حمد العامل، حمد الله على ذلك، وإن لم يُحمد، عزله عنهم ⁽⁶⁾، كما اتخذ أحد ثقاته

(1) ابن سعد، الطبقات، ج3، ص182-183.

(2) السبكي، طبقات الشافعية، ج2، ص288.

(3) البلاذري، أنساب الأشراف، ج1، ص163.

(4) الهندي، كنز العمال، ج12، ص659.

(5) الخزاعي، تخريج الدلالات السمعية، ص263. الكتاني، التراتيب الإداري، ج1، ص237-238.

(6) الكتاني، التراتيب الإدارية، ج1، ص168.

وهو محمد بن مسلمة⁽¹⁾، يقتص له آثار من يُتَظَلَم منه⁽²⁾.

إن هذه السياسة الوقائية التي قصد من ورائها تتبع أخبار عمّاله لتجنب ظلمهم للرعية دفعة في أواخر أيامه أن يقول: "لئن عشتُ إن شاء الله لا سيرن في الرعية حولاً فإني أعلم أن للناس حوائج تقطع دوني، أمّا عمّالهم فلا يرفعونها إليّ، وأمّا هم فلا يصلون إليّ، فأسير إلى الشام فأقيم بها شهرين، ثم أسير إلى مصر فأقيم بها شهرين، ثم أسير إلى البحرين فأقيم بها شهرين، ثم أسير إلى الكوفة فأقيم بها شهرين، ثم أسير إلى البصرة فأقيم بها شهرين، والله لنعم الحول هذا"⁽³⁾. إلا أن المنية عاجلته ﷺ قبل تحقيق رغبته هذه.

ويُعد كل ما كان يتخذه عُمر بهذا الصدد لرفع الظلم نوعاً من النظر في المظالم، ويتفق مع طبيعة المرحلة، ويستند إلى الولاية العامة للخليفة⁽⁴⁾.

وقد سار على نهجه الخليفة عثمان بن عفان ﷺ، فقد طلب إلى عمّاله أن يتبعوا النهج الذي كان سائداً قبله في تصريف الأمور ومباشرة الأعمال، دون أي تغيير أو تبديل، فأول كتاب صدر عنه ﷺ إلى أمراء الأجناد في الثغور "أمّا بعد: فإنكم حُماة المسلمين وذادتهم، وقد وضع لكم عمر ما لم يرغب عتاً، بل كان عن ملاءم ولا يبلغني عن أحد منكم تغيير ولا تبديل فيغير الله ما بكم ويستبدل بكم غيركم، فانظروا كيف

(1) هو محمد بن مسلمة بن سلمة الأنصاري، أحد الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، أسلم بالمدينة على يد مصعب بن عمير، أخى الرسول ﷺ بينه وبين أبي عبيدة بن الجراح، شهد بدرًا وأحدًا والخندق مع الرسول ﷺ توفي سنة 46 هـ. أنظر ابن سعد، الطبقات، ج3، ص433-445.

(2) الطبري، تاريخ، ج4، ص121.

(3) الطبري، تاريخ، ج4، ص201-202. ابن الجوزي، سيرة عمر بن الخطاب ﷺ، ج1، ص267.

(4) أحمد المومني، قضاء، ص69.

تكونون، فأني أنظر فيما ألزمني الله النظر فيه، والقيام عليه"⁽¹⁾. فأبقى على موسم الحج موعداً لمحاسبة العمال والاستماع لشكاوي الرعية، وكتب إلى الناس في الأمصار: "إني مع الضعيف على القوي ما دام مظلوماً إن شاء الله"⁽²⁾.

وتابع الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام سيرة من سبقه من الخلفاء في محاسبة العمّال وتتبع أحوالهم وأحوال الرعية⁽³⁾.

ويُعد عهد الإمام علي بن أبي طالب للأشتر النخعي يوم ولاة مصر في طليعة ما ترك السلف إلى الخف، فيمكن عدّ العهد دستوراً للدولة لا مرسوماً بتعيين عامل⁽⁴⁾، ومما جاء فيه مما يتعلق بموضوعنا: "أنصف الله، وأنصف الناس من نفسك، ومن خاصة أهلك، ومن لك به هوى من رعتك، فإنك إن لا تفعل تظلم، ومن ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عباده، ومن خاصمه الله دحضت حجته وكان لله حرباً، حتى ينزع ويتوب، وليس أدعى إلى تغير نعمة الله وتعجيل نقمته، من إقامة على ظلم، فإن الله سميع دعوة المضطهدين، وهو للظالمين بالمرصاد"⁽⁵⁾. ومنه كذلك "واجعل لذوي الحاجات منك قسماً تُفرغ لهم فيه شخصك، وتجلس لهم مجلساً عاماً فتتواضع فيه لله الذي خلقك وتقعده عنهم جهدك وأعوانك فأني سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله يقول في غير

(1) الطبري، تاريخ، ج 4، ص 245.

(2) الطبري، تاريخ، ج 4، ص 397.

(3) اليعقوبي، تاريخ، ج 2، ص 204. أبو يوسف، الخراج، ص 266.

(4) ظافر القاسمي، مرجع سابق، ص 64.

(5) الشريف الرضي، نهج البلاغة، ج 2، ص 92. ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 15، ص 34، القلقشندي، مآثر الأناقة، ج 3، ص 8-9.

موطن: "لن تقدس أمة لا يؤخذ للضعيف فيها حقه من القوي غير مُتَتَعَتَع"⁽¹⁾.

على أن ما يميز الإمام علي عليه السلام ممن سبقه من الخلفاء، اتخاذه بيتاً توضع فيه قصص⁽²⁾ المتظلمين⁽³⁾، فكان بهذا أول من سلك هذه الطريقة واستقل بها، إلا أنه لم يخرج فيها إلى نظر المظالم المحض لاستغنائه عنه⁽⁴⁾.

ويبدو أن عهد الإمام علي عليه السلام للأشتر النخعي حين ولاه مصر، واتخاذه كذلك - أي الإمام علي عليه السلام - بيتاً لقصص المتظلمين هو الذي حدا بالمقريري⁽⁵⁾ إلى عدة أول من جلس للمظالم من الخلفاء الراشدين، وربما استنتج ذلك من أنه ما أمر عامله على مصر بذلك إلا أن يكون قد مارسه عملياً، وقد يكون استنتاجه هذا مقبولاً إذا قصد به تخصيص جانب من وقته لنظر المظالم، أما إذا قصد أن أحداً من الخلفاء لم يسبقه في نظرها، فإن الوقائع التاريخية التي سبقت الإشارة إليها تبقى ذات دلالة واضحة وجازمة على أن الخلفاء السابقين للإمام علي عليه السلام نظروا في المظالم بما يتفق مع طبيعة المرحلة، وضمن ولاية الخلافة⁽⁶⁾.

(1) الشريف الرضي، نهج البلاغة، ج3، ص110-111.

(2) القصص: جمع قصة، سُمِية قصصاً على سبيل المجاز، من حيث أن القصة، اسم للمحكي، في الورقة لا لنفس الورقة وسميت في القدم رقاعاً لصغر حجمها، أخذاً من الرُقعة في الثوب. ويجب في هذه القصص الإيجاز والاختصار مع تبليغ الغرض المطلوب والقرب من فهم المخاطب، انظر القلقشندي، صبح الأعشى، ج6، ص193-195.

(3) العسكري، الأوائل، ص142.

(4) الماوردي، المصدر نفسه، ص149. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص59.

(5) المقريري، الخطط، ج2، ص207.

(6) أحمد المومني، قضاء، ص71-72.

وبعد الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، يذكر الماوردي⁽¹⁾: "تجاهر الناس بالظلم والتغالب ولم يكفهم زواجر العظة عن التمانع والتجاذب، فاحتاجوا في ردع المتغلبين وإنصاف المغلوبين إلى نظر المظالم الذي يمتزج به قوة السلطنة بنصف القضاء".

ولم يكن أمر العمال مستقيماً استقامة تامة، في العهد الراشدي، وهو أمر يتفق مع الطبيعة الإنسانية، ويدلنا على ذلك تلك العقوبات التأديبية الكثيرة والمتنوعة التي أنزلها الخليفة عمر بن الخطاب عليه السلام بولاته وعماله⁽²⁾. فكان من الأخرى أن يفسد أمر الولاة والعمال في العصور اللاحقة.

لهذا، نرى أن العصر الأموي قد ابتدأ برّد المظالم، وقد ظهر ذلك جلياً في عهد أول خلفائه، معاوية بن أبي سفيان، إذ يذكر المسعودي⁽³⁾ أنه كان يجلس للناس في المسجد بعد تناوله الغداء، فيدخل إليه الضعيف والأعرابي والصبي والمرأة، ومن لا أحد له، فيأمر بعد سماع مظلته بإنصافه، ولا غرامة في ذلك، إذا ما عرفنا أنه القائل: "إني لأستحي أن أظلم من لا يجد عليّ ناصراً إلا الله"⁽⁴⁾.

ويعد الخليفة عبد الملك بن مروان، أول من أفرد للنظر في المظالم يوماً يتصفح فيه قصص المتظلمين من غير مباشرة للنظر فيها، وكان إذا وقف منها على مشكل، أو احتاج فيها إلى حكم منفذ، رده إلى قاضيه أبي إدريس الأزدي، بعد أن يكون قد بين فيها رأيه لعلمه بالحال ووقوفه على السبب، فينفذ فيها أبو

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص 149. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 59.

(2) البلاذري، أنساب الأشراف، ج 1، ص 163.

(3) المسعودي، مروج الذهب، ج 3، ص 36. ابن رضوان، الشهب اللامعة، ص 121-122.

(4) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج 1، ص 31.

إدريس أحكامه، فكان أبي إدريس هو المباشر، وعبد الملك هو الأمر⁽¹⁾.

ومن المظالم التي ردها عبد الملك، مظلمة اليهودي الذي اعترضه بالطريق متظلماً من أحد خواصه ويدعى هرمز⁽²⁾، وعزل عامله على السماوة بعد تظلم أعرابي منه لظلمه في الصدقات⁽³⁾.

ورغم اهتمام الخليفة عبد الملك بالنظر في المظالم، إلا أن المظالم بقيت مندرجة ضمن أعمال الخليفة، فلم تكن مؤسسة مستقلة من مؤسسات الدولة، كما أصبح ذلك فيما بعد، وما تذكره بعض المراجع الحديثة⁽⁴⁾ من أن قضاء المظالم أصبح له ديوان خاص في عهد عبد الملك بن مروان، لم نجد له سنداً في مصادرها التاريخية، وربما استند هؤلاء إلى كون عبد الملك أول من أفرد للمظالم يوماً يتصفح فيه قصص المتظلمين⁽⁵⁾.

إلا إنه أنه أصبح النظر في المظالم في عهده تُعززه قوتان، قوة الخليفة الأمرة بنظر المظلمة، وقوة القاضي في نظرها موضوعاً⁽⁶⁾.

وجلس لها الخليفة سليمان بن عبد الملك⁽⁷⁾، ومن المظالم التي ردها

-
- (1) الماوردي، المصدر نفسه، ص 149. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 59. النويري، نهاية الأرب، ج 6، ص 269. المقرئ، الخطط، ج 2، ص 207.
 - (2) الإبيهي، المستطرف، ج 1، ص 101. الظاهري، زبدة كشف الممالك، ص 77.
 - (3) الجبري، المجلس الصالح، ج 3، ص 240.
 - (4) نصر فريد، السلطة القضائية، ص 95-96.
 - (5) الماوردي، المصدر نفسه، ص 149. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 59.
 - (6) محمد فؤاد مهنا، مسؤولية الإدارة، ص 24. أحمد المومني، قضاء، ص 76.
 - (7) المقدسي، البدء والتاريخ، ج 6، ص 41. ابن يحيى الوشاء، الموثق، ج 1، ص 95. ابن حجة الحموي، ثمرات الأوراق، ص 78.

مظلمة أهل حضرموت من عاملهم⁽¹⁾، وعزله عامله على مكة خالد بن عبدالله بعد أن تظلمت امرأة قرشية منه⁽²⁾.

ومع جلوس سليمان بن عبدالملك للمظالم، فإننا لم نعثر على أية إشارة تدل على أنه أفرد لذلك يوماً معيناً، أو استعان أثناء جلوسه للمظالم بقاضٍ كما فعل والده عبد الملك بن مروان.

ثم زاد من جور الولاة وظلم العباد واغتصاب الأموال ما لم يكفهم عنه إلا أقوى الأيدي وأنفذ الأوامر، فكان الخليفة عمر بن عبد العزيز أول من ندب نفسه للنظر في مظالم الرعية، فردها وراعى السنن العادلة وأعادها، ورد مظالم بني أمية على أهلها⁽³⁾.

وأمر عمر مناديه أن ينادي: من كانت له مظلمة فليرفعها⁽⁴⁾. وخطب عمر بالناس قائلاً: "... من أراد أن يصحبنا فليصحبنا بخمس: يوصل إلينا حاجة من لا تصل إلينا حاجته، ويدلنا من العدل إلى ما لا نهتدي إليه، ويكون عوناً لنا على الحق..⁽⁵⁾".

وقد ردّ المظالم مبتدئاً بنفسه وبأهل بيته؛ حتى لا يكون ممن قال الله تعالى عنهم: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾⁽⁶⁾ وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرِيدُ أَنْ

(1) ابن طلحة القرشي، العقد الفريد للملك السعيد، ص 57-58.

(2) اليعقوبي، تاريخ، ج 2، ص 294.

(3) الماوردي، المصدر نفسه، ص 150، أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 59.

(4) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 33. الديار بكري، تاريخ الخميس، ج 2، ص 316.

(5) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن العزيز، ص 22-23.

(6) صورة الصف، آية 2-3.

أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه⁽¹⁾.

فقد ردّ أرض فذك التي كانت بيده إلى ما كانت عليه أيام الرسول ﷺ⁽²⁾، وردّ مظلمة رجل من أهل مصر جاءه متظلماً منه، في أرض اغتصبت منه ظلماً أيام إمارة والده عبد العزيز على مصر⁽³⁾، ثم حمل بني مروان على رد ما بأيديهم من أموال أخذوها بغير استحقاق، وردّها على أصحابها وسماها مظالم⁽⁴⁾.

ورغم احتجاجهم على ذلك، فإنه أصر على ردّ جميع مظالمهم قائلاً: "والله لوددت أن لا تبقى في الأرض مظلمة إلا رددتها، على شرط أن لا أرد مظلمة إلا سقط لها عضو من أعضائي أجّر اله، ثم يعود كما كان حياً، فإذا لم يبق مظلمة إلا رددتها سألت نفسي عندها"⁽⁵⁾.

فأنصف جماعة من المسلمين تظلموا إليه من روح بن الوليد عبد الملك في قضية حوانيت كانت لهم بحمص، على الرغم من وجود سجل مع روح من والده لوليد باقطاعه إياها⁽⁶⁾، كما ردّ مظلمة رجل ذمي من أهل حمص جاءه متظلماً من العباس بن الوليد، باغتصابه أرض له بالرغم من اقطاع الوليد بن عبد الملك الأرض لابنه العباس⁽⁷⁾.

(1) سورة هود، آية 88.

(2) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص 41-42. البسوي، المعرفة والتاريخ، ج 1، ص 570. اليعقوبي، تاريخ، ج 2، ص 305-306. العسكري، الأوائل، ص 176-177.

(3) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص 42.

(4) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص 118، اليعقوبي، تاريخ، ج 2، ص 305.

(5) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص 118.

(6) المصدر نفسه، ص 41.

(7) الديار بكري، تاريخ الخميس، ج 2، ص 316.

ولما رأى أصحابه حرصه على ردّ مظالم بني أمية إلى أصحابها وإغلاظه القول لهم، قالوا له: إنا نخاف عليك من ردها العواقب، فأجابهم: كل يوم اتقيّه وأخافه دون يوم القيامة لا وقيته⁽¹⁾.

ومن المظالم العامة التي نظر فيها، مظلمة أهل سمرقند من قتيبة بن مسلم الباهلي، الذي دخل مدينتهم بجيوشه خلافاً لما نصت عليه معاهدة الصلح بينهما، فكتب عمر إلى عامله على سمرقند، سليمان بن أبي السري، يأمره أن يُنصب لأهل سمرقند قاضياً خاصاً ينظر في مظلمتهم، فإن قضى بإخراج المسلمين منها أخرجوا⁽²⁾.

ولم يكتف عمر بنفسه برد المظالم، بل حث عماله على ردّها وبسرعة؛ لأن العدالة البطيئة نوع من الظلم، فقد وبخ أحد عمّاله عندما وجده يبطئ برد المظالم قائلاً: "إنه ليخيل إليّ إنني لو كتبت إليك أن تعطي رجلاً شاه لكتبت إليّ أضأن أم ماعز، ولو كتبت إليك بأحدهما لكتبت إليّ أذكر أم أنثى، ولو كتبت إليك بأحدهما لكتبت: أصغير أم كبير، فإذا أتاك كتابي هذا فلا تراجعني في مظلمة، والسلام"⁽³⁾.

ولحرصه على كشف المظالم وردّها بأقصى سرعة ممكنة، حدد لكل شخص يخبره عن مظلمة عامة أو خاصة مبلغاً من المال مقابل قدومه إليه وتحمله مشاق السفر وتكاليفه.

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص150. الشيزري، المنهج المسلوك، ص565. الأبيشي، المستطرف، ج1، ص102.

(2) البلاذري، فتوح البلدان، ص592-593 ابن اعثم، الفتوح، مج4، ج7، ص180-181. الطبري، تاريخ، ج6، ص567-568.

(3) ابن قتيبة، العيون والحداثق، ج1، ص44. ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج4، ص47. الجهشيارى، الوزراء والكتاب، ص54-55.

ويذكر ابن عبد الحكم أنه كتب إلى أهل المواسم بأن من يقدم في ردّ مظلمة، أو أمر يصلح الله به خاصاً أو عاماً، من أمر الدين، فله ما بين مئة إلى ثلاثمائة دينار، بقدر ما يرى من الحسبة والمشقة، لعل الله يحيى به حقاً أو يميت به باطلاً.⁽¹⁾

وبعد عمر بن العزيز، لم يشك الناس أن خليفته يزيد بن عبد الملك ماضٍ على سياسته، لما عُرف عنه قبل ذلك من تواضع⁽²⁾، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك، مما دفع أخاه مسلمة أن يقول له: "إنك وليت بعقب عمر بن العزيز وعدله، وقد تشاغلت بهذه الأمة - يعني جاريته حبابة- عن النظر في الأمور، والوفود ببابك، وأصحاب الظلمات يصيحون، وأنت غافل عنهم"⁽³⁾.

الأصل الشرعي لنظر المظالم

إن نصرة المظلوم على ظالمه مهما علت منزلته، ورد الحقوق إلى أصحابها الشرعيين، من مقتضيات الشريعة الإسلامية، وأوامرها المفروضة على الأمة، حسبما صرح بذلك القرآن الكريم ونطقت به السنة النبوية. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾⁽⁴⁾. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسِنَ إِلَهُ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾⁽⁵⁾.

والظلم عند الله سبحانه وتعالى بمنزلة الشرك به، قال تعالى: ﴿إِنَّ

(1) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص108.

(2) ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ج2، ص124.

(3) البلاذري، فتوح البلدان، ص169.

(4) سورة النحل، آية 90.

(5) سورة إبراهيم، آية 42.

الشرك لظلم عظيم⁽¹⁾. وقد تواعد سبحانه وتعالى الظلمة بقوله: ﴿وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب سينقلبون﴾⁽²⁾ وقوله تعالى: ﴿إن الظالمين لهم عذاب أليم﴾⁽³⁾ إلى غير ذلك من الآيات الكريمة المنفرة من الظلم والواعدة مرتكبة بالعذاب الأليم.

وفي الحديث القدسي: ﴿يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرماً، فلا تظالموا، يا عبادي كلّم ضالّاً من هديته فاستهدوني أهدكم، يا عبادي كلّم جائع إلاّ من أطعمته فاستطعموني أطعمكم، ...﴾⁽⁴⁾.

وإذا كان الظلم من المنكرات المحرمة، وجب على الأمة اجتنابه ورفعها عن وقوع عليه، فعن عبدالله بن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الظلم ظلمات يوم القيامة"⁽⁵⁾. ورفع الظلم ونصرة المظلوم يدخلان في إطار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويتعين أحياناً على من له القدرة عليه وحده، إذا لم يترتب على إنكاره مفسدة أشد من مفسدة المنكر، فلو علم أو غلب على ظنه أنه لا يفيد، سقط الوجوب، وبقي أصل الاستيجاب بالشرط المذكور، فلو تساوت المفسدتان لخير. وبناءً عليه. فالانتصاب لرفع الظلم ورد المظالم على أهلها الشرعيين فرض واجب على الأمة، وكل من وقف على مظلوم وقدر على الانتصار له من ظالمه، ولم يخش الوقوع في ما هو أشد بسبب الانتصار وجب عليه⁽⁶⁾. فعن البراء بن

(1) سورة لقمان، آية 13.

(2) سورة الشعراء، آية 227.

(3) سورة إبراهيم، آية 22.

(4) الإمام مسلم، الصحيح، ج 16، ص 132.

(5) البخاري، الصحيح، ج 2، ص 864.

(6) حمدي عبد المنعم، ديوان، ص 44.

عازب ﷺ قال: أمرنا النبي ﷺ بسبع، ونهانا عن سبع، وذكر من ضمن السبع التي أمر بها الرسول ﷺ: نصره المظلوم⁽¹⁾.

وقد حذر الرسول ﷺ من دعوة المظلوم، فعن ابن عباس ؓ: ان النبي لما بعث معاذ بن جبل إلى اليمن قال له: "اتق دعوة المظلوم، فإنها ليس بينها وبين الله حجاب"⁽²⁾.

وأنشد اسحاق الأعرابي يصف دعوة دعا بها مظلوم:

وساريةً لم تسر في الأرض تبتغي محلاً	ولم يقطع بها البُعْد قاطع
سرتُ حيث لم تحد الركاب ولم تُنح	لو ردٍ لم يقصد لها القيد مانع
تمر مرور الليل والليل ضاربٌ	بجثمانه فيه سمير وهاجعٌ
تُفتح أبواب السموات دونها	إذا قرع الأبواب منها قارُعٌ
وإني لأرجو الله حتى كأنما	أرى بجميل الظن ما الله صانعٌ ⁽³⁾

لهذا، على عامة المسلمين إعانة المظلوم على ظالمه، حتى ينال المظلوم حقه، لا أن يكونوا مع الظالم على المظلوم، فكل من يسكت عن إزالة الظلم فهو شريك به، كما أن من يساعد على الظلم كمن ظلم، فالظلمة وأعوانهم في النار⁽⁴⁾، ومن أعان ظالماً سلطه الله عليه⁽⁵⁾، ومن مشى مع ظالم ليعينه وهو يعلم أنه ظالم، فقد

(1) البخاري، الصحيح، ج2، ص863.

(2) المصدر نفسه، ج2، ص864.

(3) الجريري، الجليس الصالح، ج3، ص94.

(4) الهندي، كنز العمال، ج3، ص498.

(5) المصدر نفسه، ج3، ص499.

خرج من الإسلام⁽¹⁾.

وقد قال الشاعر:

لا تظلمن إذا ما كنت مقتدراً فالظلم آخره يأتيك بالندم
نامت جفونك والمظلوم منتبه يدعو عليك، وعين الله لم تنم⁽²⁾

ويمكن أن يقع الظلم من أي إنسان، وليس مقصوراً كما ظن البعض - على أهل القدرة والسلطان، ولكن لما كانت أغلب المظالم تقع منهم ظن البعض أن المظالم مقصورة عليهم، ولعل هذا السبب هو الذي حدا ابن خلدون إلى القول⁽³⁾: أن الظلم لا يقدر عليه إلا أهل القدرة والسلطان. ويبدو أن ابن خلدون قد نظر إلى مصدر أغلبية المظالم، أما المظالم بأسرها فليست مقصورة - من حيث مصدرها - على طبقة معينة أو أفراد معينين.

أهمية النظر في المظالم

لاشك في أن ولاية أمور الناس، وإقامة العدل ومنع الظلم عنهم، من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين إلا بها. فإن الناس لا تتم مصلحتهم إلا باجتماع حاجة بعضهم إلى بعض، ولابد لهم عند الاجتماع من الحاجة إلى رأس يرجعون إليه⁽⁴⁾، حتى أن الرسول ﷺ قال: "إذا خرج ثلاثة في سفر، فليؤمروا

(1) المصدر نفسه، ج3، ص499.

(2) مؤلف مجهول، قانون السياسة، ص148.

(3) ابن خلدون، المقدمة، ص319.

(4) ابن تيمية، السياسة الشرعية، ص161.

أحدهم" (1).

ولأن الله سبحانه وتعالى أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإنه أوجب كذلك العدل، ونصفه المظلوم، وهو ما لا يتم إلا بالإمارة والقوة، فإنه لا ملك إلا بدين، ولا دين إلا بملك، لهذا فقد روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أن الرسول ﷺ قال: "إن السلطان ظل الله في الأرض، يأوي إليه كل مظلوم من عباده" (2). وروي عن الرسول ﷺ "إن الله تعالى يرضى لكم ثلاثاً ويكره لكم ثلاثاً، فيرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله ولا تفرقوا وأن تناصحوا من ولاه أمركم، ويكره لكم قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال" (3).

وجاء في العهد المنسوب لأردشير بن بابك: "إن الدين والملك أخوان توأمان لا قوام لأحدهم إلا بصاحبه، وجعل الدين أساساً والملك عماداً" (4).

ويقول ابن تيمية (5): "فالواجب اتخاذ الإمارة ديناً وقربه يُتَقَرَّبُ بها إلى الله، فإن التقرب إليه فيها، بطاعته وطاعة رسوله من أفضل القربات، وإنما يفسد فيها حال أكثر الناس لابتغاء الرياسة أو المال بها".

وفي عهد الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم، كان الوازع الديني بين الناس ما زال قوياً، فما كان الناس يتنازعون إلا في أمور مشتبهة يوضحها ويفصل فيها القضاة، فينتهون إلى الحق ويدعون له؛

(1) أبو دواد، السنن، ج3، ص36. الهندي، كنز العمال، ج6، ص706.

(2) التبريزي، مشكاة المصابيح، ج2، ص342.

(3) الهندي، كنز العمال، ج15، ص824.

(4) قدامة، الخراج، ص436.

(5) ابن تيمية، السياسة الشرعية، ص162.

لغلبة روح التنافس عليهم، لهذا لم يحتاجوا إلى سلطة أعلى من سلطة القضاء العادي⁽¹⁾، إلا أنه مع مرور الزمن وتغير الأحوال، أصبح القضاء العادي عاجزاً عن تأدية كل مهماته، وغدا من الضروري بمكان أن توجد إلى جانبه سلطة قضائية أخرى تؤدي ما لم يستطع هذا القضاء تأديته.

أما الأحوال التي جعلت القضاء العادي عاجزاً عن تأدية مهماته وأدت إلى إنشاء ديوان المظالم بجانبه، فترجع إلى تشعب أمور الدولة الإسلامية واتساع رقعتها، وتعدد ولاياتها وأقاليمها، وكثرة عمّالها، بحيث أصبح هؤلاء الولاء والعمال بمنأى عن الرقابة المباشرة، إضافة إلى ضعف الوازع الديني في نفوس الناس، وسيطرة الأطماع المادية على معظمهم، لاسيما أصحاب الجاه والسلطان الذين لم يأبهوا لأحكام القضاة العاديين، أو لم يستطع القضاة العاديون إصدار الأحكام بحقهم، كأن يكون الخصم الخليفة نفسه أو أحد أفراد أسرته، أو وزيره، أو أن تكون المظلمة مرتبطة بالدولة عند والٍ أو عامل، أو صاحب ديوان.

كما كان لشعور بعض المتخاصمين لدى القضاء العادي بظلم هؤلاء القضاة لهم، أن يتظلموا إلى سلطة أعلى تُعيد إليهم حقوقهم، وهي بالطبع سلطة الخليفة نفسه، لهذا كله، دعت الحاجة إلى نشوء هيئة لها هيبتها ورهبتها إلى جانب القضاء العادي تؤدي ما لم يستطع القضاء تأديته.

ومما يدل على أهمية المظالم في العصر العباسي، نصيحة القاضي أبي يوسف بن يعقوب (ت182هـ/798م) للخليفة هارون الرشيد بالجلوس لمظالم

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص149. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص59.

الرّعية⁽¹⁾، فأبو يوسف قد أصبح قاضياً للقضاء، وهو أول من تولى هذا المنصب الجديد في الدولة العباسية حوالي هذا الوقت الذي أُلّف فيه كتابه أو رسالته في الخراج للخليفة هارون الرشيد، والذي نصحه فيه بالجلوس لمظالم الرّعية، وطبيعي ما دام الأمر كذلك أن لا يكون هدفه من نصيحته للرشيد تجاوز المؤسسة القضائية التي يرأسها، بل كان يقترح عليه النظر في مظالم الرّعية بنفسه، لدعم هيبة القضاء عن طريق إمداده بهيئة المؤسسة السياسية⁽²⁾.

وبهذا، نشأ ديوان المظالم، وظهر إلى حيز الوجود، وقام بما لا يستطيع القضاء العادي القيام به، فرد مظالم الناس وأنصفهم، وأثبت المسلمون بإنشائهم له أنهم يحاربون الظلم، ولو صدر من قبل خليفتهم نفسه، أو أحد أفراد أسرته.

إن ديوان المظالم هذا لم يوجد، ولم يكتمل دفعة واحدة، بل مر بعدة مراحل، إلى أن أصبح واحداً من دواوين الدولة، بل ومن أهمها، فهو الوسيلة الوحيدة لاتصال الناس بأعلى سلطة في الدولة، وفي الوقت نفسه، كان أنجح وسيلة للسلطة ذاتها في تأكيد العدالة، والتزام نهج الشريعة السمحاء وسنة الرسول ﷺ⁽³⁾. ويذكر ماجد خدوري إن رد المظالم في الإسلام يُعد من أبرز مظاهر الحضارة العربية الإسلامية⁽⁴⁾.

(1) أنظر أبو يوسف، الخراج، ص 254-255.

(2) رضوان السيد، قضاء، ص 166.

(3) عبد الرزاق الأنباري، المحكمة العليا في الإسلام، ص 68.

(4) Khadduri, Majid, law, vol.I, p.265.

تأسيس ديوان المظالم

لم نثر على رواية مؤكدة في المصادر عن الفترة التي تحولت فيها المظالم إلى ديوان منفصل عن القضاء، ولا الخليفة الذي أحدثه، فالجهشياري⁽¹⁾ يورد أن زياد بن أبيه والي معاوية بن أبي سفيان على العراق هو الذي أسس ديوان المظالم، لكن ربما ارتبط هذا الخبر بالخبر الآخر الذي يعد معاوية مؤسساً للنظام القضائي في الإسلام⁽²⁾.

وهناك خبر يعود إلى عهد الخليفة عبد الملك بن مروان (65-86هـ/685-705م) يرد فيه أن عامراً بن شراحبيل الشعبي ولي المظالم بالكوفة أيام بشر بن مروان⁽³⁾ (72-74هـ/691-693م) أي بعد أن سيطر أخوة عبد الملك على العراق وأزال عنها السلطة الزيرية⁽⁴⁾.

وتذكر بعض الدراسات الحديثة تأسيس الديوان في عهد الخليفة عبد الملك ابن مروان⁽⁵⁾، ويبدو أنهم استندوا في ذلك إلى أن عبد الملك أول من أفرد للظلمات يوماً يتصفح فيه قصص المتظلمين؛ إلا أن عبد الملك كما يذكر الماوردي أقام مجالس المظالم دون أن يحضرها بنفسه فإن رأى شيئاً فيه التباس، أصدر بذلك توجيهاً لقاضيه أبي ادريس فكان أبو ادريس هو المباشر، وعبد الملك هو الأمر⁽⁶⁾، وإنما كان عبد الملك آمراً لأنه هو القاضي الأصل، أو أن

(1) الجهشياري، الوزراء والكتاب، ص25. رضوان السيد، قضاء، ص172.

(2) وكيع، أخبار القضاء، ج1، ص11. رضوان السيد، قضاء، ص172.

(3) البلاذري، أنساب الأشراف، ج5، ص172. القيرواني، قطب السور، ص14.

(4) رضوان السيد، قضاء، ص172.

(5) توفيق اليوزبكي، دراسات في النظم الإسلامية، ص201.

(6) الماوردي، المصدر نفسه، ص149-150. أبو يعلى الفراء. الأحكام السلطانية، ص59. رضوان

السيد، قضاء، ص164-165.

السلطة السياسية لم تكن قد انفصلت بعد عن السلطة القضائية⁽¹⁾.

ويرجع البعض نشأة الديوان إلى الخليفة عمر بن عبد العزيز (99-101هـ/717-719م) إذ يذكر محمد فؤاد مهنا⁽²⁾، إنه أول من تولى ولاية المظالم بنفسه في ديوان المظالم، ويبدو أنه استشف ذلك من ذكر الماوردي⁽³⁾، أن عمر بن عبد العزيز "أول من ندب نفسه للنظر في المظالم فردها وراعى السنن العادلة وأعادها، ورد مظالم بني أمية على أهلها". إلا أن عمر حينما كان يجلس للقضاء بين الناس في القضايا العادية وفي مظالم أسرته، لم يكن يفعل ذلك بشكل استثنائي، أو في حالات خاصة، بل حسبما يُتاح له من الوقت، فإن لم يستطع ذلك من حيث الوقت، فقد كان له بدمشق قاضيان، هما: عبد الرحمن بن خشخاش العذري وسليمان بن حبيب⁽⁴⁾.

وبيد أن حرص عمر بن عبد العزيز على الجلوس للمتخاصمين فيما يتصل بمظالم أسرته، كان من جانبه نوعاً من الدعاية السياسية إشعاراً للناس بالتغير، وبأن خلافته غير خلافة من سبقه، كما أن جلوسه هذا لم يكن هو موضوع استغراب الناس وإعجابهم بخلافته، بل كان إعجابهم به راجعاً إلى تصديه بحزم لأهل بيته وشيوخ بني أمية، لكشف مظالمهم عن الناس، دون أن تكون هذه القضايا قد عرضت على قضاته من قبل⁽⁵⁾.

فهذا الإجراء من قبل عمر إجراء شخصي، يظهر أنه لم يتحول إلى

(1) رضوان السيد، قضاء، ص 165.

(2) محمد فؤاد مهنا، مسؤولية الإدارة في تشريعات البلاد العربية، ص 25.

(3) الماوردي، المصدر نفسه، ص 150. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 59.

(4) أبو زرعة الدمشقي، تاريخ، ج 1، ص 201-202.

(5) رضوان السيد، قضاء، ص 165.

مؤسسة قائمة بذاتها بدليل إننا لا نجد شيئاً في مصادرنا عن المظالم وأصحابها بعده ولغاية بداية العصر العباسي.⁽¹⁾ (132هـ/749م).

فحتى يزيد بن عبد الملك الذي أعقبه في الحكم، لم يجلس للمظالم ولو مرة واحدة على الأقل، ممّا دفع أخاه مسلمة أن قال له: "إنك وليت بعقب عمر بن عبد العزيز وعدله، وقد تشاغلّت بهذه الأمة- يعني جاريه حبابة - عن النظر في الأمور، والوفود ببابك وأصحاب الظلمات يصيحون وأنت غافل عنهم"⁽²⁾.

ويشير البعض إلى أن ديوان المظالم استحدث في صدر الدولة العباسية⁽³⁾، دون أي إشارة للخليفة الذي استحدثه. فربما كان في عهد الخليفة المنصور (136-158هـ/754-775م) استناداً لما يذكره اليعقوبي⁽⁴⁾ من أنه لما بنى بغداد جعل حول الرحبة التي فيها قصره منازل أولاده الصغار وخدمه والدواوين، ويذكر من ضمن هذه الدواوين ديوان الحوائج⁽⁵⁾، وقد استخدم ابن طيفور⁽⁶⁾ هذه اللفظة فيما بعد، عندما أطلق على من يقوم برفع قصص المتظلمين إلى الخليفة اسم صاحب الحوائج.

كما نسبته بعض الباحثين إلى الخليفة المهدي (158-169هـ/775-785م) مستنتجين ذلك من كونه أول من جلس للمظالم من خلفاء بني العباس كما تشير بذلك بعض المصادر⁽⁷⁾، حيث كان يقول: "ادخلوا علي القضاة فلو لم

(1) المرجع نفسه، ص173.

(2) البلاذري، فتوح البلدان، ص169.

(3) قدامة، الدواوين من كتاب الخراج، ص35. مولوي، الإدارة العربية، ص303.

(4) اليعقوبي، البلدان، ص240.

(5) الحوائج جمع حاجة، والحائجة: المأربة. أنظر، ابن منظور، لسان العرب، مادة حوج.

(6) ابن طيفور، بغداد، ص59، 121.

(7) الماوردي، المصدر نفسه، ص150. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص59. القلقشندي، صبح

الأعشى، ج6، ص195. المقرئ، الخطط، ج2، ص207.

Kremer, The Orient under The Calips, p.288

يكن ردّي للمظالم إلا للحياء منهم لكفى" ⁽¹⁾. كما وأنه اتخذ بيتاً ليلقى فيه المتظلمين بقصصهم ⁽²⁾،
جاءلاً أمر النظر في هذه القصص إلى عمر بن مطرف صاحب مظالمه ⁽³⁾.

وتذكر المصادر التاريخية أسماء العديد من أصحاب المظالم في أيامه، كسلام مولاه ⁽⁴⁾،
وأبو عبدالله الحسين بن الحسن بن عطية المعروف بالعوفي ⁽⁵⁾، وعبد الرحمن بن ثابت بن
ثوبان ⁽⁶⁾، لذلك، ربما كان لنا أن نذهب إلى أن ديوان المظالم اتخذ صفته المبدئية في عهد الخليفة
المهدي.

إن أول نص نجده يبحث صراحة في تنظيم المظالم وضرورة تحويل مجالسها إلى مؤسسة دائمة،
يعود للقاضي أبي يوسف (182هـ/798م) الذي نصح الخليفة هارون الرشيد في كتابه المعرفة
بالخراج الجلوس للمظالم قائلاً: "فلو تقربت إلى الله عز وجل يا أمير المؤمنين بالجلوس
لمظالم رعيتك في الشهر أو الشهرين مجلساً واحداً تسمع فيه من المظلوم وتنكر على الظالم
رجوت أن لا تكون ممن احتجب عن حوائج رعيتهم، ولعلك لا تجلس إلا مجلساً أو مجلسين
حتى يسير ذلك في الأمصار والمدن، فيخاف الظالم وقوفك على ظلّمه فلا يجتري على الظلم
ويأمل الضعيف المقهور جلوسك ونظرك في أمره فيقوى قلبه ويكثر دعاؤه ، فإنه إن لم

(1) الطبري، تاريخ، ج8، ص172، الأزدي، تاريخ الموصل، ج2، ص255.

(2) العسكري، الأوائل، ص142. القلقشندي، صبح الأعشى، ج6، ص196.

(3) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج1، ص87.

(4) خليفة بن خياط، تاريخ، ص442. الطبري، تاريخ ج8، ص173. الأزدي، تاريخ الموصل، ج2،
ص255.

(5) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج8، ص15. ابن الجوزي، المصباح المضيء، ج1، ص418.

(6) الطبري، تاريخ ج8، ص74، الأصفهاني، الأغاني، ج22، ص258. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد،
ج10، ص123، ج13، ص179.

يمكنك الاستماع في المجلس الذي تجلسه من كل من حضر من المتظلمين نظرت في أمر طائفة منهم في أول مجلس، وفي أمر طائفة أخرى في المجلس الثاني، وكذلك في المجلس الثالث، ولا تقدم في ذلك إنساناً على إنسان من خرجت قصته أولاً دُعي أول وكذلك من بعده، مع أنه متى علم العمال والولاة إنك تجلس للنظر في أمور الناس يوماً في السنة ليس يوماً في الشهر تناهوا بإذن الله عن الظلم وانصفوا من أنفسهم وإني لأرجو لك بذلك أعظم الثواب أنه من نفّس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفّس الله عنه كربة من كرب الآخرة".⁽¹⁾

إن دعوة أبي يوسف للرشيد لإقامة مجالس للمظالم لم تكن جديدة في هذا السياق، بل هي دعوة لتحويل ذلك إلى مؤسسة تمكن السلطة من إقناع الناس بها باعتبارها ولية العدالة الإسلامية⁽²⁾.

ويُستشف من نصيحة أبي يوسف للرشيد أن الأخير لم يكن يجلس للمظالم، بل ولاها وزرائه من البرامكة الذين يشير الجهشياري⁽³⁾ إلى جلوسهم للمظالم في عهده، فربما كانت نصيحة أبي يوسف للرشيد أن يحضرها هو بنفسه لما في ذلك من فائدة أعم للرعية⁽⁴⁾. وقد استجاب الرشيد لنصيحة قاضيه أبي يوسف وجلس لها⁽⁵⁾.

وأشارت بعض الروايات التاريخية بعد ذلك إلى من تولى المظالم للرشيد

(1) أبو يوسف، الخراج، ص254-255.

(2) رضوان السيد، قضاء، ص168.

(3) الجهشياري، الوزراء والكتاب، ص255. مولوي، الإدارة العربية، ص303.

(4) رضوان السيد، قضاء، ص173.

(5) انظر الازدي، تاريخ الموصل، ج2، ص306. الأصفهاني، الأغاني، ج14، ص166. الشريف الرضي، أمالي المرتضى، ق1، ص146. القيرواني، زهر الأدب، ج4، ص909.

أمثال: ابن علي⁽¹⁾، ومحمد بن علي⁽²⁾، ولا تخلو المصادر بعد الخليفة الرشيد من ذكر ولاية المظالم أو أصحابها، مما يدل على أنه قد أصبح للمظالم ديوان منفصل عن القضاء⁽³⁾.

الناظر في المظالم

وهو رئيس المجلس وصاحب السلطة فيه، لذا فقد اشترط على من يقوم بهذه المهمة أن يكون جليل القدر، نافذ الأمر، عظيم الهيبة، ظاهر العفة، قليل الطمع، كثير الورع، لأنه يحتاج في نظره إلى سطوة الحماة وثبت القضاة، فيحتاج الناظر فيها إلى الجمع بين صفتي الفريقين، وأن يكون بجلالة القدر نافذ الأمر في الجهتين⁽⁴⁾.

ومن الواضح أنهم لم يشترطوا في الناظر بالمظالم العلم والاجتهاد، بل تداركوا هذا النقص في كيفية تأليف المجلس⁽⁵⁾، كما سنرى ذلك فيما بعد.

ولما كانت ولاية المظالم ولاية جليلة، فهي متعينة على الإمام أو السلطان يباشرها هو بنفسه، أو يستنيب فيها نائباً يقوم مكانه⁽⁶⁾، لذا، فالذين ينظرون في المظالم هم أصحاب الولاية العامة، وهم الخلفاء والوزراء وأمرأ البلاد، وهؤلاء

(1) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج6، ص229.

(2) الأربلي، خلاصة الذهب، ص213.

(3) انظر ابن قتيبة، المعارف، ص384. الطبري، تاريخ، ج8، ص615. ابن طيفور، بغداد، ص81. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج5، ص409، ج6، ص230-231.

(4) الماوردي، المصدر نفسه، ص148. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص58. الونشريشي، الولايات، ص4-5. المقرئ، الخطط، ج2، ص207.

(5) السيوطي، الرد على من أخلد إلى الأرض، ص67-68. ظافر القاسمي، نظام الحكم، ج2، ص566-567.

(6) ابن محمد، اثار الأول، ص75.

كما يذكر الماوردي⁽¹⁾ -لا يحتاجون في نظرها إلى تقليد خاص، بل لهم حق النظر فيها بما لهم من عموم الولاية على المسلمين.

ونعني بالوزراء هنا وزراء التفويض، وليس وزراء التنفيذ، إذ ليس لهؤلاء الوزراء حق النظر في المظالم من غير تولية أو تقليد، بل أن ذلك هو أحد الفوارق الرئيسة بين الوزارتين، إذ يذكر الماوردي⁽²⁾: "أنه يجوز لوزير التفويض مباشرة الحكم والنظر في المظالم؛ وليس ذلك لوزير التنفيذ⁽³⁾، وأحد الفوارق بينهما، أن لأصحاب الإمارة العامة حق النظر في الأحكام وتقليد القضاة، وليس ذلك لأصحاب الإمارة الخاصة⁽⁴⁾، لذلك، كان نظر صاحب الإمارة الخاصة في المظالم مقصوراً على ما نفذت فيه الأحكام وأمضاه القضاة والحكام، إذ يجوز له النظر في استيفائه معونة للمحق على المبطل وانتزاعهما للمحق من المعترف المماطل.

أما إذا كانت المظالم مما تستأنف فيها الأحكام ويبتدأ فيها القضاة، منع منه هذا الأمر، لأن عقد إمارته لم يتضمن ذلك.⁽⁵⁾

أما أصحاب الإمارة العامة، فلهم حق النظر في المظالم لعموم ولايتهم التي تدرج في ضمنها باقي الولايات، ومن هنا، فإنهم لا يحتاجون إلى تقليد أو انتداب للنظر في المظالم كالخلفاء ووزراء التفويض.⁽⁶⁾

أما الذين ليست لهم ولاية عامة، فلا يحق لهم النظر في المظالم إلا بتقليد

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص 148. أبو يعلى افرء، المصدر نفسه، ص 58.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص 69. أبو يعلى افرء، المصدر نفسه، ص 16.

(3) الماوردي، المصدر نفسه، ص 72. أبو يعلى افرء، المصدر نفسه، ص 17.

(4) الماوردي، المصدر نفسه، ص 72-74. أبو يعلى افرء، المصدر نفسه، ص 18.

(5) الماوردي، المصدر نفسه، ص 75. أبو يعلى افرء، المصدر نفسه، ص 20.

(6) الماوردي، المصدر نفسه، ص 75. أبو يعلى افرء، المصدر نفسه، ص 58.

وتولية خاصة من ولي الأمر، إذا توافرت فيهم الشروط المعتبرة في ناظر المظالم⁽¹⁾، ويشير الماوردي⁽²⁾ إلى أن هذا "إنما يصح فيمن يجوز أن يختار لولاية العهد أو لوزارة التفويض أو لإمارة الأقاليم إذا كان نظره في المظالم عاماً".

ومن رسوم التولية أن يمثل الشخص المولى أمام الخليفة بزي الحضرة، وعليه قباء وخنجر، وفي وسطه سيف بمعاليق، وربما كان ذلك في الفترة، التي أعقبت فترة هذه الدراسة، فلم نجد أية إشارة خلال فترة الدراسة تدل على هذه الرسوم، سوى ما ذكره ابن الجوزي⁽³⁾ من دخول رجل على الخليفة المنصور، بعد أن ولاه المظالم في بزة حسنة، وثياب وشارة وهيئة دنيوية.

ويذكر هوبكنز⁽⁴⁾ أن "صاحب المظالم كان شخصاً ذا سلطة تفوق سلطة القاضي، والحق يقال ان صاحب المظالم المثالي كان السلطان نفسه". ويذكر تيان⁽⁵⁾ (Tyan) أن نظر الخليفة نفسه في المظالم يعطيها رهبة وقوة.

ويشير هوبكنز⁽⁶⁾ إلى أنه بعد سقوط هيبة الخلافة، صار أمر المظالم راجعاً إلى السلطان، سواء أكان له تفويض من الخليفة أم لم يكن.

-
- (1) الماوردي، المصدر نفسه، ص 148. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 58.
 - (2) الماوردي، المصدر نفسه، ص 148. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 58.
 - (3) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 240-241. ابن كثير، البداية والنهاية، ج 10، ص 123. ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج 13، ص 316-317.
 - (4) هوبكنز، النظم الإسلامية، ص 233.
 - (5) Tyan, Histoire, p.474
 - (6) هوبكنز، النظم الإسلامية، ص 232.

لسنا نعرف شيئاً عن المراحل التي مر بها تأليف ديوان المظالم، حتى انتهى إلى ما انتهى إليه في منتصف القرن الخامس الهجري، أي في عصر الماوردي وأبي يعلى الفراء اللذين تركا لنا صورة كاملة عن مجلس فيه خمسة أصناف من الرجال⁽¹⁾، لا يستغني الناظر في المظالم عنهم ولا يستكمل مجلسه إلا بحضورهم ولا ينتظم أمره إلا بهم⁽²⁾، وهؤلاء هم:

1- الحماة والأعوان، لجذب القوي وتقويم الجريء⁽³⁾، وعلى هؤلاء أن يكونوا من القوة، بحيث يستطيعون التغلب على من يرفض الأوامر، أو يلجأ إلى التمرد والعصيان أو يحاول الفرار من وجه العدالة، ونحن عندما نتذكر السبب الرئيس لإنشاء ديوان المظالم، وهو وقف تعدي أصحاب السلطان والجاه وحملهم على التناصف بالرهبة ندرك أن وجود الحماة والأعوان من جهة، مع اتصافهم بالقوة والرهبة من جهة ثانية، ضرورة لا بد منها لإتمام النظر في المظالم.

2- القضاة والحكام، وذلك لاستعلام ما يثبت عندهم من الحقوق، ومعرفة ما يجري في مجالسهم بين الخصوم⁽⁴⁾، إذ هم أهل الخبرة والتجربة، وذلك بحكم ما مر عليهم من الحوادث المتعددة والقضايا المختلفة، كما أن

(1) ظافر القاسمي، ولاية، ص 69.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص 152. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 60. النويري، نهاية الإرب، ج 6، ص 170. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص 39.

(3) الماوردي، المصدر نفسه، ص 152. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 60. النويري، نهاية الإرب، ج 6، ص 270. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص 39. مصطفى الشكعة، معالم، ص 99.

(4) الماوردي، المصدر نفسه، ص 152. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 60. النويري، نهاية الإرب، ج 6، ص 270. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص 39. مصطفى الشكعة، معالم.

لهؤلاء خبرة بحجج المتظلمين ومواطن القوة والضعف فيها، بالإضافة إلى أن حضورهم مجلس المظالم يكسبهم خبرة وتجربة تعينهم في مجالس حكمهم، كما أن وجودهم في مجلس المظالم يستدرك النقص الذي يمكن أن يكون في ناظر المظالم من حيث معرفته بالأصول والأعراف القضائية.⁽¹⁾

3- الفقهاء: واليهم يرجع الناظر في المظالم فيما يشكل ويسألهم عما اشتبه وأعضل⁽²⁾، ومشورة هؤلاء ضرورية، إذ أن كثيراً من الأمور يلتبس فيها وجه الحق على القضاة ولا يفهمها إلا هؤلاء الفقهاء الذين حباهم الله تعالى علماً واسعاً، وقد أمر الله تعالى نبيه ﷺ بالمشورة بقوله تعالى: ﴿وشاورهم في الأمر﴾⁽³⁾ كما أن بحضورهم يكتمل نقص العلم الذي يمكن أن يحدث في مجلس المظالم.⁽⁴⁾

4- الكتاب: ومهمتهم تدوين أقوال الخصوم، وإثبات ما لهم وما عليهم من الحقوق⁽⁵⁾، فالحاجة إلى تدوين ما يصدر عن القضاة من أحكام أمر ضروري لا بد منه، خوفاً من تجاهد المتخاصمين وإنكار ما سمعوه من أحكام وجهت إليهم، أو صدرت بحقهم في مجلس المظالم. ولا يختلف كاتب صاحب المظالم عن كاتب القاضي في الصفات الواجب توافرها

(1) ظافر القاسمي، ولاية ، ص 69.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص 152. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 60. النويري، نهاية الإرب، ج 6، ص 270. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص 39.

(3) سورة آل عمران، آية 195.

(4) ظافر القاسمي، ولاية ، ص 69.

(5) الماوردي، المصدر نفسه، ص 152. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 60. النويري، نهاية الإرب، ج 6، ص 270. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص 39.

فيه، كالدين والأمانة والعدل، والرأفة والعلم بالشروط وما يوجبه الحكم فيها.

يقوم علمه على اثبات الحقوق لأهلها عن طريق الخبر الشائع والشهرة وشهادة صلحاء المجاورين وأهل الخير المستورين، لهذا فهؤلاء لا يحتاجون إلى الكتب والسجلات والشهادات مثل كاتب القاضي، فعليه أن يتوخى في الشهود أن يكونوا من أهل الصلاح والسد والخبرة في الأمور التي ينظر فيها لإحقاق الحق وإبطال الباطل، وإذا ما تساوت لديه الشهادة، وفشل في حل النزاع القائم بين الخصوم، فعليه أن يرد القضية إلى القاضي ليقطع بينهم في الحادثة الواقعة باليمين التي جُعِلت عوضاً عن البينة.⁽¹⁾

5- الشهود: ليشهدهم الناظر في المظالم على ما أوجبه من حقوق وما أمضاه من أحكام، بما لا يتنافى مع الحق والعدل⁽²⁾، ومهمة هؤلاء ليس الشهادة مع الخصوم أو ضدهم كما في القضاء العادي، بل مهمتهم أن يشهدوا بأن ما يصدره القاضي من أحكام لا ينافي الحق والعدل، ويذكر مصطفى الشكعة⁽³⁾: أن هؤلاء الشهود لا تستدعي ضرورة علمهم أن يكونوا من الموظفين في الدولة.

وإذا ما أضيف لهؤلاء الأعضاء الخمسة رئيس المجلس، صاروا ستة أعضاء،

(1) قدامة، الدواوين من كتاب الخراج، ص16. ابن وهب الكاتب، البرهان، ص306-307.

البطليوسي، الاقتضاب، ص78-79.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص152. أبو يعلى أفرأ، المصدر نفسه. النويري، نهاية الإرب، ج6،

ص270. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص39.

(3) مصطفى الشكعة، معالم، ص99.

فحينئذ يشرع في نظرها.⁽¹⁾

وفي مصر، يختلف تكوين المجلس بعض الشيء عن المشرق، إذ يذكر المقريري⁽²⁾ أنه كان يحضر مجالس مظالم كافور الإخشيدي الوزير وسائر القضاة والفقهاء والشهود، ووجه البلد.

رئيس الديوان - صاحب المظالم -

بعد انفصال المظالم عن القضاء أصبح لها ديوان يعرف بديوان المظالم⁽³⁾، وكان رئيس هذا الديوان يُعرف بصاحب المظالم⁽⁴⁾، أو والي المظالم⁽⁵⁾.

ونظراً لكثرة الأعمال التي يقوم بها هذا الديوان مع شريحة كبيرة من الناس، نجد عدداً من الكتاب يعملون به وفق اختصاص كل واحد منهم.

ويحدد قدامة بن جعفر⁽⁶⁾، المؤهلات الواجب توافرها فيمن يتقلد هذا الديوان بقوله: "هذا الديوان سبيله أن يتقلده رجل له دين وأمانة، وفي خليقته عدل ورأفة، ليكون ذلك نافعاً للمتظلمين".

ويقوم عمل صاحب هذا الديوان وكتابه على مرحلتين، الأولى ما يقوم به قبل انعقاد مجلس المظالم، والثانية ما يكتب عنه بعد انعقاد المجلس⁽⁷⁾، فقبل

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص152. ظافر القاسمي، ولاية، ص70.

(2) المقريري، الخطط، ج2، ص207.

(3) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج5، ص57. الصابي، الوزراء، ص122.

(4) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، ج2، ص283. توفيق اليوزبي، دراسات في النظم، ص201. صفاء حافظ، نظام الحكم، ص235. p.443. Tyran, histoire.

(5) الثعالبي، تحفة الوزراء، ص151. ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية، ص232.

(6) قدامة، الخراج، ص63.

(7) قدامة، الدواوين من كتاب الخراج، ص36.

انعقاد المجلس، يجمع القصص التي يقدمها إليه المتظلمون ليرفعها إلى الخليفة⁽¹⁾، أو ممن يقوم مقامه ممن لهم الولاية العامة، كوزراء التفويض أو أمراء البلاد⁽²⁾، أي أنه حلقة وصل بين المتظلمين والناظر في مظالمهم.

ويوضح عمل صاحب المظالم في هذه المرحلة ما يذكره أحد المتظلمين بقوله: "ظلمني وكيل المهدي، وغصبني ضيعة لي، فأتيت سلاماً صاحب المظالم، فتظلمت منه، وأعطيته رقعة مكتوبة فأوصل الرقعة إلى المهدي"⁽³⁾.

ويذكر قدامة⁽⁴⁾، أن عمل صاحب المظالم هذا في كون الخليفة ليس له صبر وتحمل على تأمل القصص والتوقيع عليها، أما إذا كان غير ذلك، فيقوم صاحب الديوان بعمل خلاصات لجميع القصص المقدمة إليه، وعرضها على الخليفة ليوقع عليها بما يوجبه الحكم فيها كلها.

أما بعد انفضاض المجلس، سواء حضره الخليفة أو غيره ممن لهم الولاية العامة، فيأخذ صاحب الديوان جميع القصص المعروضة وما صدر بحققها من قبل الناظر فيها، ليعمل خلاصة محددة بها في سجل خاص، هو سجل المظالم، فيثبت اسم صاحب كل ظُلامة بجانب قصته مع الحكم الصادر بشأنها، حتى لا يجري في عرائض الظلمات التي يسلمها لأصحابها بعد ذلك، أي تحريف أو تلاعب أو تزوير مما كان الناظر فيها قد وقع به⁽⁵⁾.

وإذا ما تكررت مراجعات متظلم ما في ظُلامه لم تحسم، فإن

(1) المصدر نفسه، ص36.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص148. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص58.

(3) الطبري، تاريخ، ج8، ص173. الأزدي، تاريخ الموصل، ج2، ص255.

(4) قدامة، الخراج، ص63.

(5) المصدر نفسه، ص63.

ذلك يثبت في الديوان في مكان واحد للقصة الواحدة في سجلات الديوان، حتى إذا طُلب من صاحب الديوان إخراج قصة من القصص، وجدها بسهولة من بداية عرضها وحتى آخر مرة عرضت فيها.⁽¹⁾

إضافة لما تقدم، فإن من أعمال صاحب الديوان كذلك الإشراف على سير العمل في الديوان وتنظيمه، وتوزيع الأعمال بين موظفي الديوان من الكتاب⁽²⁾. وكتاب الديوان أربعة، هم:

1- كاتب تثبيت: وهو الذي يثبت الظلمات وكل ما يتعلق بها في سجل الديوان⁽³⁾، من حيث موضوع الظلامة واسم المدعي والمدعى عليه، ثم يحيلها إلى صاحب الديوان.⁽⁴⁾

2- كاتب نسخ: ويقوم بنسخ الظلامة حرفياً أو يُعد خلاصة لها وفقاً لما يأمر به صاحب الديوان.⁽⁵⁾

3- كاتب إنشاء: وهو الذي يأخذ جوامع القصص إذا تطلبت الحاجة عرضها، كما أن بإمكانه أن ينوب عن صاحب الديوان في عرض الظلمات أو خلاصاتها على الخليفة أو من ينوب عنه عند الحاجة.⁽⁶⁾

4- كاتب تحرير: وهو الذي يحرّر الكتب الصادرة عن الديوان ومراسلة أصحاب الظلامة ومن يحتاج إليهم الديوان في قضية ما، مثل أصحاب

(1) المصدر نفسه، ص 63.

(2) حسام السامرائي، المؤسسات الإدارية، ص 265.

(3) قدامة، الخراج، ص 63. حسام السامرائي، المؤسسات الإدارية، ص 265.

(4) حسام السامرائي، المؤسسات الإدارية، ص 265.

(5) قدامة، المصدر نفسه، ص 64.

(6) قدامة، الخراج، ص 64. حسام السامرائي، المرجع نفسه، ص 265-266.

المعونة، أو القاضي، أو أي مؤسسة أخرى في الدولة.⁽¹⁾

على أن هذه الوظيفة - صاحب المظالم - لم يقتصر وجودها في مركز الخلافة فقط، بل تعداه إلى معظم الولايات والأقاليم التابعة للدولة العربية الإسلامية⁽²⁾، إذ كان لكل ولاية أو اقليم صاحب مظالم خاص بها، وقد يتولاها بعضهم منفرداً بها⁽³⁾، والبعض الآخر تولاها مضافة إلى أعمال أخرى، وذلك لتسهيل الأمور على الناس، وعدم تحملهم مشاق السفر ومتاعبه ونفقاته وإضاعة الوقت.⁽⁴⁾

ويشير عبد الرزاق الأنباري⁽⁵⁾، إلى أن متولي هذه المهمة في الولايات والأقاليم الإسلامية يطلق عليه نائب صاحب المظالم، إلا أننا لم نعثر على أية رواية تشير إلى هذه التسمية، في مركز الخلافة أو الولايات والأقاليم التابعة لمركز الخلافة، بل أن التسمية واحدة، سواء أكان ذلك في مركز الخلافة أم في الولايات والأقاليم التابعة لها.

وممن ولي وظيفة صاحب المظالم في الولايات والأقاليم الإسلامية، مسلم ابن الوليد صاحب مظالم جرجان⁽⁶⁾، ومحمد بن حسان الضبي الذي كان على مظالم الجزيرة وقنسرين والعواصم والثغور، ثم أضاف إليه الخليفة المأمون فيما

(1) قدامة، الخراج، ص64. حسام السامرائي، المرجع نفسه، ص266.

(2) ظافر القاسمي، نظام الحكم في الإسلام، ج2، ص578.

(3) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج4، ص24.

(4) كان الخاقاني يتقلد في أيام عبيدالله بن سليمان إلى وقت استتاره، في أيام وزارة ابن الفرات الأولى (296-299/908-9011م) أعمال البريد والمظالم والخرائط بماسبذان، انظر مسكوية، تجارب الأمم، ج1، ص25.

(5) عبد الرزاق الأنباري، المحكمة العليا في الإسلام، ص71.

(6) الأصفهاني، الأغاني، ج18، ص316.

بعد مظالم الموصل وأرمينية⁽¹⁾، وعطاء صاحب مظالم عبدالله بن طاهر، الذي ولاه الخليفة المأمون مصر⁽²⁾، وأبو وهب صاحب مظالم طرسوس⁽³⁾.

وتذكر بعض الدراسات الحديثة⁽⁴⁾، أن الوزير هو الذي يعين أصحاب المظالم في الولايات والأقاليم. وربما كان هذا التعيين يخضع للظروف التي تمر بها الدولة، ومكانة الوزير وقدرته في تسيير أمور الدولة.

ويبدو أن أصحاب المظالم لم يكونوا على درجة واحدة من الأهمية والنفوذ؛ ولعل ذلك تعبيراً عن انعكاس أهمية الولايات لدى مركز الخلافة، فيذكر الصابي⁽⁵⁾، أن أصحاب المظالم والحسبة وأسواق الدقيق والعيارين والمواريث على طبقتين، الطبقة الأولى: من يتولى مصر والأهواز أو فارس أو الري وأعمالها وأصبهان، والطبقة الثانية: باقي المحتسبة والمطالبين.

على أن البعض من أصحاب المظالم لم يكونوا أشخاصاً مؤهلين لتولي هذه الوظيفة، فقد تظلم رجلٌ للخليفة المنصور في أثناء زيارته لمكة، من أن صاحب مظالمه لا يرفع إليه مظالم الناس؛ لأن الذين يتظلم الناس منهم تربطهم به حرمة⁽⁶⁾.

(1) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج6، ص2485.

(2) الطبري، تاريخ، ج8، ص615.

(3) المصدر نفسه، ج9، ص141.

(4) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، ج2، ص297. متز، الحضارة الإسلامية، ج1، ص409.

(5) الصابي، الوزراء، ص176.

(6) الزبير بن بكار، الأخبار الموفقيات، ص395.

وعزل الخليفة الواثق، صاحب مظالم طرسوس أبا وهب عندما تظلم إليه أهلها منه⁽¹⁾. ووقع⁽²⁾ بعض الوزراء في رقعة صاحب مظالم: "ولا تطل سجن ذوي الجرائم، سوى من تكررت جنايته، وأيست توبته، واتصل شره، ولم توجب الشريعة قتله فيخلد في السجن، ويمال ويعال، إلى أن تقتضي المصلحة بأن يقال"⁽³⁾. ووقع بعض أصحاب الولاية العامة لصاحب مظالم: "ما أراني سالماً من المأثم بتولييتي إياك المظالم يا رديء المختبر اعتزال غير محمود الأثر"⁽⁴⁾.

لهذا، ينبغي لأصحاب الولاية العامة تفقد حال هؤلاء الأشخاص الذين يتولون مهمة خطيرة لها مساس مباشر بالرعية كلها.

أوقات النظر في المظالم

يذكر تيان⁽⁵⁾ (Tyan) أن الرعية لم تعرف من خلفائها تخصيص يوم معين للنظر في مظالمها حتى منتصف القرن الثالث الهجري، وهذا مناقض لما ذكرته مصادرها، إذ يذكر الماوردي⁽⁶⁾ إن الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (65-86هـ/685-705م) كان أول من أفرد للظلمات يوماً يتصفح فيه قصص المتظلمين من غير مباشرة للنظر، إلا أن مصادرها لا تسعفنا بذكر هذا اليوم الذي أفرده عبد الملك.

(1) Khadduri, Magid, Jaw, vol.1, p.265.

(2) التوقيع هنا يقصد به: ما يكتبه الخليفة أو الأمير، أو الوزير، تعليقاً على كتاب، أو قصة أو ملتمس توقيعه بجملة، أو عدة جمل قصيرة على جوانب الكتاب أو القصة، يذيلونها باسمهم على صورة توقيع، أي إمضاء انظر القلقشندي، صبح الأعشى، ج1، ص145-146.

(3) الثعالبي، تحفة الوزراء، ص51.

(4) البيهقي، المحاسن والمساوئ، ص153.

(5) Tyan, histoire, p.506

(6) الماوردي، المصدر نفسه، ص149-150. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص59.

وإذا ما انتقلنا إلى العصر العباسي فإننا نجد أن الوقت الذي تنظر فيه المظالم يتحدد من جهة ويقل ويكثر من جهة ثانية، حسب أحوال الناظرين فيها ومسؤولياتهم، فإن كانوا أصحاب مسؤوليات أخرى غير النظر في المظالم كالخلفاء أو وزراء التفويض أو أمراء البلاد كان نظرهم في المظالم في يوم أو أيام معينة؛ ليتفرغوا في بقية الأيام لما هو موكول إليهم من السياسة والتدبير، وأما إن كانوا متفرغين للنظر في المظالم أو مندوبين لها دون غيرها، كان نظرهم فيها في أيام الأسبوع كافة.⁽¹⁾

فالخليفة المهدي كان يجلس كل وقته لرد المظالم⁽²⁾، ولعل المقصود من ذلك تفرغه لها في أكثر من وقت، أو أنه كان يجلس لها كلما عرضت عليه مظلمة، بغض النظر عن زمانها ومكانها، كما حصل عندما دخل عليه العوفي صاحب مظالمه في مظلمة ضد مولاه سلام، وكان ذلك في ساعة متأخرة من الليل.⁽³⁾

ولم يكن الخليفة الهادي ليبقى ما يتجاوز الأيام الثلاثة عن نظر المظالم، فما أن استكثر عليه صاحب مظالمه عمرو بن بزيع انقطاعه عن الجلوس للمظالم ثلاثة أيام حتى عاد إليها.⁽⁴⁾

ولما فوض الخليفة هارون الرشيد أمور الرعية إلى يحيى بن خالد البرمكي وأبنائه، جلس هؤلاء للناس جلوساً عاماً في كل يوم حتى انتصاف النهار،

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص152. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص60. النويري، نهاية الإرب، ج2، ص270.

(2) ابن الطقطقي، الفخر في الآداب السلطانية، ص179.

(3) الطبري، تاريخ، ج8، ص216-218. ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص308-309.

(4) الطبري، تاريخ، ج8، ص215-216. ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص308-309. أحمد المومني، قضاء، ص195.

ينظرون في أمور الناس ويقضون حوائجهم ولا يحجب عنهم أحد.⁽¹⁾

وقد نبّه القاضي أبو يوسف الخليفة هارون الرشيد على خطورة استحواذ البرامكة على هذه المؤسسة شديدة الصلة بالناس طالباً إليه الجلوس لمظالم رعيته، وليرغبه في ذلك أعطاه مطلق الحرية في تحديد يوم للنظر في المظالم ولو مرة في الشهر أو الشهرين⁽²⁾، لأن الولاة والعمال متى علموا بجلوس الخليفة للنظر في مظالم الناس ولو مرة في السنة، تناهوا عن الظلم وانصفوا الرعية من أنفسهم.⁽³⁾

ويذكر ابن طيفور⁽⁴⁾، أن الخليفة المأمون أفرد للنظر في المظالم يومين في الأسبوع، لا يمنع منه فيهما أحد، وهذان اليومان هما السبت والأحد، كما يتضح من قول الخليفة المأمون نفسه لامرأة جاءتة متظلمة من ابنه العباس قبيل انتهاء مجلس المظالم.

هذا وأوان صلاة العصر فانصر في واحضري الخصم في اليوم الذي أعد
المجلس الست أن يقضي الجلوس لنا ن نصفك منه وإلا المجلس الاحد⁽⁵⁾.

ويذكر ابن الجوزي⁽⁶⁾، أن يوم الخميس هو اليوم المخصص للنظر في المظالم أيام الخليفة المأمون، وربما كانت أيام نظر المأمون في المظالم يومي الأحد والخميس،

(1) الجهشيارى، الوزراء والكتاب، ص190.

(2) Tyan, histoire, p.506.

(3) أبو يوسف، الخراج، ص254.

(4) ابن طيفور، بغداد، ص36.

(5) ابن أعثم، الفتوح، م، 4، ج8، ص469-470، ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج1، ص29. البيهقي، المحاسن والمساوي، ص150. الماوردي، المصدر نفسه، ص157-158.

(6) ابن الجوزي، المصباح المضيء، ج1، ص493-494. والمنتظم، ج10، ص64-65.

استناداً لما يذكره ابن طيفور⁽¹⁾، من جلوس المأمون للمظالم مرتين في الأسبوع دون تحديد، على أساس أن يوماً في أول الأسبوع والثاني في آخره، لا سيما إذا ما أخذنا برأي الماوردي⁽²⁾ من أن المأمون لم يرد الجلوس في يوم الأحد إلا من أجل المرأة المتظلمة من ابنه العباس.

وجلس لها محمد بن عبد الملك الزيات وزير الخليفة الواثق يومي الاثنين والخميس من كل اسبوع⁽³⁾، وجلس لها الخليفة المهتدي كل يوم اثنين⁽⁴⁾.

ويذكر الجهشيارى أن عبيد الله بن يحيى بن خاقان وزير الخليفة المعتمد جلس لها يوماً كل أسبوع⁽⁵⁾، دون تحديد هذا اليوم، وكان صاعد بن ثابت وزير الموفق يجلس لها كل يوم بعد خروجه من دار الموفق⁽⁶⁾.

وجلس لها بدر مولى الخليفة المعتضد كل يوم أحد⁽⁷⁾، وألزم المعتضد وزيره عبيدالله بن سليمان الذي أوكلت إليه المظالم العامة، ومولاه بدر الذي أوكلت إليه المظالم الخاصة الجلوس للمظالم كل يوم جمعة، لكون هذا اليوم عطلة رسمية يتفرغ فيه الناس لقضاء حوائجهم⁽⁸⁾.

وقد حدد كل من جلس لها في عهد الخليفة المقتدر يوماً معيناً يراجع فيه

-
- (1) ابن طيفور، بغداد، ص36.
 - (2) الماوردي، نصيحة الملوك، ص213.
 - (3) الطبري، تاريخ، ج9، ص141.
 - (4) الطبري، تاريخ، ج9، ص438. ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص22.
 - (5) الجهشيارى، نصوص ضائعة من كتاب الوزراء والكتاب، ص95.
 - (6) الشابشتي، الديارات، ص270-271.
 - (7) الطبري، تاريخ، ج10، ص75.
 - (8) الصايي، الوزراء، ص27. متز، الحضارة الإسلامية، ج1، ص414. عبد الكريم حتاملة، البيئة الإدارية، ص70-71.

المظلّمون، فالوزير أبو الحسن علي بن محمد بن الفرات كان من رسمه الجلوس لها يوم الأحد من كل أسبوع⁽¹⁾، في حين جلس لها الوزير علي بن عيسى كل يوم ثلاثاء.⁽²⁾

واتخذت مثل قهرمانه السيدة أم الخليفة المقتدر يوم الجمعة من كل اسبوع للنظر في المظالم⁽³⁾، وأفرد لها الوزير أبو العباس أحمد بن عبيدالله الخصي يوماً في الأسبوع⁽⁴⁾، إلا أن مصادرنا لا تسعفنا بذكر هذا اليوم، ويذكر التنوخي⁽⁵⁾ أن الوزير أبا العباس علي بن مقلّة كان ينظر في المظالم في كافة أيام وزارته للمقتدر، ولما كثرت رقاع المتظلمين إلى بجكم التركي أمير الأمراء من ظلم أصحابه، جلس لها كل يوم خميس.⁽⁶⁾

وفي مصر، جلس لها الأمير أحمد بن طولون يومين في الأسبوع⁽⁷⁾، وجلس لها قاضي مصر محمد بن عبده سنة (292هـ/904م) كل يوم سبت⁽⁸⁾، وكان الأخشيد يجلس لها كل يوم أربعاء⁽⁹⁾، وكذلك جلس كافور الأخشيدي كل يوم سبت، ويذكر

-
- (1) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج5، ص57. الصايي، الوزراء، ص122.
 - (2) عريب، صلة تاريخ الطبري، ص59، 113.
 - (3) عرب، صلة تاريخ الطبري، ص67. ابن الجوزي، المنتظم، ج13، ص180-181. النويري، نهاية الإرب، ج23، ص54. ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص137.
 - (4) مسكوية، تجارب الأمم، ج1، ص144.
 - (5) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج5، ص83.
 - (6) الصولي، أخبار الرازي بالله، ص143.
 - (7) المقريزي، الخطط، ج2، ص207. Tyan, histoire, p.506.
 - (8) الكندي، الولاة والقضاة، ص481.
 - (9) احسان عباس، شذرات من كتب مفقوده، ص272.

الكندي أنه لكثرة جلوس كافور لها كل يوم سبت⁽¹⁾، أصبح قاضيه الحسن بن أيوب السيرفي كالمحجور عليه.⁽²⁾

وإلى جانب هذه الأيام المخصصة للنظر في المظالم والتي كانت معروفة للعامة، فإن المتظلمين منهم كثيراً ما كانوا لا يلتزمون بها، فقد كانت تعقد جلسات أخرى في غير الأيام المخصصة للمظالم لاسيما في أوقات خروج الخليفة أو وزيره أو ممن انتدب للنظر في موكبه، إذ كان يتلقى ظلمات الناس في أثناء سيره في الطرقات، فقد أنصف الخليفة المأمون رجلاً من أهل فارس اعترضه بالطريق وتظلم إليه من أحمد بن هشام⁽³⁾، وأنصف رجلاً يدعى موسى بن الحكم عندما وقف له عند مربعة الخرشي متظلماً من محمد بن أبي العباس الطوسي.⁽⁴⁾

وقد برر أحد المتظلمين اعتراضه للخليفة المأمون في الطريق متظلماً رغم تخصيصه يومين في الأسبوع للنظر في المظالم قائلاً: "إن الملهوف يركب الخطر وهو عالم بركوبه، وينسى الأدب وهو غير جاهل به، ولو أحسنت الأيام إنصافاً لأحسنت التقاضي"⁽⁵⁾.

وقال رجل نصراني من أهل كسكر⁽⁶⁾ للمأمون بعد أن أمر بضربه لكثرة اعتراضه له بالطرقات: "أعود، وأعود، وأعود، حتى تنظر في حاجتي" فأمر المأمون

(1) المقريزي، الخطط، ج2، ص208. ابن حجر العسقلاني، رفع الأصر عن قضاة مصر، ج2، ص294. متز، الحضارة العربية، ج1، ص413. Tyan, histoire, pp.506-507.

(2) الكندي، الولاة والقضاة، ص584.

(3) ابن طيفور، بغداد، ص59.

(4) المصدر نفسه، ص60.

(5) ابن تغري بردى، النجوم الزاهرة، ج2، ص278.

(6) كسكر: عامل الزرع وهي كورة واسعة ينسب إليها الفراريج العسكرية لكثرتها بها وقصبتها واسط بين الكوفة والبصرة وقبلها خسروسابور، انظر ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص461.

بإنصافه على وجه السرعة قائلاً: "هذا مظلوم مُوطَّن نفسه على القتل أو قضاء حاجته".⁽¹⁾

وكان الخليفة المتوكل عندما يخرج إلى الصيد، يجعل في موكبه أشخاصاً مهمتهم أخذ المتظلمين الذي يعترضونه في الطريق ليحضرهم إليه على خلوة لينصفهم⁽²⁾.

ويذكر الطبري⁽³⁾، أن العامة احتشدت في آخر جمعة من شهر رمضان سنة (247هـ/861م) في سامراء لما شاع بينهم أن الخليفة المتوكل سوف يصلي بالناس، وكان من ضمن المحتشدين جماعة من بني هاشم قدموا من بغداد متظلمين، وأنصف الوزير عبيدالله بن سليمان شيخاً متظلماً اعترضه في الطريق في أثناء ذهابه لدار المعتمد⁽⁴⁾، ويذكر الجهشيارى أن الوزير عبيدالله كان يقف على المرأة والصبي ويلطف مخاطبة من يكلمه رغم جلوسه لمظالم الناس في كل يوم جمعة.⁽⁵⁾

وأنصف أحمد بن طولون في مصر امرأة عجوزاً تظلمت إليه وهو في زيارة لأحد خواصه لمرض ألم به.⁽⁶⁾

ويبدو أن تجاهل بعض ولاة المظالم لقصص المتظلمين كان أحد أسباب

(1) ابن طيفور، بغداد، ص59.

(2) ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ق1، ص221.

(3) الطبري، تاريخ، ج9، ص222. ابن الجوزي، المنتظم، ج11، ص355. النويري، نهاية الارب، ج22، ص293.

(4) الجهشيارى، الوزراء والكتاب، ص85.

(5) المصدر نفسه، ص85.

(6) البلوي، سيرة أحمد بن طولون، ص159-161.

اعتراضهم لهم في الطرقات، كما حصل مع الوزير ابن الفرات عندما اعترضته امرأة في الطريق وقالت له: "أسألك بالله أن تسمع كلامي! فوقف لها فقالت: قد كتبت إليك في ظلامتي غير مرة فلم تجبني وقد تركتك وكتبتها إلى الله تعالى"⁽¹⁾.

ومما تقدم، نلاحظ أن الرعية كثيراً ما كانت لا تلتزم الأوقات المخصصة للنظر في المظالم، بل كانت تعترض ولاية المظالم في الطرقات، وتعرض عليهم ظلاماتها بغض النظر عن المكان والزمان اللذين تجدهم فيها.

مكان النظر في المظالم

كان القضاء يباشر في صدر الدولة العربية الإسلامية في كل مكان، وإن كان المسجد هو المكان الرئيس للقضاء، فكان القاضي ينظر في النزاعات في المسجد وفي بيته وفي الطريق وفي أثناء تجواله وفي مجلس الخلافة والولاية ودار إدارة الدولة عموماً.⁽²⁾

وقد خضع قضاء المظالم في بواكير العهود الإسلامية لذات الاعتبارات التي كانت للقضاء، فكانت المظالم تنظر في كافة الأماكن التي أشير إليها.⁽³⁾

ورغم الإشارات الواردة في الروايات التاريخية عن تخصيص الخلفاء العباسيين مكاناً خاصاً للنظر في المظالم، إلا أننا لا نجافي الحقيقة إذا قلنا: "بأن مكان النظر في المظالم في فترة البحث كان في دار الخلافة أو دار صاحب السلطة العليا المنتدب للنظر في المظالم"⁽⁴⁾، ورغم إشارة الطبري لدار المظالم أيام الخليفة

(1) النويري، نهاية الارب، ج 23، ص 73.

(2) مصطفى الشكعة، معالم، ص 103. أحمد المومني، قضاء، ص 183.

Tyan, histoire, p.510

(3) أحمد المومني، قضاء، ص 184.

(4) عبد المنعم ماجد، تاريخ الحضارة، ص 53. نصر فريد، السلطة القضائية، ص 98.

Tyan, histoire, p.509

الهادي⁽¹⁾، إلا أن ما بين أيدينا من نصوص تاريخية لا تُشير صراحة إلى مكان وجود هذه الدار، ولعلنا نستطيع الاهتداء إلى مكانها استناداً لبعض الروايات التاريخية، فقد ذكر الطبري⁽²⁾، أن الخليفة كان قد توجه لزيارة أمه المريضة فاعتراضه في الطريق عمر ابن بزيغ، مناشداً أياه الجلوس للمظالم، لانقطاعه عن الجلوس لها منذ ثلاثة أيام، وبعد استجابة الهادي لطلب عمر، طلب ممن كان بموكبه أن يميلوا إلى دار المظالم.

ويستشف من هذه الرواية أن مكان هذه الدار لم يكن بعيداً عن مكان موكبه، إذ أمر أصحابه أن يميلوا إليها. والرواية الثانية ما يذكره الجهشيارى⁽³⁾، من أن الخليفة هارون الرشيد كان جالساً مع امرأته زبيدة على جانب باب خراسان، بين قصر الخلد والفرات، حين تناهى إلى سمعه صوت يحيى بن خالد البرمكي وهو ينظر بين المتظلمين، وهذه الرواية تفيد وجود دار للمظالم ضمن دار الخلافة، ذلك أن مكان مجلس الرشيد وسماعه لصوت يحيى بن خالد وهو ينظر في قصص المتظلمين يؤكدان قرب مكان هذه الدار منه.

وقد رفض القاضي يحيى بن أكثم⁽⁴⁾، النظر في قصة متظلم من الخليفة المأمون عندما طلب إليه الخليفة ذلك، إلا بعد أن جعل داره للعامّة⁽⁵⁾؛ لكي يأوي إليها كل متظلم دوغماً رهبة أو هيبة من أحد،

(1) الطبري، تاريخ، ج 8، ص 215-218. ابن الجوزي، المصباح المضيء، ج 1، ص 438.

(2) الطبري، تاريخ، ج 8، ص 215-216. ابن الجوزي، المصباح المضيء، ج 1، ص 438.

(3) الجهشيارى، الوزراء والكتّاب، ص 225.

(4) هي يحيى بن أكثم بن محمد بن قطن التميمي الأسدي المروزي، أبو محمد، قاضي رفيع القدر عالي الشهرة، يتصل نسبه بأكثم بن صيفي حكيم العرب، انظر الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 14، ص 191-202.

(5) الراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء، ج 1، ص 96.

ويؤكد هذا قول اليعقوبي⁽¹⁾، من أن دار الخليفة هي دار العامة التي يجلس فيها للناس، ويبدو أن ذلك أصبح مألوفاً للناس، فعندما قال الوزير محمد بن عبد الملك الزييات لأحد المتظلمين: "أخرج من داري، أجابه المتظلم: أنها ليست بدارك وإنما هي دار أمير المؤمنين قد بذلها للعامة وجعلها مجمع الخصوم ومنصف المظلوم ورفض المتظلم الخروج منها إلا بعد أن أنصف ممن تظلم منه"⁽²⁾.

ونظر الوزير محمد بن عبد الملك الزييات في قصص المتظلمين بدار الخلافة⁽³⁾، ويذكر المسعودي⁽⁴⁾ أن الخليفة المهدي بنى قبة لها أربعة أبواب سماها قبة المظالم، وكان يجلس فيها للعام والخاص من الناس، ومن المرجح أن مكان هذه القبة كان في دار الخلافة، فقد ذكرت بعض الروايات التاريخية أن موسى بن بغا⁽⁵⁾، عندما دخل سامراء ومعه أصحابه جاءوا إلى دار الخلافة وصادف ذلك وجود الخليفة المهدي فيها لرد المظالم⁽⁶⁾. وتُشير صفاء حافظ⁽⁷⁾، إلى أن مكان هذه القبة كان في قصره المسمى الجوسق⁽⁸⁾، ويشير الخطيب البغدادي⁽⁹⁾ صراحة إلى جلوس الخليفة المهدي للنظر في المظالم في دار العامة، وكذلك جلس

(1) اليعقوبي، البلدان، ص 301. متز، الحضارة الإسلامية، ج 1، ص 395.

(2) الراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء، ج 1، ص 96.

(3) الطبري، تاريخ، ج 9، ص 207.

(4) المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 207.

(5) موسى بن بغا: أحد القادة الأتراك تولى حرب أهل حمص عندما قتلوا واليهم سنة 250هـ ثم ولي حرب الزنج بالبصرة، توفي سنة 264هـ أنظر محمد راغب الحلبي، اعلام النبلاء، ص 191.

(6) الطبري، تاريخ، ج 9، ص 438. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج 6، ص 214.

(7) صفاء حافظ، نظام الحكم، ص 232.

(8) الجوسق: القصر وهي كلمة معربة عن كلمة كوشك، الفارسية أنظر ابن منظور، لسان العرب، مادة جسق.

(9) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 10، ص 75-76.

فيها الخليفة المعتمد.⁽¹⁾

وكان مكان جلوس الخليفة المعتضد للمظالم في دار الخلافة، يستشف هذا من أمره وزيره القاسم بن عبيدالله وبعض كتاب الدواوين بالجلوس للنظر في مظلمة أهل البصرة عندما تظلموا إليه من جور العمال، وكان يسمع ما يدور بين الطرفين من وراء حجاب.⁽²⁾

كذلك كانت دار الوزير أو أحد خاصة الخليفة مكاناً للنظر في المظالم⁽³⁾، فكان صاعد بن ثابت، وزير الموفق ينظر في حوائج الناس كل يوم بعد انصرافه من عند الموفق في داره⁽⁴⁾، كما نظر بدر مولى الخليفة المعتضد في أمور الخاصة والعامة في داره.⁽⁵⁾

أما ما أشارت إليه بعض الروايات التاريخية من أمر السيدة شغب أم الخليفة المقتدر قهرمانتها ثم بالجلوس للمظالم في التربة التي بنتها بالرصافة⁽⁶⁾، فلا يعني أن هذا المكان مخصص للنظر في المظالم، بدليل أننا لم نعث على أية إشارة تشير صراحة إلى أن هذا المكان مخصص للنظر في المظالم، كما أن وزراء الخليفة المقتدر، الذين جلسوا للمظالم قبلها وبعدها لم ترد إشارة لجلوسهم فيه، ويبدو أن هذا المكان خاص بالسيدة شغب أم الخليفة المقتدر ولم يكون مكاناً مخصص للنظر في المظالم.

(1) الطبري، تاريخ، ج9، ص514. مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج4، ق1، ص30.

(2) المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص268-269.

(3) عبد الجبار الجرمود، هارون الرشيد، ج2، ص355.

(4) الشابشتي، الديارات، ص270.

(5) الطبري، تاريخ، ج10، ص75.

(6) عريب، صلة تاريخ الطبري، ص67. ابن الجوزي، المنتظم، ج13، ص180-181. النويري، نهاية الارب، ج23، ص54. Kremer, The Orient, under The Caliphs, p289.

يُلاحظ مما تقدم وجود مكان مخصص للنظر في المظالم وهذا يخالف ما يذكره ناصر الرباط⁽¹⁾، بقوله: أن أول دار انشأت للنظر في المظالم تلك التي أنشأها السلطان نور الدين محمود زنكي في دمشق حوالي (555هـ/1160م)، أما قبل ذلك فإننا لم نجد إشارات في مصادرنا المكتوبة أو في مبانٍ قائمة بذاتها لإجراء العدالة الإسلامية في أي حاضرة إسلامية.

وما يذكره الطبري⁽²⁾، عن وجود دار للمظالم أيام الخليفة الهادي دليل واضح على عدم صحة ما يذكره ناصر الرباط، إلا إذا كان قصده أن دار العدل التي أنشأها نور الدين زنكي كانت أول دار للمظالم خارج دار الخلافة أو الإمارة.

أقسام المظالم

يمكننا تقسيم المظالم إلى قسمين:-

الأول: المظالم العامة، وهي التي يتولاها أصحاب الولايات العامة كالخلفاء أو الحكام، أو وزراء التفويض أو أمراء البلاد لما لهم من عموم الولاية⁽³⁾، وهذه هي التي ذكرها الماوردي وأبو يعلى الفراء في كتابيهما (الأحكام السلطانية والولايات الدينية) ووضع اختصاصاتها في عشرة أقسام⁽⁴⁾.

الثاني: المظالم الخاصة، وهي التي تختص بجانب واحد أو أكثر مما ينظره أصحاب المظالم العامة، وتُسند في العادة إلى أشخاص أقل درجة من أصحاب

(1) ناصر الرباط، دار العدل، ص 57-58.

(2) الطبري، تاريخ، ج 8، ص 215-216.

(3) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 148. أبي يعلى الفراء، الأحكام السلطانية، ص 58.

(4) الماوردي، المصدر نفسه، ص 152-156. أبو يعلى الفراء، المصدر نفسه، ص 61-63.

المظالم العامة، ويكون نطاق عمل أصحاب هذا القسم في أغلب الأمر على النظر في الغصوب وتنفيذ أحكام القضاة.

ويقول منير العجلاني⁽¹⁾، عن المظالم الخاصة: لم يذكر الماوردي في كتابه - الأحكام السلطانية - شيئاً عن المظالم الخاصة مع أن المظالم التي رتب اختصاصاتها في عشرة بنود، لم تعرف إلا للخلفاء أو لمن له ولاية عامة كوزراء التفويض، والأمراء في الأقاليم، ولذلك أطلقنا عليها المظالم العامة، وأما المظالم التي كان يفوضها الخلفاء إلى موظفين مخصصين، فكانت مقصورة في أكثر الأوقات على النظر في الغصوب وتنفيذ أحكام القضاة.

توقيعات والي المظالم

قد يضطر والي المظالم، أو يجد من المصلحة العامة في كثير من الأوقات، أن يُحيل المتظلمين إليه إلى من ينظر في أمرهم وينهي النزاع القائم بينهما، لاسيما إذا كان الناظر في المظالم ممن لهم الولاية العامة، أو كان (ناظر المظالم) من أصحاب الجاه والنفوذ في الدولة والمتظلمين من عامة الناس، أو أن تلحقه إن باشر النظر بنفسه بين المتظلمين حيف أو جور عندما يكون أحد أطراف النزاع ابن له أو ذا قرابة، فعندئذ، يوقع الناظر في المظالم في ذيل الدعوى إلى من يريد الإحالة إليه، ويوجه إليه المتظلمين.

وهذا الشخص المحال إليه الدعوى إما أن يكون والياً على من وقع به إليه، أو غير والٍ عليه⁽²⁾، فإن كان والياً عليه كتوقيعه إلى القاضي بالنظر بينهما، لا يخلو حال ما تضمنه التوقيع مثله في أحد الأمرين، إما أن إذنًا بالحكم أو إذنًا

(1) منير العجلاني، عبقرية الإسلام، ص 269.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص 168. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 72.

بالكشف والوساطة، فإن كانت الدعوى المحالة إذناً بالحكم، جاز الحكم بينهما بأصل الولاية، ويكون التوقيع تأكيد الولاية، وإن كان إذناً للكشف والتحقيق أو للتوسط بين الخصمين، فإن كان التوقيع يتضمن نهياً له عن الحكم فيها، كانت مهمته مقصورة على الكشف والتوسط فقط، إذ يعد هذا النهي عزلاً له عن الحكم بينهما؛ لأنه لما جاز أن تكون الولاية نوعين عاماً وخاصاً، جاز أن يكون العزل عاماً وخاصاً كذلك، وإن لم ينه في التوقيع عن الحكم بينهما عندما أمره بالكشف فقد قيل بأن يكون نظره على عمومه في جواز حكمه بينهما، لأنه أمره ببعض ما أليه لا ليكون منعاً من غيره وقيل، بل يكون منعاً من غيره، وعليه أن يقتصر على ما تضمنه التوقيع من إجراء للكشف والوساطة؛ لأن فحوى التوقيع دليل عليه، ثم ينظر، فإن كان التوقيع بالوساطة لم يلزمه إنهاء الحال لناظر المظالم بعد الوساطة، وإن كان بكشف الصورة لزمه إنهاء حالهما إليه، لأنه استخبار منه فلزمه اجابته عنه⁽¹⁾.

وهذا ما سلكه الخليفة عبد الملك بن مروان، الذي كان اول من أفرد للمظالم يوماً يتصفح فيه قصص المتظلمين من غيره مباشرة للنظر فيها، فكان إذا وقف منها على مشكل أو احتاج فيها إلى حكم المنفذ رده إلى قاضيه أي ادريس الأزدي، فكان أبو ادريس هو المباشر وعبد الملك هو الأمر⁽²⁾، وهذا ما فعله كذلك الخليفة المأمون، حيث وقع لقاضيه يحيى بن أكتم وقيل لوزيره أحمد بن أبي خالد بأن ينظر في مظلمة المرأة التي تظلمت إليه من ابنه العباس⁽³⁾.

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص158. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص72. حمدي عبد المنعم، ديوان، ص171-172.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص149-150. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص59.

(3) انظر ابن أعثم، مج4، ج8، ص469-470. البيهقي، المحاسن والمساوئ، ص149-150. ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج1، ص28-29. الماوردي، المصدر نفسه، ص158.

ولتوقيع المأمون لقاضيه أو لوزيره للنظر في ذلك وجوه تقتضيها السياسة، وذلك أنه ربما توجه الحكم فيها لولده، فلا يجوز أن يحكم عليه، ومنها أن الخصم امرأة، والإمارة تجل عن محاورتها، كما أن جلالة قدر العباس أجل من أن يلزمه الحق غير أبيه، ومنها إرهاب المدعي إذا علت منزلته، فيذعن للحق، ولا يمكنه التعصب للباطل، ولربما أنف ذو الهمة العالية من وصول المتظلم إلى حقه عنوةً فيدع كثير من حقه محافظة على المنزلة التي يتمتع فيها فيبادر إلى الإنصاف قبل الحكم؛ ليكون متفضلاً، وربما وقع الشك في الحاضرين في أن الحق له أو عليه، كالذي قيل عن الخليفة الهادي أنه جلس يوماً لينظر في المظالم وعمارة بن حمزة قائماً على رأسه، فقام رجل متظلم يدعي أن عمارة غصبه ضيعته، فأمر الهادي عمارة بالجلوس مع خصمه للحكم، إلا أن عمارة قال له: يا أمير المؤمنين: إن كانت له فلا أعارضه فيها، وإن كانت لي فقد تركتها له، ولا أبيع حقي من مجلس أمير المؤمنين. فعمل عمارة هذا من حسن السياسة وعلو الهمة والمحافظة على المكانة، وأما الشك، فواقع عند جميع الحاضرين في أن الحق له أو عليه⁽¹⁾. وأما إن كان توقيع والي المظالم إلى من لا ولاية له على ما وقع إليه كتوقيعه إلى فقيه أو شاهد، فإن التوقيع هذا لا يخرج عن ثلاثة أحوال:

الأول: أن يكون بكشف الصورة. والثاني: أن يكون بالوساطة، والثالث: أن يكون بالحكم⁽²⁾.

فإن كان التوقيع بكشف الصورة، أي للتحقيق وإبداء الرأي، فعليه أن يكشف وينهي منها ما يصح أن يشهد به ليجوز للموقع أن يحكم به، فإن انتهى ما لا يجوز أن يشهد به كان خبراً لا يكفي لكي يحكم بمقتضاه والي المظالم، ولكن

(1) ابن رضوان، الشهب اللامعة، ص92.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص168. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص72.

قد يعتد به من الإمارات على تعنت أحد الخصمين مما يستوجب إرهابه.⁽¹⁾

وإن كان التوقيع بالوساطة توسط الموقع إليه بين الخصمين ولم يقف على ما تضمنه التوقيع من تخصيص الوساطة، لأن الوساطة لا تفتقد إلى تقليد ولا ولاية، بل يُفيد التوقيع بالوساطة تعيين الوسيط باختيار الموقع وقود المتخاصمين إليه، فإن أفضت الوساطة إلى الصلح بين الخصمين، لم يكن على الوسيط إلزام إخبار والي المظالم إنهاء نزاعهما صلحاً، ولكنه يُعد شاهداً عليهما، إذا استدعي للشهادة فيما بعد.⁽²⁾

وإن لم تفضي الوساطة إلى الصلح بين المتخاصمين، كان الوسيط شاهداً عليهما فيما اعترفا به عنده، ويؤدي إلى الناظر في المظالم إذا ما عاد الخصمان للتظلم فيما بعد.⁽³⁾

وأما إذا كان التوقيع إلى هذا الشخص بالحكم بين الخصمين، فإن ذلك يعني إسناد ولاية له ويتعين عليه مراعاة فحوى معاني التوقيع ليكون نظره محمولاً على موجه، وإذا كان الأمر كذلك، فالتوقيع حالان:

الأولى: أن يتضمن التوقيع إجابة الخصم إلى طلبه فقط، كأن يقال له: أجبه إلى طلبه، أو رأيك في إجابته إلى مطلبه، فيعد حينئذ ما سأل الخصم في ظلامته ويصبح النظر مقصوراً عليه، فإن سأل الخصم الوساطة أو الكشف للصورة، كان التوقيع موجباً له والنظر مقصوراً عليه، وإن سأل المتظلم الحكم بينه وبين خصمه وجب هنا تسمية الخصم وذكر الخصومة، لتصح الولاية عليها، فإن لم يسم

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص 168. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 72. حمدي عبد المنعم، ديوان، ص 172.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص 168. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 73.

(3) الماوردي، المصدر نفسه، ص 168. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 73.

الخصم ولم يذكر الخصومة لا تصح ولايته؛ لأنها ليست ولاية عامة فيحتمل النظر على عمومها، كما لا تصح كولاية خاصة للجهل بها، لعدم ذكر اسم الخصم والخصومة.

أما إذا ذكر المتظلم خصمه وخصومته، نظر في التوقيع، فإن خرج مخرج الأمر انعقدت به ولاية الموقع إليه، وجاز له أن يحكم بين الخصمين، وإن خرج مخرج الحكاية للحال، فهو في الأعمال السلطانية بمنزلة الأمر بتنفيذ الولاية به، وعدوا الولاية به منعقدة.

أما في الأحكام الدينية فقد أجازته طائفة من الفقهاء وعدوا الولاية به منعقدة، بينما لم تجزه طائفة أخرى، وقالت: لا تنعقد اعتباراً بمعاني الألفاظ بينما عدت الطائفة التي أجازته العرف في هذا الحال.⁽¹⁾

وأما في الحالة الثانية للتوقيع، فهي أن يتضمن الأمر إجابة المتظلم إلى ما سأل، على أن يستأنف فيه الأمر، فإن جاء على هذه الصورة، فلا يخلو الأمر من ثلاثة أحوال:-

الأول: أن يكون التوقيع فيها كاملاً لصحة الولاية، ويتضمن الأمر بالنظر والأمر بالحكم، كأن يذكر مثلاً - أنظر بين رافع هذه القضية وبين خصمه، وأحكم بينهما بما يوجب الحق والشرع، فإن جمع التوقيع هذين الأمرين من النظر والحكم، كان التوقيع كاملاً، وبه يصح التقليد وتصح الولاية.

الثاني: حال الجواز، فتكون عندما يتضمن التوقيع الأمر بالحكم دون النظر، وهذا التوقيع جائز وتصح به الولاية؛ لأن الحكم والقضاء بين المتخاصمين لا

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص 168-169. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 73.

يكونان إلا بعد تقدم النظر على ذلك، ولكنه مع ذلك يقصر على حال الكمال، إذ التصريح بالنظر بين المتخاصمين في هذا المجال أكمل وأوضح من التلميح به.

وأما الحالة الثالثة، حالة خلو التوقيع مما يدل على الكمال والجواز، فتكون عندما يذكر في التوقيع ما يدل على الكمال والجواز، فتكون عندما يذكر في التوقيع ما يدل على النظر فقط، ولذلك، لا تنعقد بهذه الصفة ولاية؛ لأن النظر بينهما قد يحتمل الوساطة الجائزة والحكم اللازم، وهما في الاحتمال سواء، ومع الاحتمال، لا تنعقد ولاية، وأما إن ذكر في التوقيع ما يشعر بلزوم النظر، كأن يذكر فيه: أنظر بينهما بالحق، فقد اختلف في ذلك، ففريق قال أن الولاية به منعقدة، لأن الحق لازم والفريق الآخر لم يجز انعقاد الولاية به؛ لأن الصلح والوساطة حقان وإن لم يلزما⁽¹⁾.

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص 169-170. أبو يعلى افرأء، المصدر نفسه، ص 73-74.

الفصل الثاني

النظر في المظام في العصر العباسي

(132-334هـ/749-945م)

النظر في المظالم خلال الفترة (132-247هـ/749-861م)

صار جلوس الخلفاء للمظالم نهجاً ثابتاً في سياستهم، وبدأ نظر المظالم عندهم على النحو الذي كان عليه خلفاء بني أمية، ثم حصل تطورٌ كبير فظهر ديوان المظالم كديوان مستقل كباقي الدواوين الأخرى. وليس ذلك بمستغرب عليهم، إذا ما علمنا أنهم عدّوا الدين وسيلة لتقوية سلطانهم وتثبيت أركان دولتهم، وقد أكدوا ذلك قبل تولّيهم الخلافة وبعدها، بدعوتهم إلى العمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ والمساواة والعدالة.⁽¹⁾

وقد ترجم ذلك أول خلفائهم عبدالله بن محمد المعروف بأبي العباس السفاح، الذي نظر في المظالم، وممّا رد منها مظلّمة أهل نجران، عندما تعرضوا له وهو في طريقه إلى الكوفة.⁽²⁾ وعزله أخاه يحيى بن محمد عن الموصل لظلمه أهلها، وتقليد عمه إسماعيل بن علي⁽³⁾، وطلب إليه الرقي والعدل بالناس فأعلن الوالي الجديد في أول خطبة له أمام أهل الموصل أنّه سيرد المظالم، ويُحسن السيرة فيهم، ومما قاله لهم: "يا أهل الموصل، أنا أرد عليكم المظالم وأعطيكم ديات من قتل يحيى منكم"⁽⁴⁾.

ويذكر ابن الجوزي⁽⁵⁾، أن أخاه أبي جعفر المنصور جلس للنظر في مظالم الناس في أرمينيا، عندما كان والياً عليها، وممّن أنصفه رجلٌ تظلم إليه من عامله عثمان بن نهيك، بشأن ضيعته له، فأمر بعزل العامل، ورد ضيعة المتظلم.

-
- (1) الطبري، تاريخ، ج7، ص425.
 - (2) اللاذري، فتوح البلدان، ص91.
 - (3) الأزدي، تاريخ الموصل، ج2، ص156. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج5، ص90. ابن خلدون، العبر، ج3، ص378.
 - (4) الأزدي، تاريخ الموصل، ج2، ص156. ابن خلدون، العبر، ج3، ص378-379.
 - (5) ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص311-312. ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج2، ص325-326.

ومما يؤكد نظر أبي العباس السفاح في المظالم توقعاته على قصص المتظلمين، ومن هذه التوقعات توقعه لجماعة من أهل الأنبار تظلموا إليه بشأن منازلهم التي اغتصبت منهم، ودخلت في البناء الذي أمر به، ولم يعطوا أثمانها: "هذا بناءً أسس على غير تقوى" ثم أمر بدفع ثمن منازلهم إليهم⁽¹⁾. ووقع على كتاب جماعة تظلموا إليه من احتباس أرزاقهم "من صبر في الشدة شارك في النعمة" ثم أمر برد أرزاقهم عليهم⁽²⁾. ووقع كذلك لعامل له تظلم منه أهل عمله⁽³⁾. ﴿وما كنت متخذاً المضلين عضداً﴾⁽⁴⁾.

وكان أبو جعفر المنصور يشرف على أمور الدولة كلها فلم يكن لأعوانه سلطة فعلية، لاستثثاره واستغنائه وكفايته⁽⁵⁾. وهذا الإشراف العام على كل صغيرة وكبيرة في الدولة دفعه إلى كثرة العمل ومواصلته ليل نهار، فكان يعمل بانتظام موزعاً أوقاته بين مختلف الأمور⁽⁶⁾، ففي صدر نهاره، يقوم بالأمر والنهي، والولايات، وشنن الثغور والأطراف، والنظر في الخراج والنفقات ومصالح الرعية، فإذا صلى المغرب، نظر فيما يرد عليه من كتب الثغور والأطراف، وكان أصحاب البريد يوافونه كل يوم بسعر الحبوب وكل ما يؤكل، وبما يقضي به القضاة في نواحيهم، وبما يرد بيت المال، فإن رأى في كتبهم أن الأسعار على حالها سكت، وإن تغير منها شيء، كتب إلى عامل ذلك البلد يستفسر عن سبب هذا الارتفاع، ويبقى يتابع الوضع، إلى أن يعود السعر في ذلك

(1) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج4، ص211.

(2) المصدر نفسه، ج4، ص211.

(3) المصدر نفسه، ج4، ص211.

(4) سورة الكهف، آية 51.

(5) ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص174.

(6) عبد العزيز الدوري، العصر العباسي الأول، ص79.

البلد إلى حاله السابقة⁽¹⁾.

كما أنه إن شك في حكمٍ قضى به أحد القضاة كتب إليه في ذلك، فإن أنكر شيئاً كتب إليه يوبخه ويلومه، فإذا قضى الثلث الثاني، قام من فراشه وتوضاً وصلى الفجر، وبعدها يوقع إلى عماله بما يريده منهم⁽²⁾.

ولحرصه على مصلحة رعيته، فقد طلب من سوار قاضيه على البصرة أن يدون له أهل البصرة بسجلاتهم وأشربتهم، لمعرفة ما بأيديهم من أموال، ليستخرج ما في أيدي الأغنياء مما أخذوه بقوتهم وجاههم من حقوق الضعفاء والفقراء ليكون للأرملة بعلٌ ولليتيم أبٌ وللشيخ أخٌ وللحدث الضعيف عمٌ⁽³⁾، كما طلب منه أن يعدل بين الرعية، ولا يُحابي الخليفة في معصية الله⁽⁴⁾، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق⁽⁵⁾.

وحذر في خطبة له في بغداد سنة (152هـ/769م) من الظلم قائلاً: "يا عباد الله لا تظالموا فإنها مظلمة يوم القيامة، والله لولا يدُ خاطئة وظلمٌ ظالم، لمشيئتُ بين أظهركم في أسواقكم، ولو علمت مكان من هو أحق بهذا الأمر مني لأتيته حتى أدفعه إليه"⁽⁶⁾.

-
- (1) الطبري، تاريخ، ج8، ص70. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج5، ص222.
 - (2) الطبري، تاريخ، ج8، ص70. ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص341-342. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج5، ص222. الأربلي، خلاصة الذهب، ص61-62.
 - (3) الأبي، نثر الدر، ج3، ص84. وكيع، أخبار القضاة، ج2، ص61.
 - (4) وكيع/ أخبار القضاة، ج2، ص91.
 - (5) الهندي، كنز العمال، ج5، ص892.
 - (6) الطبري، تاريخ، ج8، ص88.

ولخوفه على الرعية من الظلم كان يتمنى أن يوفق في اختيار عُمَّاله، فقد قال لبعض بطانته يوماً: "ما أحوجني إلى أن يكون على بابي أربعة نفر لا يكون على بابي أعف منهم، قيل له: يا أمير المؤمنين من هم؟ قال: هم أركان الملك، ولا يصلح الملك إلا بهم، كما أن السرير لا يصلح إلا بأربع قوائم، إن نقصت واحدة وهَي! أما أحدهم فقاض لا تأخذه في الله لومة لائم، والآخر صاحب شرطة ينصف الضعيف من القوي، والثالث صاحب خراج، يستقصي ولا يظلم الرعية فأني عن ظلمها غني، والرابع ثم عض على أصبعه السبابة ثلاث مرات، يقول في كل مرة: آه آه - قيل له: ومن هو يا أمير المؤمنين؟ قال: صاحب يريد يكتب بخبر هؤلاء على الصحة"⁽¹⁾.

ولكي يعم الإنصاف ولا يلحق الرعية ظلم، فقد أراد أن يلي له القضاء والمظالم الفقيه أبو حنيفة النعمان، إلا أن أبا حنيفة رفض ذلك⁽²⁾.

وبعد الانتهاء من بناء بغداد سنة (146هـ/763م) انتقل الخليفة المنصور إليها، ونقل معه الخزائن وبيوت الأموال والدواوين ومنها ديوان الحوائج⁽³⁾، الذي يذكر عبد العزيز الدوري⁽⁴⁾ إن مهمة صاحبه، جمع رقايع المتظلمين، وعرضها على الخليفة لينظر فيها، وينصف المتظلمين.

وانطلاقاً من هذه النظرة، فقد أنصف المنصور الجمالين الذين تظلموا منه إلى قاضي المدينة محمد بن عمر الطليحي، لما قدمها حاجاً، وقد أظهر انشراحه

(1) الطبري، تاريخ، ج 8، ص 67. ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 347. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج 5، ص 221. ابن العمري، الأنباء، ص 62.

(2) ابن الفقيه الهمداني، بغداد، ص 33. النويري، نهاية الارب، ج 22، ص 90.

(3) اليعقوبي، البلدان، ص 240.

(4) عبد العزيز الدوري، النظم الإسلامية، ص 150.

لحكم القاضي وقال له: "جزاك الله عن دينك وعن بيتك وعن حبك وعن خليفتك أحسن الجزاء"⁽¹⁾.

وتشير بعض الروايات التاريخية إلى أن الحسن بن عماره هو الذي تولى النظر في المظالم بعد رفض أبي حنيفة النعمان ذلك، وكان الحسن هذا بصحبة المنصور عندما قدم بغداد بعد تأسيسها⁽²⁾.

ومن المظالم التي رفعت إلى المنصور ونظر فيها مظلمة أهل قبرص، الذين تظلموا إليه ممّا أضيف عليهم من جزية بعد صلحهم مع معاوية بن أبي سفيان، فأمر برفعها عنهم قائلاً: "نحن أحق من أنصفهم ولم نتكثّر بظلمهم"⁽³⁾.

ويبدو أن تقصير بعض أصحاب المظالم في عملهم لسوء استغلالهم لنفوذهم هو الذي حدا بالمتظلمين إلى تجاوزهم، ورفع مظالمهم مباشرة إلى الخليفة، كما فعل آل الحرّ ابن يونس عندما رفعوا مظلمتهم إلى المنصور بخصوص ضيعتهم، وقد أمر المنصور أبنه محمداً المهدي برد ضيعتهم عليهم⁽⁴⁾، كما رفع أحد المتظلمين ظلامته إلى المنصور يتظلم فيها من عماره بن حمزة⁽⁵⁾ في ضيعته⁽⁶⁾.

(1) وكيع، أخبار القضاة، ج1، ص193-194. الجهشيارى، الوزراء والكتاب، ص137-138. الجريري، المجلس الصالح، ج2، ص28-29. ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص181-182. الأربلي، خلاصة الذهب، ص87.

(2) وكيع، أخبار القضاة، ج3، ص241. التنوخي، نشوار المحاضرة، ج6، ص63. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج14، ص102.

(3) البلاذري، فتوح البلدان، ص210-211.

(4) الأزدي، تاريخ الموصل، ج2، ص157.

(5) هو عماره بن حمزة الكاتب، مولى عبد الله بن العباس والسفاح وأبو جعفر المنصور، عُد من بلغاء الناس العشرة. أنظر، ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج5، ص2054-2062.

(6) التنوخي، المستجد من فعلات الأجواد، ص193-194. نظام الملك، سياسة نامه، ص70. ابن الجوزي، أخبار الأذكىاء، ص82.

ويظهر تقصير أصحاب المظالم في عملهم وسوء استغلالهم لوظائفهم، من الاتهام الذي وجهه أحد الأتقياء بمكة إلى الخليفة المنصور، عندما قدمها حاجاً، إذ بين للخليفة أن احتجاجه عن الرعية وتوليته الأمور المهمة لأشخاص غير مؤهلين وراء ظلم العمال وكبار رجال الدولة للرعية، ومما قاله له: "كأنك لا تعلم أنه إن ظلم أحد من عمالك أحداً من رعيته، أو قوي من جندك غصب ضعيفاً من ذوي العهد، فجاءك متظلماً، إنه يُحال بينك وبينه، وإن أراد أن يرفع إليك قصته عند ظهورك وجدك قد نهيت عن ذلك، ووقفت للناس رجلاً ينظر في مظالمهم، فإن أتى ذلك الرجل، بمظلمة لمسلم أو معاهد وبلغ ذلك بطانتك، أتوا الرجل فسألوه أن لا يرفع مظلمته، فإن الذي يتظلم منه له به حرمة وما حرمة قدم خيانتته فأجابهم صاحب المظالم إلى ذلك واختلف المظلوم أياماً يلوذ به ويشكوا إليه فيقتل عليه ويدفعه ويمنيه، فإذا ظهرت صرخ بين يديك مستغيثاً، ف ضرب وحمل نكالاً لغيره، وأنت - يا أمير المؤمنين- تنظر إليه، وتحتج عليه بانك قد وقفت له رجلاً ينظر في ظلامته، فما بقاء الإسلام وأهله على هذا"⁽¹⁾.

ولرفع الظلم عن الرعية، فقد وضع المنصور العيون وبثهم في مختلف ولايات وأقاليم الدولة، ليوافوه بأمورها وبسير العمال في الرعية، لهذا فقد عزل والي حزموت عندما رفع إليه صاحب خبرها كثرة خروجه للصيد على حساب قضاء مصالح الرعية⁽²⁾. حتى ابنه المهدي وولي عهده كان خاضعاً لرقابة أصحاب البريد، عندما كان والياً على الرّي، فحين رفع إليه صاحب

(1) الزبير بن بكار، الاخبار الموفقيات، ص395.

(2) الطبري، تاريخ، ج8، ص68.

البريد أن وُلِّيَ عهده المهدي أعطى الشاعر المؤمل بن إميل المحازي عشرين ألف درهم مقابل بعض أبيات من الشعر امتدحهُ فيها، أمر بإحضار الشاعر واسترد منه ستة عشر ألف درهم من أصل المبلغ المذكور، قائلاً له موبخاً: "لقد أتيت غلاماً غراً فخدعتة"⁽¹⁾.

ولم تقتصر مراقبة المنصور لعماله على ما يرفعه إليه أصحاب البريد، بل كان لا يدع فرصة إلا واغتنمها للسؤال عنهم، فكان يسأل أصحاب الوفود القادمة إليه من شتى الولايات عن أخبار الولاة والرعية وأحوال البلاد⁽²⁾.

وكان إذا عزل والياً وارتاب بأمانته أو علم بأخذه أموال الرعية بغير وجه حق سجنه في بيت خالد البطين الواقع على شاطئ نهر دجلة، ويصادر أمواله ويضعها في بيت خاص أطلق عليه اسم "بيت مال المظالم" بعد أن يضع عليها اسم من صودرت منه⁽³⁾، إلا أنه كي يُحبَّب الناس بابه ووُلِّيَ عهده المهدي، أوصاه برد تلك الأموال على أصحابها بعد تولّيه الخلافة⁽⁴⁾.

وليس أدل من حرص المنصور على العدل، من توقيعاته على قصص المتظلمين، ومن هذه التوقيعات توقيعه في قصّة رجل تظلم من عامله على فارس، فوقع في قصّته "ان أثرت العدل صحبتك السلامة"⁽⁵⁾.

(1) الطبري، تاريخ، ج 8، ص 73-74. الزّجاجي، أمالي الزّجاجي، ص 94-96. الأصفهاني، الأغاني، ج 22، ص 258-260. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 13، ص 179. الأربلي، خلاصة الذهب، ص 62-63.

(2) ابن الجوزي، المصباح المضيء، ج 1، ص 406-407.

(3) الطبري، تاريخ، ج 8، ص 81. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج 5، ص 224.

(4) الطبري، تاريخ، ج 8، ص 81. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج 5، ص 224.

(5) الطبري، تاريخ، ج 8، ص 97، البيهقي، المحاسن والمساوئ، ص 153. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج 5، ص 223.

فأنصف هذا المتظلم من هذه الظلامة"⁽¹⁾، وفي قصة قوم تظلموا من واليهم وقّع "كما تكونون يوّلّي عليكم"⁽²⁾. ووقّع إلى صاحب أرمينية عندما ذكر له أن الجند قد شغبوا عليه وكسروا أقفال بيت المال وأخذوا ما فيه "اعتزال عملنا مذموماً، فلو عدلت لم يشغبوا، ولو قويت لم ينتهبوا"⁽³⁾، ووقع في قصة متظلم من أهل السواد من أحد عماله هناك "إن كنت صادقاً فجيء به مُلبياً فقد أدّناك في ذلك"⁽⁴⁾، ووقع في قصة متظلم من عاملٍ له كذلك "أكفني أمره وإلا كفيته أمرك"⁽⁵⁾. ووقع إلى أحد عماله "قد كثر شاكوك فأما اعتدلت وإلاّ اعتزلت"⁽⁶⁾.

ووقع إلى صاحب مصر حين كتب إليه يذكر نقصان نهر النيل "طهر عسكريك من الفساد يُعطك النيل القيادة"⁽⁷⁾.

هكذا كان المنصور متفقداً أمر الرّعية، فقد عرف الوّلّي من العدو، والمراجي من المسالم، فساس الرّعية ولبسها، وهو من معرفتها على مثل وضع النهار"⁽⁸⁾.

ولما أراد المنصور تولية ابنه المهدي الخلافة بعده، حرص على تهيئته

-
- (1) الطبري، تاريخ، ج 8، ص 97. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج 5، ص 223.
 - (2) البيهقي، المحاسن والمساوئ، ص 153. ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج 4، ص 212.
 - (3) الطبري، تاريخ، ج 8، ص 97. ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج 4، ص 212. أبو حيان التوحيدى، البصائر والذخائر، ج 2، ص 718.
 - (4) الطبري، تاريخ، ج 8، ص 97.
 - (5) الثعالبي، خاص الخاص، ص 130. ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 342.
 - (6) الثعالبي، خاص الخاص، ص 130. ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 342.
 - (7) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج 4، ص 212.
 - (8) الجاحظ، التاج، ص 169.

لذلك، وقرّبه للناس، فعينه بمشورة أبي العباس الطوسي للنظر في مظالم الناس⁽¹⁾، كما أوصاه عندما أمره بالخروج إلى جرجان بأن يُحسن إلى الناس قائلاً: "إن الخليفة لا يصلحه إلاّ التقوى، والسلطان لا يصلحه إلاّ العدل، وأولى الناس بالعفو أقدرهم عليه، وأنقص الناس عقلاً من ظلم من هو دونه"⁽²⁾.

وعندما شعر المنصور بدنو أجله طلب ابنه ووئيّ عهده المهدي، وأوصاه بأن يحكم بالعدل، وأن يباشر الأمور بنفسه، وأن يرفع حجابَه عن الناس⁽³⁾، وليعْمُ إنصافه لهم وينبسط عدله، ويؤمن ظلمه، وطلب منه كذلك المساواة بين الرعية في الأحكام وتخفيف الخراج عنهم⁽⁴⁾.

وقد أخذ المهدي بوصية والده، وسار على نهجه، فكان يلي أمور المسلمين بنفسه، وأراد أن يثبت للناس أن لقبه المهدي ينطبق عليه فعلياً وليس مجرد لقب عابر، فكان له كما أراد هادياً مهدياً⁽⁵⁾، محبباً للخاصة والعامة من الناس، فقد افتتح أمره بالنظر في المظالم، والكف عن القتل، وأمن الخائف، وأنصف المظلوم من ظالمه، وبسط يده في العطاء، فأنفق الأموال التي تركها له والده في بيت مال المظالم⁽⁶⁾، على أصحابها حسب وصية والده. وقد قدّرت بستمائة ألف ألف درهم وأربعة عشر ألف دينار⁽⁷⁾.

(1) الجهشيارى، الوزراء والكتّاب، ص 37-38.

(2) الطبري، تاريخ، ج 8، ص 71-72. ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج 1، ص 40-41. الجهشيارى، الوزراء والكتّاب، ص 126. الأزدى، تاريخ الموصل، ج 2، ص 202.

(3) الطبري، تاريخ، ج 8، ص 105-106. ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 346-347.

(4) اليعقوبي، تاريخ، ج 2، ص 393-394.

(5) المقدسي، البدء والتاريخ، ج 6، ص 95.

(6) الطبري، تاريخ، ج 8، ص 134. ابن الجوزي، المنتظم، ج 8، ص 239.

(7) المسعودي، مروج الذهب، ج 3، ص 382. ابن رضوان، الشهب اللامعة، ص 264.

وتحقيقاً لسياسته المتسامحة، أمر بإطلاق المسجونين، إلا من كان قد سعى في الأرض فساداً، أو كان لأحدٍ قبله مظلمة أو حق⁽¹⁾، ولما قيل له بعد ذلك: إنك إنما تزري عن أبيك، أجابهم بأن والده سجن بذنب وأنه يعفو به⁽²⁾.

ونتيجة لانتشار عدله في الآفاق قدم إليه البطريق طارات بن الليث وقال له: أنه قدم إليه شوقاً للنظر في وجهه، لأنه وجد في كتبهم أن الثالث من أهل بيت النبوة يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً⁽³⁾.

ومما يميز المهدي عمّن سبقه من خلفاء بني العباس أنه لم يكتف بالنظر في المظالم بل جلس لها بنفسه⁽⁴⁾، وقد قال لبعض خاصته: "أدخلوا عليّ القضاة فلو لم يكن ردّي للمظالم إلا للحياء منهم لكفى"⁽⁵⁾.

وانطلاقاً من عمله هذا، فقد اتخذ بيتاً للقصص يلقي فيه المتظلمون رقايعهم⁽⁶⁾، وجعل أمر النظر في رقايع المتظلمين الملقاة في هذا البيت إلى عمر بن مطرف صاحب مظالمه⁽⁷⁾، ومن أصحاب المظالم في عهده بالإضافة لابن مطرف، أبو عبدالله الحسين بن الحسن بن عطية المعروف بالعوفي⁽⁸⁾، وعبد الرحمن بن

(1) الطبري، تاريخ، ج8، ص117. ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص227.

(2) الآبي، نثر الدر، ج3، ص91.

(3) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج1، ص92.

(4) الماوردي، المصدر نفسه، ص150. أبو يعلى افرأء، المصدر نفسه، ص59.

(5) الطبري، تاريخ، ج8، ص172. الأزدی، تاريخ، الموصل، ج2، ص255. النويري، نهاية الارب، ج22، ص119.

(6) العسكري، الأوائل، ص142. القلقشندي، صبح الأعشى، ج6، ص195-196.

(7) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج1، ص87.

(8) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج8، ص30. ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص215. والمصباح المضيء، ج1، ص418.

ثابت بن ثوبان⁽¹⁾، وسلام مولا⁽²⁾، ويعقوب بن داود⁽³⁾.

ولوجود أصحاب المظالم هؤلاء، كان المهدي في أول الأمر لا يسمح لأصحاب الظلمات بالدخول عليه، بل كان يكتفي بعرض المظالم في رقاع، فينظر في كل رقعة بعد أن يعرضها عليه أصحاب المظالم بعناية واهتمام، وكان إلى جانبه القضاة الذين يرجع إليهم فيما يُشكل عليه من أمور⁽⁴⁾.

ولما أحس أن بعض أصحاب المظالم يأخذون رشوة من أصحاب الظلمات، مقابل عرض مظالمهم عليه قبل غيرهم، أمر بفتح شبك من حديد في قصره، يلقي فيه كل صاحب مظلمة برقعته التي فيها مظلمته من هذا الشباك إلى داخل القصر، وكان لا يدخل هذا البيت أحد غيره، فيأخذ رقاع المتظلمين أولاً بأول، وينظر فيها دون أن يقدّم بعضها على بعض⁽⁵⁾، ثم سمح فيما بعد بدخول المتظلمين إلى مجلسه مباشرة، ليعرضوا عليه مظالمهم بأنفسهم⁽⁶⁾.

وقد بلغ من حبه للعدل وميله إلى ردّ المظالم لأصحابها أن امتثل لأمر القضاء وردّ مظلمة حصلت من وكيل له إلى صاحبها مسعود بن مساور بعد أن رفعها إلى صاحب مظالمه سلام⁽⁷⁾، وردّ مظلمة جماعة

(1) الطبري، تاريخ، ج8، ص74. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج10، ص223.

(2) خليفة بن خياط، تاريخ، ص442. الطبري، تاريخ، ج8، ص173.

(3) الأزدي، تاريخ الموصل، ج2، ص236.

(4) العسكري، الأوائل، ص142. القلقشندي، صبح الأعشى، ج6، ص195-196.

(5) العسكري، الأوائل، ص142. القلقشندي، صبح الأعشى، ج6، ص195-196.

(6) نصر فريد، السلطة القضائية، ص97.

(7) الطبري، تاريخ، ج8، ص173-174. الأزدي، تاريخ الموصل، ج2، ص255-256.

تظلموا لصاحب مظالمه العوفي من سلام مولا، باغتصابه ضيعتهم⁽¹⁾، كما نظر في مظلمة آل بكره من ثقيف، بعدما تقدم إليه أحدهم ويدعى الحكم ابن سمرقند في ظلامة يطالب فيها برد نسبهم من ثقيف إلى ولاء الرسول ﷺ، ويطلب كذلك إخراج آل زياد بن عبيد من نسبهم الذي ألحقهم به معاوية بن أبي سفيان بغير ما أمر به الرسول ﷺ من أن الولد للفراش وللعاهر الحجر إلى نسبهم من عبيد في موالي ثقيف وأمهم سمية، وأمر المهدي بأن يكتب لهم كتاباً يقرأ في مسجد البصرة على ملاء من الناس، ينص على رد كل جماعة منهم إلى نسبه، وأن ترد على من أقر منهم بذلك كافة حقوقه السابقة⁽²⁾.

وعزل المهدي أهل الذمة عن أعمالهم، ومنع عماله من استخدامهم بعدما تظلم إليه منهم الناس⁽³⁾.

ولم يتوان المهدي عن عزل بعض ولاته وعماله إذا ما تظلم منهم أحد، فقد عزل قاضي البصرة عبيدالله بن الحسن، ومتولي أحداثها سعيداً ابن دعلج عندما تظلم منهم أهل البصرة، وولى مكانهما عبد الملك بن أيوب بن ظبيان النُميري جامعاً له القضاء والأحداث، وقد أمره بإنصاف من تظلم من أهل البصرة من سعيد بن دعلج⁽⁴⁾، كما عزل أمير مصر وضاحاً بن عبدالله المنصوري الخَصِّي، عندما تظلم أهل

-
- (1) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص215. والمصباح المضيء، ج1، ص417-418.
 - (2) الطبري، تاريخ، ج8، ص129-132. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج5، ص235-236. ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص180-181.
 - (3) ابن قَيِّم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ق1، ص215-217.
 - (4) الطبري، تاريخ، ج8، ص120-121. ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص228-229. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج5، ص231.

مصر منه⁽¹⁾.

ويذكر القلقشندي⁽²⁾ أن رجلاً بعد أن أنصفه المهدي، استخفه الفرّح حتى عُشي عليه، فلما أفاق قال: ما حسبتُ أني أعيشُ حتى أرى هذا العدل، فلما رأيته، داخلني من السرور ما أزال معه عقلي.

وقال له وزيره يعقوب بن داود بعد ما رأى عدله وردّه للمظالم: "قد بسطت عدلك لرعيّتك وأنصفتهم وعممتهم بخيرك وفضلك"⁽³⁾.

وسئل شبيب بن شبة⁽⁴⁾ ذات يوم وهو خارج من عند المهدي: كيف تركت الناس؟ فأجابهم: تركت الداخل راجياً، والخارج راضياً⁽⁵⁾.

ولم يكتفِ المهدي بردّ المظالم، بل اقتدى أثر الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز في دفع نفقات سفر المتظلمين، وكان يقول للمتظلم بعد رد مظالمه ودفع نفقات سفره: كان الواجب علينا أن ننصفك في بلدك⁽⁶⁾.

وليس أدل من حرصه على العدل وردّ الظلم من توقيعاته على قصص المتظلمين، ومن هذه التوقيعات توقيعه في قصة متظلم من بعض عمّاله: "لو كان

(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج2، ص51.

(2) القلقشندي، صبح الأعشى، ج6، ص196.

(3) الطبري، تاريخ، ج8، ص119. مؤلف مجهول، العيون والحداث، ج3، ص270. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج2، ص48-47.

(4) أديب وشاعر، توفي بعد المائتين هجري، أنظر ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص1411-1412.

(5) أبو حيان التوحيد، البصائر والذخائر، ج2، ص542.

(6) القلقشندي، صبح الأعشى، ج6، ص196.

عيسى⁽¹⁾ عاملكم قُذناه إلى الحق كما يقاد الجمل"⁽²⁾.

ووقع إلى صاحب أرمينية وقد كتب إليه يشكو سوء طاعة رعاياه - "خُذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين"⁽³⁾. ووقع في قصة جماعة تظلموا من عاملهم وسألوه أشخاصه إلى بابه "قد أنصف القارة من رماها"⁽⁴⁾، وإلى صاحب خراسان الذي كتب إليه يخبره غلاء الأسعار "خُذهم بالعدل في المكيال والميزان"⁽⁵⁾.

وقد سار على نهجه ابنه الهادي، إذ كان يجلس للمظالم بنفسه⁽⁶⁾، وقد رأى أن الناس لا يصلحون إذا حُجب خليفتهم عنهم، حتى إنَّه قال للفضل بن الربيع الذي أقامه على حجابهِ بعد أبيه: "لا تحجب الناس عني، فإن ذلك يزيل التزكية، ولا تلقي إليَّ أمراً إذا كشفته وجدته باطلاً فإن ذلك يهلك البلاد ويضر بالرعية"⁽⁷⁾.

وتظهر سهولة حجابة من دخول أحد الخوارج عليه يريد قتلته، في أثناء جلوسه للمظالم⁽⁸⁾.

وقد سمع ذات يوم رجلاً يصيحُ في الليل قائلاً:

-
- (1) يقصد ابنه.
 - (2) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج4، ص212.
 - (3) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج4، ص212.
 - (4) ابن عبدربه، العقد الفريد، ج4، ص213.
 - (5) المصدر نفسه، ج4، ص213.
 - (6) الطبري، تاريخ، ج8، ص215. الجهشيارى، الوزراء والكتّاب، ص147-148.
 - (7) الجاحظ، الرسائل، مج2، ق1، ص33.
 - (8) الأزدي، تاريخ الموصل، ج2، ص260.

قُلْ للخليفة أن حاتمًا ظالمًا فخف الاله وأعفنا من حاتم
إن العفيف إذا استعان بظالم كان العفيف شريكه في المآثم

ولما أراد الهادي معرفة هذا الرجل ليستفسر منه عَمَّن ظلمه لم يجده، فعزل كل عامل له يُدعى حاتمًا، وكان لا يتوانى عن عزل أي عاملٍ له من عمّاله متى عرف بظلمه، فمن ذلك عزله هاشم بن سعيد عن الموصل ⁽¹⁾، لسوء أثره وظلمه لأهلها ⁽²⁾.

ولحرصه على رد المظالم، فقد عدل عن زيارة أمّه المريضة عندما نبّهه عمر ابن بزيع على النظر في المظالم لانشغاله عنها ثلاثة أيام ⁽³⁾.

ويُعد الخليفة هارون الرشيد من أشد الحكام بحثًا عن أسرار رعيته وأكثرهم بها عناية وأحزمهم بها أمرًا ⁽⁴⁾، لهذا كانت أيامه كلها نضرة مخصصة، والناس فيها في خير، والأرزاق دارة، والعدل فائض على الناس في أطراف البلاد ⁽⁵⁾.

ويصف ابن الطقطقي ⁽⁶⁾ الدولة العباسية في أيامه بقوله: "اعلم أن هذه الدولة كانت غرةً في جبهة الدهر، وتاجاً على مفرق العصر، ضربت بمكارمها الأمثال، وشُدَّت إليها الرِّحال ونيطت بها الآمال، وبذلت لها الدُّنيا، أفلاذ

(1) ابن الكازورني، المختصر، ص 121.

(2) الأزدي، تاريخ الموصل، ج 2، ص 257.

(3) الطبري، تاريخ، ج 8، ص 215-216. ابن الجوزي، المنتظم، ج 8، ص 308-309. والمصباح المضيء، ج 1، ص 438، ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج 1، ص 426.

(4) الجاحظ، التاج، ص 170.

(5) مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج 3، ص 319.

(6) ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص 197.

أكبادها، ومنحتها أوفر إسعادها. فكان يحيى وبنوه كالنجوم زاهره، والبحور زاخرة، والسيول دافعة، والغيوث ماطرة. أسواق الآداب عندهم نافعه، ومراتب ذوي الحرمات عندهم عالية. والدنيا في أيامهم عامرة، وإبته المملكة ظاهرة، وهم ملجأ اللهف، ومعتصم الطريد".

إلا أن الرشيد خالف سنة والده المهدي وأخيه الهادي، بإشراكه الوزراء في الجلوس للمظالم، وقد استغل هؤلاء الوزراء الصلاحيات التي منحوها فأنفردوا في إصدار أحكامهم دون علمه، لاسيما البرامكة منهم؛ وذلك لما تمتعوا به من سلطات إدارية فوضها الرشيد إليهم منذ توليه الخلافة، بوصفهم أصحاب الفضل في توليته الخلافة. ومما يدل على ذلك قوله ليحيى بن خالد البرمكي عند توليه الخلافة: "يا أبة، أنت أجلسني هذا المجلس بركة رأيك، وحسن تدبيرك، وقد قلدتك أمر الرعية، وأخرجته من عنقي إليك فأحكم بما ترى، واستعمل من شئت، وأعزل من رأيت، وفوض من رأيت، وأسقط من رأيت، فأني غير ناظر معك في شيء"⁽¹⁾.

كما ولّى جعفر بن يحيى المغرب من الأنبار إلى إفريقية، وقلد أخاه الفضل ابن جعفر المشرق كله من النهروان إلى أقصى بلاد الترك⁽²⁾، فكان يحيى بن خالد وأبناؤه نتيجة هذه الصلاحيات يجلسون جلوساً عاماً في كل يوم إلى انتصاف النهار، ينظرون في حوائج الناس، ولا يُحجب عنهم أحد له ظلامة.⁽³⁾

(1) الطبري، تاريخ، ج8، ص233-234. الجهشيارى، الوزراء والكتّاب، ص177، مؤلف مجهول، العيون والحداثق، ج3، ص291.

(2) الطبري، تاريخ، ج8، ص233-234، الجهشيارى، الوزراء والكتّاب، ص177، مؤلف مجهول، العيون والحداثق، ج3، ص291.

(3) الجهشيارى، الوزراء والكتّاب، ص190.

وقد استحسن الرشيد فعل يحيى البرمكي وأبنائه أول الأمر. وقال عندما سمع وزيره يحيى ذات يوم ينظر في أمور المتظلمين: "بارك الله عليه، وأحسن جزاءه، فقد خفف عني، وحمل الثقل دوني، وناب منابي"⁽¹⁾.

ويذكر الجهشيارى⁽²⁾، أن أصحاب الحوائج كانوا يكثرون القعود على باب يحيى بن خالد، وكان يحيى إذا رآهم وقف عليهم، ولقيهم ببشر وطلاقة، وقد استغرب يحيى ذات يوم خروجه من داره ولم يجد أحداً من المتظلمين فأنشد:

وليس أخو الحاجات من بات نائماً ولكن أخوها من يبيت على وجل

ومما يدل كذلك على نظر يحيى بن خالد في المظالم قوله لرجل أموي أراد مقابلة الخليفة الرشيد إن الخليفة يستثقل هذا النسب، فإن لك مظلمة ردّتها⁽³⁾.

ومن توقيعات يحيى بن خالد على قصص المتظلمين، توقيعه إلى عامل واسط لما كثر التظلم منه "قد كثر شاكوك، وقل شاكروك، فأما عدلت وإمّا اعتزلت"⁽⁴⁾، وفي قصة متظلم من محمد بن الفضل الطوسي "قد احتملنا بذاءك وشكاسة خُلقك، فأما ظلمك للرعية فإننا لا نحتمله"⁽⁵⁾، وإلى بعض عمّاله "طالع كل ناحية من نواحيك، وقاصية من أقاصيك بما فيها استصلاحها"⁽⁶⁾، وإلى خزيمة ابن خازم، عندما وضع في أهل أرمينية السيف حين دخلها "لا أم لك، أقتل

(1) الجهشيارى، الوزراء والكتّاب، ص255. ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص208.

(2) الجهشيارى، الوزراء والكتّاب، ص179.

(3) المصدر نفسه، ص187.

(4) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج4، ص218. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج1، ص346.

(5) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج4، ص219.

(6) المصدر نفسه، ج4، ص219.

بالذنب من لا ذنب له"⁽¹⁾، وفي قصة متظلم "لا تجاوز بك العدل، ولا يُقصر بك دون الإنصاف"⁽²⁾ وفي قصة متظلم من عامله على الأهواز، وكان معروفاً بالظلم "قد ولّينك موضعه فتنكّب سيرته"⁽³⁾.

ويتبين لنا من هذه التوقيعات مدى النفوذ الذي وصل إليه البرامكة في عهد الرشيد، لا سيما جعفر بن يحيى، فقد بلغ به الحد أن هدّد عامل الرشيد على واسط بالعزل عندما وقّع على شكوى ضده "أكفني أمره وإلاّ كفيته أمرك"⁽⁴⁾.

وقد ذهب بعض الروايات إلى وصف توقيعات جعفر بن يحيى بالدقة والإيجاز والبلاغة، ممّا حدا بالبلغاء للتنافس، للحصول عليها وشرائها، حيث كانت تباع القصّة منها بدينار⁽⁵⁾.

وذكر عنه وأثناء جلوسه للمظالم بحضور الرشيد، وقّع ما يزيد على ألف توقيع، بعد أن نظر فيها كلها ولم يخرج في واحدة منها عن موجب العفة⁽⁶⁾.

ومع ذلك، أحدث البرامكة بعض العبث في نظر المظالم، فيذكر التنوخي⁽⁷⁾ أن يحيى بن خالد رفض التوقيع في أثناء جلوسه للمظالم على عشر رقاع رفعها إليه الفضل بين الربيع، معتذراً في كل مرة بعذر، ممّا حدا بالفضل إلى جمع الرقاع العشر قائلاً: أرجعن خائبات، وقام من مجلسه قائلاً:

-
- (1) ابن عبد ربه، ج4، ص214.
 - (2) المصدر نفسه، ج4، ص214.
 - (3) المصدر نفسه، ص214.
 - (4) الثعالبي، تحفة الوزراء، ص145.
 - (5) ابن الأزرق، بدائع السلك، ج1، ص276.
 - (6) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج7، ص152. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج1، ص328-329.
 - (7) الأربلي، خلاصة الذهب، ص149.
 - (8) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج8، ص194-195.

عسى وعسى يثني الزمان عنانه
بتصريف مال والزمان عثور
فتقضي لبانات وتشفى حائل
وتحدث من بعد الأمور أمور

وبعد سماع يحيى لما قاله الفضل طلب إليه العودة ليوثق عليها، إلا أن الفضل رفض ذلك؛ لشعوره بأن هناك ظلماً في إنصاف المظلومين.

وقد حدا هذا العبث في مؤسسة المظالم أبا يوسف بن يعقوب القاضي (ت182هـ/798م) إلى لفت نظر الخليفة الرشيد لأهمية وحساسية هذه المؤسسة في كسب رضاء الناس⁽¹⁾. فهي كما ذكر عبد الرزاق الأنباري⁽²⁾، الوسيلة الوحيدة لاتصال الناس بأعلى سلطة في الدولة العربية الإسلامية، وفي الوقت نفسه كانت أنجح وسيلة للسلطة في تأكيد العدالة، والتزام نهج الشريعة السمحاء وسنة الرسول ﷺ.

وقد تحسّس القاضي أبو يوسف تفاقم نفوذ البرامكة في الدولة العباسية، لاسيما بعد أن تولى جعفر بن يحيى البرمكي النظر في المظالم، بحكم تفويض الرشيد له، بحيث صار الناس يتزاحمون على باب يحيى البرمكي وأبنائه ليعرضوا مظالمهم عليهم.

وقد كان صوت أبي يوسف الصوت الوحيد الذي اعترض على سياسة الأخذ بالموثوث الساساني، الذي مثل البرامكة أحد أقطابه الكبار، فقد نبه أبو يوسف الخليفة الرشيد على خطورة استحواذ جعفر بن يحيى على هذه المؤسسة شديدة الصلة بالناس، وطلب إليه الجلوس

(1) أبو يوسف، الخراج، ص254-255.

(2) عبد الرزاق الأنباري، المحكمة العليا في الإسلام، ص73.

بنفسه للمظالم، لما في ذلك من فائدة أعم للرعية⁽¹⁾، فصاحب المظالم المثالي هو الخليفة نفسه⁽²⁾.

وأدرك الرشيد خطورة استبداد البرامكة بالأمر دونه، وتناقل من تصرفاتهم، فعند سماعه ذات يوم أن يحيى بن خالد البرمكي جلس للمظالم ذمه قائلاً: "فعل الله به وفعل! يذمه ويُسبّه، استبد بالأمر دوني وأمضاها على غير رأي، وعمل بما أحبه دون محبتي"⁽³⁾.

وقد استجاب الرشيد لنصيحة قاضيه أبي يوسف⁽⁴⁾، وجلس بنفسه للمظالم، فعندما زار الرافقة⁽⁵⁾، جلس للمظالم، ونظر في أمر علي بن الخيل المتهم بالزندقة، وقد أمر له بخمسة آلاف درهم، بعد أن أظهر تمسكاً بتعاليم الإسلام⁽⁶⁾، كما جلس لها بالرقّة على ضفاف نهر الفرت من بلاد الشام، وردّ مظالم من تظلم إليه⁽⁷⁾.

وممن تولّى المظالم للرشيد، أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن المثنى، حفيد الإمام أنس بن مالك الأنصاري⁽⁸⁾، وأبو بشر إسماعيل، وإبراهيم بن مقسم

(1) أبو يوسف، الخراج، ص254-255. عبد الرزاق الأنباري، المحكمّة العليا في الإسلام، ص73-74.

(2) Tyan, Histoire, p.474.

(3) الجهشيارى، الوزراء والكتّاب، ص256. ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص208.

(4) الأزدي، تاريخ الموصل، ج2، ص306. الأصفهاني، الأغاني، ج14، ص166. الشريف الرضى، أمالي المرتضى، ق1، ص146. القيرواني، زهر الآداب، ج4، ص909.

(5) الرافقة: تقع قرب الرقة على ضفة نهر الفرات، بناها الخليفة المنصور سنة (155هـ) على نمط مدينة بغداد، انظر ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص15-16.

(6) الأصفهاني، الأغاني، ج14، ص166. الشريف المرتضى، أمالي المرتضى، ق1، ص146-147. القيرواني، زهر الآداب، ج4، ص909-911.

(7) انظر الأزدي، تاريخ الموصل، ج2، ص306. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج11، ص187.

(8) ابن الجوزي، المنتظم، ج10، ص271.

الأسدي المعروف بابن عليّة، الذي يشير الخطيب البغدادي⁽¹⁾ إلى إنه وُلّي في أواخر خلافة الرشيد، ومحمد بن علي⁽²⁾، وهرثمة بن أعين، الذي تولّى مظالم خراسان، وأنصفهم من علي بن عيسى بن ماهان⁽³⁾.

وتقصّى الرشيد بناءً على نصيحة قاضيه أبي يوسف سيرة عمّاله وولاته، لئلا يقع ظلم منهم على الرعية، فعزل كل عامل تظلمت منه الرعية، فقد عزل فرجاً الرُّخجي عن الأهواز لاقتطاعه أموال الناس هناك⁽⁴⁾، كما عزل يحيى بن سعد الحرشي عن الموصل، لمطالبته إياهم بخراج سنين ماضيه⁽⁵⁾، كما عزل علي بن عيسى عن خراسان بعد ما تحقق له ظلمه أهلها، ولم يكتفِ بعزله، بل صادره، وأجبره على ردّ جميع المظالم لأهلها⁽⁶⁾.

وكان الرشيد لا يتوانى عن إرسال بعض ثقاته للكشف والتحقيق عن سيرة عمّاله عندما يرفع إليه مظلمةٌ عن واحدٍ منه، فلما كثرت السعايات بحق موسى بن عيسى والي مصر، أرسل الرشيد من يتحقق له من ذلك سراً، وينصف الناس منه إذا ثبت عليه ذلك بإقامته لهم برد مظالمهم عليهم⁽⁷⁾.

ورغم ظلم بعض وولاته وعمّاله للرعية، فإن بعضهم التزم ما كان يوصيه به قبل توجهه إلى عمله، من الرفق بالرعية وعدم ظلمها، فقد قيل عن إبراهيم

(1) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج6، ص229.

(2) الأربلي، خلاصة الذهب، ص213.

(3) الطبري، تاريخ، ج8، ص331.

(4) التنوخي، الفرج بعد الشدة، ص372.

(5) ابن خلدون، العبر، ج3، ص161-162.

(6) الطبري، تاريخ، ج8، ص336. مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج3، ص315. ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص161-162.

(7) الجهشيارى، الوزراء والكتّاب، ص217-220.

بن الأغلب بن سالم الذي ولّاه الرشيد إفريقية سنة (184هـ/800م): إنّه لم يل إفريقية أحسن سيرة ولا أرف بالرّعية منه⁽¹⁾. وأضاف الرشيد لمولاه سلّام ما كان يتمناه من ضياع الجزيرة ومصر، بعد ان تواترت كتب الثناء عليه، من قبل أهل عمله، لحسن اختياره لهم⁽²⁾.

وعلى نهج الرشيد سار ابنه الأمين، فما إن ولى الخلافة بعد والده حتى جلس للمظالم بنفسه⁽³⁾، وكتب إلى أخيه صالح قائلاً: "واعلم من قبلك من الخاصة والعامة رائبي في استصلاحهم، وردّ مظالمهم وتفقد حالاتهم، وأداء أرزاقهم وأعطياتهم،..."⁽⁴⁾.

ويشير ابن وادران⁽⁵⁾، على لسان الفضل بن الربيع إلى جلوس الخليفة الأمين للمظالم قائلاً: "قعد يوماً ينظر في المظالم على فرش لبود، وعليه مبطنه وقلنسوة وشي وطيلسان أزرق. فأمر ونهى ووقع في نحو ثمانية وأربعين توقيعاً باجزل الكلام، ويقول الفضل مسترسلاً: فوالله لقد أصاب فما أخطأ، وأسرع فما أبطأ. ولقد عُرِضت على أولي الدواوين والفقهاء فما وجدوه خالف حكماً في قضية واحدة منها. وبعد انفضاض مجلس المظالم قال الأمين للفضل: أتراني لا أحسن الأمر والنهي؟! فأجابه الفضل: يا أمير المؤمنين، والله رأيت من بلاغتك ومعرفتك بالأحكام ما رأيته في أمير المؤمنين الرشيد.

(1) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1، ص62.

(2) الطبري، تاريخ، ج8، ص352.

(3) ابن وادران، تاريخ العباسيين، ص208.

(4) الطبري، تاريخ، ج8، ص368-369.

(5) ابن وادران، تاريخ العباسيين، ص208-209.

وممّن وليّ المظالم بعده أبو بشر إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، المعروف بابن عليه⁽¹⁾، وكان كذلك أيام والده الرشيد، ومحمد بن عبدالله بن المثنى⁽²⁾، وأحمد بن سلام⁽³⁾.

ويُعد الخليفة المأمون أكثر خلفاء بني العباس اهتماماً بالمظالم، إذ جلس لها منذ أن كان مُقيماً بخراسان إثر نزاعه مع أخيه الأمين⁽⁴⁾.

ولحرصه على أن يكون قريباً من رعيته لينصفهم، فقد رفض ما طلبه منه أحد خواصه بأن يقيم للناس رجلاً ينظر في حوائجهم، ويكون حلقة وصل بينه وبينهم؛ لئلاً يشغل نفسه بالاستماع إلى كل داخل⁽⁵⁾.

ولحسن إدارته وتديّره، فقد كان يتوخى الدقة في اختيار بطانته، فمن المأثور عنه في ذلك قوله: إذا أصلح الملك مجلسه، واختار من يُجالسه صلح مُلكه كله⁽⁶⁾، وقوله لقاضيه يحيى بن أكثم: أن أول العدل أن يعدل الرجل في بطانته، ثم الذين يلؤونهم حتى يبلغ العدل الطبقة السفلى⁽⁷⁾. لهذا، بدأت في عهده تظهر ملامح ديوان المظالم بوصفها مؤسسة مستقلة من مؤسسات الدولة، إذ خصص للنظر في المظالم يومين

(1) ابن قتيبة، المعارف، ص384. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج6، ص230-231.

(2) ابن قتيبة، المعارف، ص384. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج5، ص409.

(3) الطبري، تاريخ، ج8، ص484. مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج3، ص138، ابن العمراني، الأنباء، ص93. النويري، نهاية الارب، ج22، ص184.

(4) الطبري، تاريخ، ج8، ص372. مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج3، ص321. الطرطوشي، سراج الملوك، ص210. ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص212.

(5) ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج14، ص108-109.

(6) الأبي، نثر الدر، ج3، ص115.

(7) ابن قتيبة، عيون الأخبار، ج1، ص23. الطرطوشي، سراج الملوك، ص98. ابن رضوان، الشهب اللامعة، ص89-90.

في الأسبوع، كما عين أحمد بن أبي خالد في وظيفة صاحب الحوائج، الذي كانت مهمته جمع قصص المتظلمين ليعرضها عليه ويوقع عليها بخطة⁽¹⁾.

ولما رأى المأمون تقاعس صاحب الحوائج عن رفع قصص المتظلمين إليه، قال له ذات يوم: "إغْدُ عليّ باكراً لأخذ القصص التي عندك فإنها قد كثرت لنقطع أمور أصحابها فقد طال صبرهم على انتظارها"⁽²⁾.

ومن المظالم التي نظر فيها المأمون وردّها، مظلمة رجلٍ دخل عليه وهو جالس للمظالم متظلماً منه هو نفسه ومدّعياً أن له عليه ثلاثين ألف دينار قيمة الجواهر الذي اشتراه منه وكيله سعيد⁽³⁾، وأبعد أحد جنده من خدمته عندما تظلم إليه منه أحد العامة⁽⁴⁾، وردّ مظلمة رجلاً من البصرة، تظلم إليه من قاضي البصرة أبي الرازي، لتفريقه عن زوجته؛ لأنها امرأة قرشية من آل زياد⁽⁵⁾.

كما أنصف رجلٍ من أهل فارس، اعترضه بالطريق متظلماً من أحمد بن هشام⁽⁶⁾، وعزل عامله على البصرة عندما تظلم إليه أهل البصرة قائلين: أنّه في أول سنة ولينا بعنا أثاثنا وعقارنا، وفي السنة الثانية بعنا ضياعنا وذخائرنا وفي السنة الثالثة خرجنا عن بلدنا⁽⁷⁾. وأنصف رجلٍ نبطياً من العامة من أحد

(1) ابن طيفور، بغداد، ص121، الشابشتي، الديارات، ص37.

(2) ابن طيفور، بغداد، ص121.

(3) البيهقي، المحاسن والمساوي، ص150-152. الراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء، ج1، ص96. الأَبْشِيْهي، المستطرف، ج1، ص97.

(4) مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج3، ص379.

(5) البيهقي، المحاسن والمساوي، ص148.

(6) ابن طيفور، بغداد، ص59. البيهقي، المحاسن والمساوي، ص148-149.

(7) المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص21-22. القزويني، آثار البلاد، ص252. الأَبْشِيْهي، المستطرف، ج1، ص102. السيوطي، تاريخ، ص262-263. وتحفة المجالس، ص163.

خواصه، بعد أن أمر صاحب مظالمه بإعطائه ألف درهم⁽¹⁾، ولمّا تظلم المسلمون في مصر من النصارى عزلهم عن أعمالهم⁽²⁾، وأمر أحمد بن أبي خالد برد ضيعة محمد بن جميل، أحد كتّاب الفضل بن يحيى البرمكي، الذي صادرة ضيعته ضمن ضياع البرامكة أيام الخليفة الرشيد⁽³⁾.

ولم يكتفِ المأمون برد المظالم، بل حث أصحابه على سرعة ردّها قائلاً لهم: "أن الفلك في سرعة دورانه قل أن يثبت على حاله"⁽⁴⁾.

ونظر في مظلمة امرأة جاءتة متظلمة، وهو جالس للمظالم قائلة:

يا خير منتصف يُهدى له الرّشد	ويا إماماً قد أشرق البلدُ
تشكو إليك عميد الناس أرملةً	عُدّي عليها فما يقوى بها الأسد
وابتز مني ضياعي بعد منعتهَا	لما تفرق عني الأهل والولد

فأجابها المأمون بأبيات على نفس الوزن والقافية قائلاً:

في مثل ذلك عيل الصبر والجلد	وأقدم القلب هذا الحزن والكمَد
هذا أوان صلاة العصر فأنصرفي	واحضري الخصم في اليوم الذي أعد
فالمجلس السبت إن يقض الجلوس	لنا إنصفك فيه وإلاّ المجلس الأحد

ولمّا حضرت يوم الأحد، كانت أول من دخل عليه، فلمّا سألها عن خصمها قالت: الواقف على رأسك، وأشارت إلى ابنه العباس، فقال المأمون لقاضيه يحيى بن أكثم: أجلسها مع خصمها، وأنظر في مظلمتها، وفي أثناء نظره بينهما، علا صوتها على صوت الأمير العباس، فزجرها

(1) ابن طيفور، بغداد، ص 43-44. البيهقي، المحاسن والمساوئ، ص 149.

(2) ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ق 1، ص 217-219.

(3) القيرواني، قطب السرور، ص 62.

(4) الغزالي، التبر المسبوك، ص 101.

قائلاً: إنك تناظرين الأمير أعزه الله بحضرة أمير المؤمنين فاخفضي صوتك، فقال له المأمون: دعها فإن الحق أنطقها والباطل أخرسه، فلم تزل تناظره حتى حكم لها المأمون عليه، وأمره برد ضيعتها التي اغتصبها، وأعطاهَا عشرين ألف درهم، ووبَّخ ابنه العباس⁽¹⁾.

ولما كان المأمون حريصاً على تفقد رعيته، كان من الطبيعي أن ينهج ولاته نهجه، ويسيروا على هداه في العدل والإنصاف ومراقبة عمَّالهم خشية ظلمهم من هم دونهم، ولعل أهم ذلك ما تضمنته وصية طاهر بن الحسين إلى ابنه عبدالله لما ولاه ديار ربيعة سنة (206هـ/821م) وقد شاع أمر هذه الوصية لمعالجتها الأمور السياسية والإدارية والأخلاقية، بحيث أمر المأمون بعد إطلاعها عليها بتعميمها على عمَّاله كلهم للإفادة ممَّا جاء بها من نصائح تصبُّ في مصلحة الرِّعية⁽²⁾.

وقد التزم عبدالله بنصيحة والده، فيُشير الماوردي⁽³⁾، إلى أنه كثيراً ما كان يخرج إلى الطرقات، ويسأل المارة عن سيرة عمَّاله فيهم، وممَّا كتبه إلى عمَّاله: "أنا قد أخذنا عليكم العهد، أن تستيقضوا من نومكم وتتخلصوا من الحيرة، وتنشدوا إصلاح أنفسكم، وتداروا كبراء ولا يأتكم، وإن تعطوا القوت لمن أصبح من الزراع ضعيفاً، وتكونوا إلى جانبه؛ لأن الله تعالى جعل لنا الطعام على أيديهم، وأجرى السلام لسانهم، وحرَّم أن يقع الجور عليهم"⁽⁴⁾.

(1) ابن أَعثم، الفتوح، مج4، ص469-470. البيهقي، المحاسن والمساوئ، ص149-150. ابن عبدبريه، العقد الفريد، ج1، ص28-29. الماوردي، المصدر نفسه، ص158. ابن رضوان، الشهب اللامعة، ص90-92.

(2) انظر الوصية، ابن طيفور، بغداد، ص26-34. الطبري، تاريخ، ج8، ص582-591.

(3) الماوردي، نصيحة الملوك، ص215.

(4) الكرديزي، زين الأخبار، ج1، ص10.

ومع جلوس المأمون للنظر في المظالم، فإنه كان أحياناً ينتدب بعض كبار رجال دولته للنظر فيها كيحيى بن أكثم⁽¹⁾، الذي يذكر ابن منظور⁽²⁾ أنه جلس لها بدمشق عندما قدم إليها بصحبة المأمون، كما جلس لها طاهر ابن الحسين⁽³⁾ وابنه عبدالله، الذي جلس لها بخراسان⁽⁴⁾.

ومن أصحاب المظالم بعهد عطاء، صاحب مظالم عبدالله بن طاهر⁽⁵⁾، ومسلم بن الوليد صاحب مظالم جرجان⁽⁶⁾، وعطّاف بن غزوان⁽⁷⁾، واسحاق بن إسماعيل صاحب المظالم بمصر⁽⁸⁾ وأحمد بن أبي دواد الذي ولاه المأمون المظالم في عسكر أخيه المعتصم لما ولاه مصر⁽⁹⁾، وإبراهيم بن الجراح⁽¹⁰⁾.

وأما توقيعات المأمون على قصص المتظلمين، فمنها توقيعه على قصّة متظلم من أبي عيسى بن الرشيد⁽¹¹⁾ "فإذا نفخ في الصّور فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون"⁽¹²⁾، ووقع إلى أهل الكوفة عندما تظلموا من عاملهم "عيني تراكم،

-
- (1) ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج27، ص204. الذهبي، العبر، ج1، ص345.
 - (2) ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج27، ص209.
 - (3) أبو حيان التوحيدي، البصائر والذخائر، ج1، ص77.
 - (4) الشابشتي، الديارات، ص138.
 - (5) ابن طيفور، بغداد، ص81. الطبري، تاريخ، ج8، ص615.
 - (6) الأصفهاني، الأغاني، ج18، ص316.
 - (7) الكندي، الولاة والقضاة، ص28. ابن حجر العسقلاني، رفع الأصر عن قضاة مصر، ج1، ص28.
 - (8) وكيع، أخبار القضاة، ج3، ص280. الكندي، الولاة والقضاة، ص502.
 - (9) الجبري، المجلس الصالح، ج3، ص49. ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج3، ص68. ابن حجر العسقلاني، رفع الأصر عن قضاة مصر، ج1، ص60-62.
 - (10) الكندي، الولاة والقضاة، ص432-433.
 - (11) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج4، ص217. الأبي، نثر الدر، ج3، ص112. الثعالبي، تحفة الوزراء، ص439. ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج1، ص439.
 - (12) سورة المؤمنين، آية: 101.

وقلبي يرداكم، وأنا مولٍ عليكم ثقتي ورضاكم"⁽¹⁾، ووقع إلى عامله علي بن هشام لم تظلم منه "من علامة الشريف أن يظلم من فوقه ويظلمه من دونه، فأبي الرجلين أنت"⁽²⁾ كذلك وقع له أيضاً "لا أدنيك ولك ببابي خصم"⁽³⁾، وإلى عامل له تظلم منه أهله عمله "إن أكثر العدل حصلت على السلامة، فأنصف رعيتك من هذه الظلّامة"⁽⁴⁾.

كما نظر بعض كبار رجال دولته في المظالم، فقد كانت لهم توقيعاتهم الخاصة على قصص المتظلمين، فمما وقع به الوزير الفضل بن سهل توقيعه على قصة متظلم: "كفى بالله للمظلوم ناصراً"⁽⁵⁾ وفي قصة أخرى "طيب نفساً فإن الله مع المظلوم"⁽⁶⁾. ووقع طاهر بن الحسين في قصة رجل شكّا إليه أن بعض قواده نزل في داره وفيها حرّمته: "إذا رأيته في ناحية دارك فقد حلّ لك قتله"⁽⁷⁾، ووقع الحسن ابن سهل في قصة قوم تظلموا من واليهم: "الحق أولى بنا، والعدل بغيتنا، وإن صح ما أدعيتم صرفناه وعاقبناه"⁽⁸⁾.

وجاءت وصيته لأخيه ووئي عهده أبي اسحاق المعتصم قبيل وفاته لتؤكد حرصه ورفقة بالرعية، ومما جاء بوصيته: "... ولا تغفل أمر الرعية الرعية الرعية! العوام العوام! فإن المملك بهم وبتعهدك المسلمين والمنفعة لهم. الله الله فيهم وفي غيرهم من المسلمين! ولا ينهين إليك أمرٌ فيه صلاحٌ للمسلمين ومنفعة

(1) البيهقي، المحاسن والمساوي، ص 152. الأبي، نثر الدر، ج 3، ص 115. الثعالبي، خاص الخاص، ص 132.

(2) البيهقي، المحاسن والمساوي، ص 152. الأبي، نثر الدر، ج 3، ص 115. الثعالبي، خاص الخاص، ص 132.

(3) الثعالبي، خاص الخاص، ص 132.

(4) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج 4، ص 220.

(5) المصدر نفسه، ج 4، ص 220.

(6) ابن طيفور، بغداد، ص 72.

(7) ابن طيفور، بغداد، ص 72.

(8) المصدر نفسه، ج 4، ص 221.

لهم إلا قدمته وأثرته على غيره من هؤلاء، وخذ من أقويائهم لضعفائهم، ولا تحمل عليهم في شيء، وأنصف بعضهم من بعض بالحق بينهم، وقربهم وتأثمهم..."⁽¹⁾.

وعلى نقيض المأمون كان خليفته المعتصم، فقد تولى عن الجلوس للمظام بنفسه؛ وربما كان ذلك لكونه أمياً لا يعرف القراءة والكتابة، فأراد عدم الوقوع في الحرج أمام المتظلمين، إلا أنه مع ذلك، عهد لها إلى وزرائه الذين فشلوا في تحقيق العدالة بين الناس، وصدّوا بعض المتظلمين إليهم، كما فعل الوزير الفضل بن مروان، الذي صدّ الشاعر الهيثم بن فراس، عندما تظلم إليه من بعض العمّال، ممّا دفع الهيثم أن يهجوّه قائلاً:

تجبرت يا فضل بن مروان فانتظر	فقبلك كان الفضل والفضل والفضل ⁽²⁾
ثلاثة أملاك مضوا لسبيلهم	أبادهم التغير والموت والقتل
فإن تك قد أصبحت في الناس ظالماً	ستؤدي كما أودى الثلاثة من قبل

ولما سمع المعتصم بذلك، قبض على وزيره الفضل وصادره، ولما شفع له بعض أصحابه عنده رفض شفاعتهم، قائلاً: إن الفضل أسخط الله وأرضاني فسلطني عليه"⁽³⁾.

كما جلس لها وزيره أحمد بن عمارة⁽⁴⁾، ونظر في مظلمة رجلٍ تظلم إليه

-
- (1) الطبري، تاريخ، ج 8، ص 648-649. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج 6، ص 7. النويري، نهاية الارب، ج 22، ص 237-238.
 - (2) يعني الفضل بن يحيى البرمكي، وزير الخليفة هارون الرشيد والفضل بن الربيع، وزير الخليفة الرشيد كذلك، والفضل بن سهل، وزير الخليفة المأمون.
 - (3) السيوطي، تحفة المجالس، ص 169.
 - (4) هو أبو العباس أحمد بن عمارة البري، توفي في البصرة سنة (238هـ) أنظر الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 11، ص 165.

من احد كُتّاب القادة وهو عُجَيف بن عنبسة، ولما سمع المعتصم بهذه المظلمة، أمر بإنصاف المتظلم من كاتب عجيف، برد أمواله وضياعه عليه⁽¹⁾.

ولما رأى ابن أبي الربيع⁽²⁾، تخلص المعتصم عن الجلوس للمظالم بنفسه وعهدا إلى وزرائه، وصد بعض هؤلاء للمتظلمين، نصحه بالعدول عن ذلك، والجلوس لمظالم رعيته بنفسه في كل وقت⁽³⁾. إلا أنه لم يحرك ساكناً، وبقي وزراؤه يجلسون للمظالم دونه⁽⁴⁾.

ومع ذلك، لم يتهاون الخليفة المعتصم بالله إذا ما سمع أن عاملاً له أساء السيرة في الرعية، فقد حبس عامله خالد بن زيد بن فريد، لما علم باقتطاعه أموال الرعية في أثناء توليته الخراج والحرب لإحدى الولايات، بعد أن صادر أمواله وضياعه⁽⁵⁾؛ ولما تظلم إليه أهل بغداد من مضايقة ممالكه الأتراك لهم، وتعرضهم لنسائهم بالطرق، قرر إزالة هذا الظلم عنهم بإنشاء مدينة جديدة لهم - أي لممالكه الأتراك- بدل مدينة بغداد، فكانت مدينة سامراء.

كما استجاب لاستغاثة امرأة مسلمة سبها الروم عندما هاجموا حصن زبطرة، وهاجم الروم في عقر دارهم، وخلّص المرأة المسلمة من سبيها⁽⁶⁾.

-
- (1) العسكري، الأوائل، ص240.
 - (2) هو شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي الربيع، صاحب كتاب سلوك الممالك في تدبير الممالك، الذي ألفه للخليفة العباسي المعتصم بالله. توفي سنة (277هـ).
 - (3) ابن أبي الربيع، سلوك الممالك، ص10-11.
 - (4) العسكري، الأوائل، ص240. السيوطي، تحفة المجالس، ص169.
 - (5) التنوخي، المستجاد من فعلات الأجواد، ص159-160، ونشوار المحاضرة، ج7، ص191-192.
 - (6) القلعي، تهذيب الرياسة، ص381.
 - (6) مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج3، ص381-382. ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج1، ص247. ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص231.

وإذا ما انتقلنا إلى الخليفة الواثق بالله، نرى أنه بخلاف والده المعتصم، جلس لمظالم الرعية بنفسه، فيذكر القلعي أنه⁽¹⁾: "كان يجلس للمظلم فيكون غايته إنصاف الناس والإحسان إليهم ورفع المظالم عنهم ورد حقوقهم إليهم، فإذا فعل من ذلك شيئاً حمد الله على ما وفقه وأجرى على يديه من الإنصاف. وكان الوزير ابن الزيات ربما تكلم عند تظلم المتظلمين بما يريد أن يدافعهم به الواثق النصيحة والإشفاق فينتهره ويؤنبه ويحذره الظلم".

كما ندب لها، قاضيه أحمد بن أبي دؤاد، ووزيره محمد بن عبد الملك الزيات الذين تمتعا بنفوذ كبير في عهده، بحيث غلبا على أمره⁽²⁾. فرد ابن أبي دؤاد بعد استشارة الواثق مظلمة أهل فرغانة لما شكوا إليه فساد شؤونهم، وسألون إطلاق مئة ألف درهم لحفر نهر لهم وسد بثق⁽³⁾. وأحال الواثق مظلمة أهل طرسوس والمناطق المجاورة لها إلى وزيره ابن الزيات، عندما تظلموا إليه من صاحب مظالمهم أبي وهب، وبعد عدة أيام من المناظرة بين أهل طرسوس وصاحب مظالمهم، عزل ابن الزيات أبا وهب عن مظالم طرسوس⁽⁴⁾.

وقد حرص من خَلَفَه على نشر العدل والتقرب للرعية ورد مظالمها، فقد قال الخليفة المتوكل لأحمد بن يزيد المهلبى: "يا مُهلبى، أن الخلفاء كانت تتصعب على الرعية لتطيعها، وأنا ألين لهم ليحبوني ويطيعوني"⁽⁵⁾.

(1) القلعي، تهذيب الرياسة، ص 385.

(2) الطبري، تاريخ، ج 9، ص 156. مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج 2، ص 483.

(3) ابن الكازروني، المختصر، ص 143.

(4) الطبري، تاريخ، ج 9، ص 141.

(5) الآبي، نثر الدر، ج 3، ص 130.

ولتحقيق سياسته هذه، فقد أصلح بعد توليه الخلافة مباشرة أمر العامة، وجلس لمظالمها⁽¹⁾، وقال لإبراهيم بن المدبر⁽²⁾: "إذا خرج توقيعي إليك فيه مصلحة الناس ورفق بالرعية فانفذه ولا تراجعني فيه، وإذا خرج إليك فيه حيفٌ على الرعية فراجعني فإن قلبي بيد الله عز وجل"⁽³⁾.

ومن المظالم التي أمر بردها، مظلمة أهل قرية ماما من كورة نابلس، عندما شكوا إليه عجزهم عن أداء الخراج عن خمسة دنانير، فأمر بردها إلى ثلاثة دنانير⁽⁴⁾، وعزل الحارث بن مسكين عن قضاء مصر بعد أن أفتى الفقهاء في بطلان حكم له أصدره بإخراج آل السائح من دورهم⁽⁵⁾، وعزل عامله على الأهواز بعد أن تظلم منه أهل عمله⁽⁶⁾، وأمر برد دار ملتظم من أهل دمشق غصبه إياها سعيد بن عون النصراني⁽⁷⁾، كما أمر بعزل أهل الذمة عن أعمالهم، بعد أن كثُر التظلم منهم، وأمر عماله بعدم استخدامهم في أعمالهم وإلزامهم لباساً معيناً يُميزهم عن غيرهم من المسلمين⁽⁸⁾.

ورغم جلوس الخليفة المتوكل لمظالم رعيته، فإنه كان ينتدب إليها في بعض الأوقات، فممن تولى المظالم له، أحمد بن أبي دؤاد، الذي كان على المظالم

-
- (1) ابن وادران، تاريخ العباسيين، ص 571.
 - (2) هو أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن عبيدالله بن المدبر، أديب وشاعر، تولى الولايات الجليلة ومن ضمنها الوزارة، توفي سنة (279هـ)، انظر ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 1، ص 102-104.
 - (3) ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج 1، ص 428-429. ابن رضوان، الشهب اللامعة، ص 429.
 - (4) البلاذري، فتوح البلدان، ص 216. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 1، ص 522.
 - (5) الكندي، الولاة والقضاة، ص 504. ابن حجر العسقلاني، رفع الأصر عن قضاة مصر، ج 1، ص 179.
 - (6) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 2، ص 18-20.
 - (7) ابن قَيِّم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ق 1، ص 221-242.
 - (8) ابن قَيِّم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ق 1، ص 221-224. القلقشندي، مآثر الأنافة، ج 3، ص 228-233.

أيام الواصل، واستمر أيام المتوكل، إلى أن عزله سنة⁽¹⁾ (233هـ/847م) بعد إصابته بمرض الفالج، وولّى مكانه ابنه أبا الوليد محمداً، وكذلك محمداً بن يعقوب المعروف بابن الربيع الأنباري⁽²⁾، ويحيى بن أكنم⁽³⁾.

النظر في المظالم خلال الفترة (247-324هـ/861-935م)

وبعد مقتل الخليفة المتوكل على الله على أيدي القادة الأتراك، دب الضعف في مؤسسة الخلافة، ويصف الثعالبي⁽⁴⁾ الليلة التي قُتل فيها المتوكل بأنها "كانت ثلثة الإسلام وعنوان سقوط الهيبة وتاريخ تراجع الخلافة"، وقد انعكس هذا الضعف في مؤسسة الخلافة على أداء مؤسسة المظالم ذات الصفة الشعبية، إذ كيف يرد الخليفة المظالم عن رعيته وهو عاجز عن رد الظلم عن نفسه، بالإضافة إلى أن من شروط الناظر فيها أن يكون جليل القدر نافذ الأمر عظيم الهيبة، ظاهر العفة، قليل الطمع كثير الورع⁽⁵⁾.

ونتيجة هذا الضعف داخل مؤسسة الخلافة، ترك أمر النظر في المظالم، وإذا ما حاول أحد التظلم يكون عرضة للاستهزاء والإهانة، كما فعل أحمد بن الخصيب وزير المنتصر المعروف بتهوره وضربه للمتظلمين إليه، وقد هجاه أحد الشعراء بعدما رأى ضربه لأحد المتظلمين وقد اعترضه بالطريق قائلاً:

-
- (1) الطبري، تاريخ، ج 9، ص 188. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 1، ص 298.
 - (2) الطبري، تاريخ، ج 9، ص 188. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 1، ص 299.
 - (3) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 1، ص 299. ابن الجوزي، المنتظم، ج 11، ص 241-250.
 - (4) الثعالبي، ثمار القلوب، ص 149.
 - (5) الماوردي، المصدر نفسه، ص 148. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 58.

قل للخليفة يا ابن عم محمد اشكل وزيرك أنه رگال
إشكله عن ركل الرجال فإن ترد مالاً فعند وزيرك الأموال⁽¹⁾

وقال أحد الشعراء عندما ولي المنتصر أبا عمرة أحمد بن سعيد المظالم:

يا ضيعة الإسلام لمأ ولّى مظالم الناس أبو عمرة
صير مأموناً على أمة وليس مأموناً على بعرة⁽²⁾

ورغم هذا الركود في مؤسسة الخلافة، فإن الأمور كانت أفضل بعض الشيء كلما ابتعدنا عن مركز الخلافة ونفوذ القادة الأتراك، فلما ولي الخليفة المنتصر، عنبسه بن اسحاق مصر سنة (238هـ/852م) أمر هذا الوالي عماله برّد المظالم وإنصاف الناس والإحسان إليهم، حتى قيل أنه لم يُسمع بمثله في زمانه⁽³⁾.

ولم يكن الخليفة المستعين أحسن حالاً ممن سبقه، فما ان ولي الخلافة، حتى أطلق يد والدته ويد أوتامش وشاهك في بيوت الأموال، بحيث كانوا يتقاسمون الأموال التي ترد خزينة الدولة من الولايات⁽⁴⁾. وأصبح أوتامش هو المتنفذ في الدولة، بحيث كانت الأمور لا تصير إلاّ عن رأيه، مما أدى إلى ازدياد الأوضاع سوءاً⁽⁵⁾.

وكذلك حال المعتز، الذي قال لأمه عندما حرضته على الأتراك مخرجة

-
- (1) المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص151.
 - (2) الطبري، تاريخ، ج9، ص239. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج6، ص145. ابن كثير، البداية والنهاية، ج1، ص352. ابن خلدون، العبر، ج3، ص597.
 - (3) الكندي، الولاه، ص200-201. ابن تغري بردى، النجوم الزاهرة، ج2، ص354.
 - (4) ابن جوزي، المنتظم، ج12، ص21. النويري، نهاية الارب، ج22، ص304.
 - (5) الطبري، تاريخ، ج9، ص263. ابن الجوزي، المنتظم، ج12، ص304. ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص241.

له قميص والده المتوكل مخضباً بدمائه: "يا أمّاه! إرفعيه وإلا صار القميص قميصين"⁽¹⁾.

ومع ذلك، فقد وجدت إشارة إلى جلوسه للمظالم في دار العامة⁽²⁾، وولّى محمداً بن عمران الضبّي مؤدبه المظالم⁽³⁾.

من هنا، حاول بعض الخلفاء العباسيين استعادة بعض سلطاتهم من القادة الأتراك، فأدرك الخليفة المهتدي بالله أن رغبته هذه لن تتحقق إلّا باللجوء إلى العامة والتقرب إليها، لمساندته في الوقوف بوجههم، فبدأ فور مبايعته إصلاح أوضاع الخلافة، وحل مشكلات الرعية، فأزال مظاهر الترف من دار الخلافة، ومال نحو حياة الزهد والتقشف، فمنع الغناء والملاهي ومنع أصحاب النفوذ في الدولة من ظلم العامة، وجلس للمظالم بنفسه، ووقّع في قصص المتظلمين بخطه، راعياً بعمله هذا التشبه بالخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز. فقال مخاطباً بعض أمراء البيت العباسي: "أما يستحي بنو العباس ألا يكون فيهم مثل عمر بن عبد العزيز"⁽⁴⁾.

وبدأ يشرف بنفسه على أمور الدولة، فقد خصص يومي الاثنين والخميس من كل أسبوع للنظر في أمر الدواوين والخراج⁽⁵⁾، وسهل أمر الوصول إليه، وجلس للمظالم ومعه الفقهاء والقضاة⁽⁶⁾، ولتسهيل وصول المتظلمين إليه،

(1) الشابشتي، الديارات، ص 169-170.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج 12، ص 79.

(3) الطبري، تاريخ، ج 9، ص 371.

(4) الطبري، تاريخ، ج 9، ص 406. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 3، ص 350.

(5) الطبري، تاريخ، ج 9، ص 406. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 3، ص 305. ابن الجوزي،

المنتظم، ج 12، ص 83-84. النويري، نهاية الارب، ج 22، ص 326-327.

(6) يعقوبي، تاريخ، ج 2، ص 505. ومشكلة الناس لزمانهم، ص 34. الطبري، تاريخ، ج 9، ص 406.

المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 216. الصابي، الوزراء، ص 244.

بنى لهم قبة ذات أربعة أبواب، سماها قبة المظالم، جلس فيها للخاصة والعامة من الناس⁽¹⁾.

ولما علم بارتشاء بعض موظفي ديوان المظالم ذوي النفوس الدنيئة، بتقديم بعض المتظلمين على بعض، اتخذ بيتاً على الطريق له شبك من حديد، ليضع فيه المتظلمون رقاعهم، وكان لا يدخل هذا البيت أحداً غيره، فيأخذ ما يقع بيده من رقاع المتظلمين أولاً بأول، وينظر فيها دون تقديم بعضها على بعض⁽²⁾.

كما أنه وضع كوانين⁽³⁾ الفحم في أروقة المكان المخصص للنظر في المظالم عند اشتداد البرد، من أجل إزالة كل ما يعيق المتظلم من ابداء ما يريد أن يقوله بكل قواه، وعمل ذلك عندما دخل عليه أحد المتظلمين وكان الجو بارداً قائلاً: "كيف يُدلي المتظلم بحجته إذا لم يفعل به هذا، وقد تداخلته رهبة الخلافة وألم البرد به"⁽⁴⁾.

ومن المظالم التي ردها، مظلمة الرجل الذي استعداه على ابنه - يعني ابن الخليفة المهتدي- وقال المتظلم بعد إنصافه: والله يا أمير المؤمنين ما أنت إلا كما قال الشاعر الأعشى:

أبلج مثل القمر الباهر	حكمتموه فقضى بينكم
ولا يبالي غُبن الخاسر	لا يقبل الرشوة في حكمه

(1) المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص207.

(2) العسكري، الأوائل، ص142.

(3) كوانين، جمع كانون وهو موقد النار، انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة: كمن.

(4) البيهقي، المحاسن والمساوي، ص183.

فأجابه المهتدي: "أما أنت أيها الرجل فأحسن الله جزاك، وأما شعر الأعشى فما رويته، ولكنني قرأت اليوم قبل خروجي إلى هذا المجلس⁽¹⁾، قوله تعالى: ﴿ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين﴾⁽²⁾.

ورد مظلمة لرجل من العامة غصبه أحد القادة الأتراك ضيعته، ويذكر أن هذه المظلمة عُرضت من قبل على الخليفة الواثق فلم يردّها⁽³⁾، ولم يكتف برد الضيعة، بل تجرأ ووبخ القائد التركي وهذا ما لم يفعله قبله من الخلفاء الذين جاءوا بعد المتوكل⁽⁴⁾.

لم تلقى سياسة المهتدي في إصلاح أمور الدولة قبولاً عند الأتراك؛ لأن إجراءاته هذه كانت ضد مصالحهم وأطماعهم⁽⁵⁾، لذا بدأوا في التآمر عليه؛ ورغم محاولته استنفار العامة بالخروج إليهم والمصحف في عنقه، وإباحته دماءهم وأموالهم، ونهب منازلهم، إلا أن محاولته هذه فشلت، فقد كان الأتراك ما زالوا في أوج قوتهم وقدراتهم العسكرية، حيث دخلوا عليه دار الخلافة وهو جالس فيها لرد المظالم وقتلوه⁽⁶⁾.

(1) الآبي، نثر الدر، ج3، ص315-316. الخطيب، البغدادي، تاريخ بغداد، ج3، ص349. ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج1، ص413-414. ابن الجوزي، المصباح المفضي، ج1، ص526. النويري، نهاية العرب، ج22، ص326.

(2) سورة الأنبياء، آية 47.

(3) العسكري، الأوائل، ص142. الراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء، ج1، ص96.

(4) العسكري، الأوائل، ص142-143.

(5) ابن العمراني، الأنباء، ص136.

(6) يعقوبي، تاريخ، ج2، ص506، الطبري، تاريخ، ج9، ص456-469. المسعودي، مروج الذهب، ج، ص207-208. مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج4، ق1، ص7. ابن العمراني، الأنباء، ص136.

ويذكر ابن العمراني⁽¹⁾: أن الناس أجمعوا في أيامه من فقيه ومقرئ وزاهد وصاحب حديث أن السادس من الخلفاء الراشدين هو الخليفة المهتدي.

وما إن وليّ المعتمد بالله الخلافة، حتى كثّر الجور والظلم عما كان عليه من قبل؛ لانشغاله باللهو والترف، وفي ذلك يقول أبو عيسى أخو الخليفة:

إلى الله أشكو ما أراى من زماننا وكثرة ما فيه من الجور والظلم
وأن الموالى قد علاهم عبيدهم لما قد تعالى الجهل فيهم على العلم⁽²⁾

فاستغل أخوه أبو أحمد الموفق (الناصر لدين الله) ذلك، وقام بأعباء الخلافة أحسن قيام، وجرد أخاه المعتمد من كافة صلاحياته، فلم يبق له من الخلافة إلا اسمها⁽³⁾.

فنظر في المظالم بنفسه، وأشرك معه القضاة والفقهاء، وأنصف الناس، وساعده فيها الوزير عبيدالله بن يحيى بن خاقان، الذي يصفه الجهشيارى⁽⁴⁾: يضبطه للأموال، وبرحابة الصدر ومعرفته بأحوال الرعية، فقد كان يتقبل تظلم العامة له في الطرقات رغم تخصيصه يوماً في الأسبوع للنظر في مظالمهم⁽⁵⁾.

كما كان وزيره صاعد بن ثابت بعد انصرافه من عنده كل يوم ينظر في

-
- (1) ابن العمراني، الأنباء، ص 133.
 - (2) الصولي، أشعار أولاد الخلفاء، ص 105.
 - (3) المسعودي، التنبيه والإشراف، ص 318-319، مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج 4، ق 1، ص 11-12. ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص 250. النويري، نهاية الأرب، ج 22، ص 345.
 - (4) النويري، نهاية الأرب، ج 22، ص 343.
 - (5) الجهشيارى، نصوص ضائعة من كتاب الوزراء والكتّاب، ص 85.

حوائج الناس⁽¹⁾. وتجلت مكانة صاحب المظالم في هذه الفترة، إلى درجة أن أبا محمد يوسف بن يعقوب بن إسماعيل، الذي تولى المظالم ببغداد سنة (277هـ/890م) قوي نفوذه بحيث نادى في الناس قائلاً: "من كانت له مظلمة من قبل الأمير الناصر لدين الله أو أحد من الناس فليحضر"⁽²⁾.

وعلى عكس الخلفاء الذين جاءوا بعد المتوكل ضبط الخليفة المعتضد بالله أمور الخلافة بتجربته وحنكته فكف من كان يتوثب ويشغب من الموالي، وأعز الله تعالى به الخلافة بعدما ضعفت، فوصف بأنه السفاح الثاني⁽³⁾. ولشدته على أهل الفساد وإصلاح دولته وإيثاره للعدل، فقد قال فيه ابن الرومي⁽⁴⁾:

هنيئاً بني العباس إن أمامكم	إمام الهدى والجود والباس أحمد
كما بأي العباس أنشئ ملككم	كذا بأي العباس منكم يجدد

وكان يقول بعدما أعاد للخلافة رونقها وضبط أمور الرعية: "أنا الذي أصلحت الدنيا بعدما فسدت ورددت مُلك بني العباس بعدما ذهب"⁽⁵⁾، ويذكر ابن العمراني⁽⁶⁾: أنه كان صادقاً في قوله هذا، وينقل لنا الصابي صورة حية لمجلس مظالم أمر بانعقاده للتحقيق في مظلمة رفعها إليه أهل السارية في منطقة

(1) الشابشتي، الديارات، ص 270-271.

(2) الطبري، تاريخ، ج 10، ص 18. ابن الجوزي، المنتظم، ج 12، ص 281. النويري، نهاية الارب، ج 22، ص 342. ابن كثير، البداية والنهاية، ج 11، ص 61-62.

(3) مؤلف مجهول، العيون والحداثق، ج 4، ق 1، ص 77، 101. ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج 1، ص 442-443. ابن الكازروني، المختصر، ص 165. النويري، نهاية الارب، ج 22، ص 359-360.

(4) ابن الرومي، الديوان، ج 2، ص 660.

(5) ابن العمراني، الأنباء، ص 140.

(6) ابن العمراني، الأنباء، ص 104.

بادوريا⁽¹⁾، من أن العمال والمهندسين تواطئوا مع أهل سقي الفرات على كتمان ما عندهم من أمر أبواب قنطرة دمما الواقعة على صدر نهر عيسى ليتوافر الماء عليهم، فأمر المعتضد بالله بتشكيل لجنة من بدر موله ووزير القاسم بن عبيدالله، وعدد من أصحاب الدواوين ومشايخ العمال والمهندسين، وقضاة الحضرة والشهود وابن حبيب الزراع، ومن يختاره ابن حبيب من الزراع للتحقيق في هذه المظلمة، وبعد دراسة المظلمة على أرض الواقع، تبين للجنة التحقيق صحة ما تظلم منه أهل سارية بادوريا، وكتبوا بذلك تقريراً للخليفة، الذي أمر بعدها بزيادة ذراعين إلى الباب الكبير للقنطرة، مع بقاء بقية الأبواب كما هي.⁽²⁾

ورد المعتضد مظلمة رجلٍ من العامة غصبه مؤنس الفحل صاحب شرطته عقداً له⁽³⁾، وعزل والي إفريقية إبراهيم الثاني (261-289هـ/875-925م) لما تظلم إليه أهل تونس قائلين: "أنه أهدى إليك نساءنا وبناتنا"⁽⁴⁾.

ورغم جلوس المعتضد للنظر في المظالم بنفسه، فإنه كان ينتدب لها في بعض الأوقات، فعندما قدم إليه وفد أهل البصرة، شاكين إليه ما حل بهم من محن الزمان، وجور العمال، أمر وزيره القاسم بن عبيدالله وبعض كتاب الدواوين بالجلوس لهم ومناظرتهم، بينما جلس هو من وراء حجاب يسمع ما يدور بين الطرفين، فلما أعجب بما سمع من وفد البصرة - وكان فيه الخطباء والأدباء - بعث بخادم له إلى الوزير بأمره بأن يوقع لأهل البصرة بما يريدونه، وأن

(1) بادوريا: طسوج من كورة الاستان بالجانب الغربي من بغداد، قيل من استقل من الكتاب ببادوريا استقل بديوان الخراج. ومن استقل بديوان الخراج استقل بالوزارة. أنظر ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص317.

(2) الصابي، الوزراء، ص278-280. حسام السامرائي، المؤسسات الإدارية، ص43-44.

(3) انظر التنوخي، نشوار المحاضرة، ج3، ص63-65. النويري، نهاية الارب، ج22، ص367-369.

(4) النويري، نهاية الارب، ج24، ص135.

يجيبهم إلى ما سألوه، ولا يصرفهم إلا شاكرين⁽¹⁾.

وعندما تظلم إليه المزارعون، من أن جباة الخراج يطالبونهم به قبل نضوج الزرع، أمر سنة (282هـ/895م) بتعميم كتاب وزّع على كافة عمّاله على الخراج⁽²⁾، يطالبهم به بترك افتتاح الخراج في الأول من نيروز العجم⁽³⁾، وتأخيره إلى اليوم الحادي عشر من حزيران، ليتفق ذلك مع موعد نضوج الزرع، وسُمّي النيروز المعتضدي⁽⁴⁾.

وجاء عمل الخليفة هذا تنفيذاً لما كان الخليفة المتوكل على الله قد حاول عمله، لولا أن عاجلته المنية⁽⁵⁾.

وقد لاقى عمل الخليفة هذا استحسان الرعية، فقال يحيى بن المنجم⁽⁶⁾ في ذلك:

يا محيي الشّرق اللّباب	ومجدّد الملك الخراب
ومعيد ركن الدين فينا	ثابتاً بعد اضطراب

-
- (1) المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص268-269.
 - (2) انظر نص الكتاب، القلقشندي، مآثر الأنافة، ج3، ص224-227.
 - (3) النيروز: هو أحد الأعياد الفارسية، ويمثل رأس السنة الفارسية والقبطية، ويصادف هذا العيد في الرابع عشر من آذار، أنظر القلقشندي، صبح الأعشى، ج14، ص491-492.
 - (4) الطبري، تاريخ، ج10، ص39. مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج4، ق1، ص79. الأبي، نثر الدر، ج3، ص139، البيروني، الآثار الباقية، ص32. ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج1، ص433. حسام السامرائي، المؤسسة الإدارية، ص44.
 - (5) الطبري، تاريخ، ج9، ص218. البيروني، الآثار الباقية، ص32. القلقشندي، مآثر الأنافة، ج3، ص222-223.
 - (6) هي يحيى بن علي بن يحيى بن أبي المنصور المنجم، شاعر مطبوع راجز مقصد، أشعر أهل زمانه وأحسنهم وأكثرهم افتناناً في علوم العرب والعجم، توفي سنة (300هـ/912م) أنظر ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج2، ص554.
 - (7) المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص305. البيروني، الآثار الباقية، ص33.

إسعد بن يروز جمعت الشكر فيه إلى الثواب
 قَدِّمَتْ في تَأخير ما قَدِّمُوهُ إلى الصواب⁽⁷⁾

كما أمر بعدما رأى ما يلحق بالناس من ظلم وإجحاف في مواريتهم، بإعادة سهام المواريت على ذوي الأرحام ، وإبطال ديوان المواريت⁽¹⁾.

ولتسهيل أمر النظر في المظالم على رعيته، قسمها إلى قسمين: مظالم عامة، وأسندها إلى وزيره عبيدالله بن سليمان، ومظالم خاصة وأسندها لمولاه بدر⁽²⁾.

وممن تولوا المظالم له كذلك، حاجبه صالح الأمين، بعدما استخلفه على بغداد أثناء زيارته لأمد⁽³⁾، بصحبته كبار رجال دولته⁽⁴⁾.

وفور تسلم المكتفي الخلافة، جلس لمظالم رعيته⁽⁵⁾. وأمر بهدم المطامير⁽⁶⁾، التي اتخذها والده لتعذيب الناس، وأطلق من وجده بها وبنى مكانها المساجد، كما أمر برد البساتين والحوانيت التي أخذها والده من الناس ليحولها

(1) الطبري، تاريخ، ج10، ص44. الآبي، نثر الدر، ج3، ص139. ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج1، ص443.

(2) الصابي، الوزراء، ص27. Tyan, histoire, p.487.

(3) أمد: أكبر مدن ديار بكر وأشهرها، وهي بلد قديم حصين مبني بالحجارة السود، فتحها المسلمون سنة (20هـ)، انظر ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص56-57.

(4) الأزدي، تاريخ الموصل، ج2، ص350.

(5) ابن العمراني، الأنباء، ص150.

(6) المطامير، جمع مطمورة، وهي الحفرة التي يخبأ ويخفى بها الشيء تحت الأرض، أنظر ابن منظور، لسان العرب، مادة طمر.

قصرًا له إلى أصحابها⁽¹⁾، وأمر بتسيير الجيوش لملاقاة زكروية⁽²⁾، عندما تظلم منه أهل مصر والشام⁽³⁾.

ولما تظلم إليه بعض تجار بغداد من نهب اللصوص لبيوتهم أمر صاحب شرطته الحسين بن الحسن الوائقي بالقبض على هؤلاء اللصوص أو تغريمهم ما نهبوه من هؤلاء التجار من ماله الخاص، لإهماله عمله، فما كان من صاحب الشرطة إلا أن تتبعهم واسترد منهم ما نهبوه⁽⁴⁾.

وتتبع المكتفي أخبار عماله لمنعهم من ظلم الرعية، فعندما سمع أن عاملاً له بكورة أرجان⁽⁵⁾، أمر بإحراق باب دار أهل الخراج لتغيبه عنه، بعث من يقبض على العامل ويضربه على باب مسجد أرجان ألف سوط⁽⁶⁾.

ونظراً لأن المقتدر الذي خلفه كان صغير السن، ضعيف الإرادة، فقد أهملت أحوال الخلافة، وتحكم بها الخدم والنساء⁽⁷⁾، وهذا دفع أمير الأندلس آنذاك أن يقول: "أنا أولى بأمره المؤمنين، فلقد نفسه بأمر المؤمنين الناصر لدين

(1) الطبري، تاريخ، ج10، ص88. المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص310. ابن الكازرؤني، المختصر، ص168-169. الأربلي، خلاصة الذهب، ص237.

(2) هو زكرويه بن مهروبه، أحد دعاة القرامطة، قُتل من قبل جيش الخليفة المكتفي سنة (294هـ) وحمل رأسه إلى خراسان لئلا ينقطع الحجاج، للمزيد، انظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج6، ص432-434.

(3) مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج4، ق1، ص112-113، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج6، ص433-434. النويري، نهاية الارب، ج23، ص15-16.

(4) ابن الجوزي، أخبار الأذكياء، ص62-63.

(5) أرجان: ويسمى العجم ارغان، وهي مدينة كبيرة كثيرة النخل والزيتون، أول من أنشأها الملك الفارسي قياذ بن فيروز، للمزيد أنظر ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص143-144.

(6) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج2، ص24.

(7) المسعودي، التنبيه والإشراف، ص328. مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج4، ق1، ص136. مسكويه، تجارب الأمم، ج1، ص13. الذهبي، العبر، ج2، ص8. ابن وادرن، تاريخ العباسيين، ص645.

الله عبد الرحمن⁽¹⁾.

وقد بلغ من نفوذ النساء في عهد المقتدر أن تبوأ امرأة منصباً قضائياً رفيعاً، وهي بادرة جديدة لم تظهر قبل ذلك، إذ أمرت السيدة شغب والدته قهرمانتها ثمل سنة (306هـ/918م) أن تجلس للمظالم في التربة التي بنتها بالرصافة، وتنظر في رقاع المتظلمين الخاصة والعامة كل جمعة، ولما أنكر الناس هذا الأمر واستبشعوه وكثر عيبتهم له والطعن عليه، لكونه من صلاحيات الخليفة نفسه أو ممن لهم الولاية العامة، لم يحضروا مجلسها في اليوم الأول، فجلست لهم في اليوم الثاني وأحضرت معها القاضي أبا الحسن الأشناني، والفقهاء وأهل العلم، فحسن أمرها، وحضر الناس وسكنوا إلى ما كانوا قد استبشعوه واستهجنوه وخرجت توقيعاتها على سداد، وعليها ضبطها، فانتفع المظلّمون بذلك⁽²⁾.

ويذكر المسعودي⁽³⁾، أن جلوس ثمل للمظالم ما هو إلا مظهر من مظاهر تدهور الخلافة العباسية في عهد الخليفة المقتدر.

ومع عدم توافر بعض شروط ناظر المظالم كالعفة وقلة الطمع وكثرة الورع⁽⁴⁾، في ثمل فإن ذلك كان بإرادة الخليفة المقتدر وموافقته بتوصية أمه التي كانت مسيطرة على أمور دولته.

(1) الذهبي، العبر، ج2، ص8.

(2) المسعودي، التنبيه والإشراف، ص328. عريب، صلة تاريخ الطبري، ص67. ابن الجوزي، المنتظم، ج13، ص180-181. النويري، نهاية الارب، ج23، ص54. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج15، ص49. ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص37.

(3) المسعودي، التنبيه والإشراف، ص328-329. حمدان الكبيسي، عصر الخليفة المقتدر، ص92.

(4) الماوردي، المصدر نفسه، ص148. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص58.

ولم تكن أم الخليفة المقتدر وقهرمانتها مثل هما المتنفذتين الوحيدتين في عهد الخليفة المقتدر، بل كان لغيرهما الدور الكبير في إحداث الدولة، إبان هذه الفترة كأم موسى الهاشمية التي غلبت على الخليفة ووزرائه بحيث أصبحت صاحبة الأمر والنهي في الدولة، فأخرجت إليها الاقطاعات الكبيرة وامتلكت الضياع والعقارات، وأجريت لها الأرزاق⁽¹⁾. وقد بلغ من نفوذها أن توسل أصحاب الحوائج إلى أخيها ليأخذ رقاعهم إليها.⁽²⁾

ويذكر القاضي الرشيد⁽³⁾، أنه وجد عندها وعند أخيها بعد مصادرتها أموالاً جلييلة وذخائر نفسية تقدر بألف ألف دينار.

ومع الضعف الذي أصاب مؤسسة الخلافة في عهده فإن ديوان المظالم استمر في عمله، فيذكر عريب⁽⁴⁾: أنه أمر صاحب شرطته يمينا الطولوني سنة (306هـ/918م) بأن يعهد إلى أربعة من الفقهاء الجلوس في نواحي بغداد ليسمع كل مهم ظلمات الناس، ويفتي فيها، حتى لا يقع على أحد ظلم وإجحاف، كما أمره بتسهيل أمور المتظلمين بعدم مطالبتهم بثمن الكاغد الذي يكتبون به قصصهم، ولا يأخذ منهم زيادة على دانقين⁽⁵⁾، في إجمالهم، ومما يؤثر عنه في هذا المجال قوله: "لم يملكنا الله تعالى الدنيا لينسى نصيباً منها، وما وسع عليها لنضيق على من في ظلالنا"⁽⁶⁾.

ومع عدم عثورنا على أية إشارة لجلوسه لمظالم رعيته فإن المصادر تُسهبُ

(1) القاضي الرشيد، الذخائر، ج1، ص239-240.

(2) الصايي، الوزراء، ص301.

(3) القاضي الرشيد، الذخائر والتحف، ج1، ص240.

(4) الدانقي: وحدة نقد تعادل سدس الدرهم، انظر هنتس، المكايل والأوزان الإسلامية، ص29.

(5) عريب، صلة تاريخ الطبري، ص67. متز، الحضارة الإسلامية، ج1، ص410.

(6) الثعالبي، لطائف المعارف، ص48.

في ذكر وزرائه الذين جلسوا للمظالم بحكم ولايتهم العامة، التي تخولهم حق النظر في المظالم، ومن هؤلاء الذين أولوا مؤسسة المظالم في عهده جُلّ عنايتهم الوزير علي ابن محمد بن الفرات في وزاراته الثلاثة⁽¹⁾، الذي افتتح عمله بالعدل والإحسان إلى الرعية، وبأمر عمّاله بنشر العدل وإزالة الرسوم الجائرة، والجلوس للمظالم في أعمالهم⁽²⁾.

وكان من رسم الوزير ابن الفرات، الجلوس لمظالم الرعية في يوم الأحد من كل أسبوع⁽³⁾، وقد علل حرصه على ردّ مظالم الرعية بقوله: "كيف نتشغل نحن بالسرور، ونصرف عن بابنا قوماً كثيرين، قد قصدوا من نواحي بعيدة، وأقطار شاسعة، مستصرخين، متظلمين؟ فهذا من أمير، وهذا من عامل وهذا من قاضٍ وهذا من متعذر، ويمضون مغمومين داعين علينا، والله ما أطيب نفساً بذلك"⁽⁴⁾.

ولحرص ابن الفرات على إنصاف أكبر عدد ممكن من المتظلمين إليه كان يبتدئ نظره في المظالم في وقت مبكر من النهار، فإن بقي من رقاع المتظلمين شيء، يأمر صاحب ديوان المظالم بجمع ما تبقى منها ليعرضها عليه في الليل ليوقع فيها ويرجعها في اليوم التالي لأصحابها⁽⁵⁾، كما أعطى صاحب ديوان المظالم أحمد بن عبيدالله بن رشيد صلاحية النظر في قصص المتظلمين والتوقيع

(1) الأولى (924م) أنظر توفيق اليوزبكي، الوزارة، ص 278-279.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج 1، ص 13. الصايي، الوزراء، ص 163. مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج 4، ق 1، ص 136. النويري، نهاية الارب، ج 23، ص 31. الديار بكري، تاريخ الخميس، ج 2، ص 346.

(3) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 5، ص 57-58. الصايي. الوزراء، ص 122.

(4) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 5، ص 57. الصايي، الوزراء، ص 122.

(5) الصايي، الوزراء، ص 122.

فيها، باستثناء القصص المهمة منها التي يحتاج التوقيع فيها إلى نظره هو فيها⁽¹⁾.

ومما يظهر لنا حرص ابن الفرات على النظر في رقاع المتظلمين بأقصى سرعة، توقيعه بعد شفائه من مرض أَلَم به في أَلَفِ رقعة كانت قد تجمعت عنده في أثناء مرضه⁽²⁾، كما كان يحث عماله على إنصاف المظلومين حتى من أنفسهم، فعندما كتب إليه صاحب مظالم البصرة يشكو إليه أميرها محمداً بن إسحاق بن كينداج، كتب ابن الفرات إلى الأمير كتاباً شديداً اللهجة، يتوعده فيه، ويأمره بالإنصاف لأمر صاحب المظالم، وبإنصاف الناس من نفسه⁽³⁾.

وأنصف ابن الفرات بعض الجند الذين تظلموا إليه من كتاب ديوانهم باقتطاعهم بعض اعطياتهم لأنفسهم⁽⁴⁾.

وكتب إلى عامل له ضرب أحد الثُّنَاء⁽⁵⁾، لتقاعسه عن أداء الخراج: "في الحبس للثُّنَاء مآدبة فلا تعامل بعدها أحداً بهذه المعاملة فأمكنه من الاقتصاص منك"⁽⁶⁾.

وجلس لها كذلك الوزير علي بن عيسى، الذي اتصف بكثرة التدين والعفاف عن أموال الرعية، وتسيير الأمور على أفضل وجه⁽⁷⁾، بحيث قيل: إنه لم يل لبني العباس وزيرٌ يشبهه في زهده وعفته، ووصفت أيامه بأنها أحسن أيام

(1) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج5، ص57-58. الصابي، الوزراء، ص122.

(2) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص423. ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص62.

(3) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج1، ص235-236.

(4) الصابي، الوزراء، ص281.

(5) الثُّنَاء: جمع ثاني، وهو المقيم بالبلد، انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة ثنأ.

(6) الصابي، الوزراء، ص281.

(7) الصابي، الوزراء، ص98، 306. احسان عباس، شذرات من كتب مفقودة، ص36.

وزير⁽¹⁾، فقد أوصى عمّاله بالعدل والإحسان في الرعية وإزالة السنن الجائرة والنظر في المظالم ورُدّها⁽²⁾.

وأسقط المكس بمكة والتكلمة بفارس وأزال جباية الخمر بديار ربعة، ونصح الخليفة المقتدر بوقف المستغلات ببغداد⁽³⁾.

ويشير الهمداني⁽⁴⁾، إلى أنه أعاد للخلافة هيبتها كما كانت أيام خلفاء بني العباس الأوائل، ولم تكن الأمور في عهده لتستقيم إلّا بتدقيقه النظر في كل الأمور مهما كانت، فقال لم عيب عليه ذلك: "إن لكل إميرٍ حظاً من النظر والتفقد، ولو لم نتفقد الصغير لأضعنا الكبير، وهذه أمانة لابد من أدائها في قليل الأمور وكثيرها. وكما إنّ نظراً في هذا القليل ساعة فكذلك ننظر في الجليل ساعة نظراً يودي إلى استخلاص البلد العظيم، وتحصيل المال الجسيم وإعادة الشاذ إلى الطاعة ونأتي من التوفير بما يُضعف على أرزاقنا للسنين الكثيرة، وإذا علم معاملونا أنّنا نراعي أمورهم هذه المراجعة لزموا الأمانة وخافوا الخيانة"⁽⁵⁾.

وكان يوم الثلاثاء من كل أسبوع يجلس فيه لمظالم الرعية ويديرها⁽⁶⁾، بعد أن يعرضها عليه صاحب ديوان المظالم أبو بكر الشافعي⁽⁷⁾.

-
- (1) ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص 267-268.
 - (2) مسكويه، تجارب الأمم، ج 1، ص 27-28. الصابي، الوزراء، ص 310. مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج 4، ق 1، ص 173-174. الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص 203.
 - (3) مسكويه، تجارب الأمم، ج 1، ص 27-29. الصابي، الوزراء، ص 310. الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص 203.
 - (4) الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص 203.
 - (5) الصابي، الوزراء، ص 379.
 - (6) عريب، صلة تاريخ الطبري، ص 49.
 - (7) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 1، ص 84.

ورغم جلوس علي بن عيسى للمظالم فإنه لم يستبد برأيه في تصريف أمور الدولة، لاسيما في القضايا المهمة دون استشارة الخليفة في ذلك وموافقته؛ لئلا يقال إنه استأثر بالأمور دون الخليفة، ولكي يجنب نفسه العزل والمصادرة التي كانت من أبرز سمات عصره⁽¹⁾، فعندما تظلم إليه أهل البصرة من عاملهم محمد بن اسحاق بن كنداج، عزله عنهم بعد أن أخذ موافقة الخليفة على ذلك⁽²⁾، وعندما تظلم إليه أهل فارس من عبء خراج التكملة⁽³⁾، الذي كانوا يُطالبون به، استشار الخليفة ذلك، واستأذنه في جمع الفقهاء والقضاة ومشايخ الكتّاب ووجوه العمال والقواد في مناظرة أهل فارس بحضرته، وتقدير الأمر على ما يوجبه الحق والعدل، فأذن له الخليفة في ذلك، وبعد دراسة مظلمة أهل فارس أزال عنهم التكملة وأقره الخليفة على ما فعل⁽⁴⁾.

ومن المظالم التي نظر فيها علي بن عيسى وطالب بإجراء التحقيق فيها، مظلمة أحد الثّناء الذي تظلم إليه من المساحين الذين زادوا عليه مساحة قдах⁽⁵⁾ له، فأرسل علي بن عيسى بعض مساحي بادوريا لمساحة الأرض ورفع تقرير له بما يتوصلون إليه، وبعد دراسة المظلمة على أرض الواقع، رفعت اللجنة تقريرها إليه بصحّة المظلمة، فكتب إلى عمّاله الذين زادوا على الرجل المتظلم في مساحة أرضه متوعداً لهم، ومهدداً أن تكررت منهم مثل هذه المظلمة مرّة أخرى⁽⁶⁾، وفي

(1) حسام السامرائي، المؤسسات الإدارية، ص116.

(2) عريب، صلة تاريخ الطبري، ص44.

(3) التكملة: لما تغلب أتباع يعقوب بن الليث الصفاري على بلاد فارس جلى قوم من أهل الخراج عنها لسوء المعاملة، فقسم خراجهم على من تبقى من أهل الخراج وسَمّو ذلك التكملة حتى يكتمل به مال قانون فارس القديم، انظر، الصابي، الوزراء، ص366.

(4) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج5، ص129-139. الصابي، رسوم دار الخلافة، ص67-68. الوزراء، ص366-372.

(5) القдах: الأرض التي ليس فيها شجر ولم تختلط بشيء انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة قدح.

(6) مسكويه، تجارب الأمم، ج1، ص29-30. الصابي، الوزراء، ص272-273.

السنة التالية لرد هذه المظلمة، زاد الارتفاع ثلاثة في كل عشرة؛ لأن العدل قد شاع، والظلم قد زال، فتوافرت العمارة⁽¹⁾.

ولانتشار عدله في الآفاق، أبقاءه الخليفة المتقدر على النظر في المظالم بعد عزله عن الوزارة⁽²⁾، لعدم قبوله طلب الخليفة بأن يضمن له النواحي، كما استعد لذلك حامد بن العباس⁽³⁾.

وفي وزارته الثانية (315-316هـ/727-928م) حرص علي بن عيسى على الجلوس للمظالم⁽⁴⁾، وبقي على رسمه السابق بالجلوس للمظالم يوم الثلاثاء من كل أسبوع⁽⁵⁾.

ومن المظالم التي نظر فيها في وزارته الثانية، مظلمة جماعة من وجوه الثناء والمزارعين بديار ربيعة، ممّا عوملوا به في السنوات (311-313هـ/923-925م) من إكراههم على تضمين غلات بيادرهم عشوائياً وإلزامهم الأعشار في ضياعهم على التربع واستخراج الخراج منهم على أوفر ما يكون المحصول قبل نضوجه، وإكراه وجوههم وتجارهم على بيع الغلات السلطانية بأسعار مجحفة، وأمر بعد سماعه المظلمة عامله هناك بأن يجري على سائر الرعية المعاملات القديمة، ويحملهم على الرسوم السليمة، ويزيل عنهم السنن الجائرة ويبطلها، ويكتب إليه بعد ذلك لاهتمامه بهذه المظلمة⁽⁶⁾.

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج1، ص29-30. الصابي، الوزراء، ص272-273.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج1، ص74.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج1، ص70.

(4) ابن هزيل، عين الأدب في السياسة، ص145.

(5) عريب، صلة تاريخ الطبري، ص49، 113.

(6) الصابي، الوزراء، ص363.

ويمكن القول: إن الوزير علي بن عيسى كان أكثر وزراء الخليفة المقتدر عنايَةً بالفلاحين، فقد افتتح وزارته الأولى بتعميم كتاب على عمّاله يطالبهم فيه بإنصاف الرعية وإشاعة العدل فيهم، وقد جاء في كتابه: "سبيل ما يرفعه إليك كل واحد من المتظلمين قبل النيروز من مظلمته، ويدّعي انه تلف بالآفة من غلّته، أن تعتمد في كشف حاله على أوثق ثقاتك، وأصدق كفاتك حتى يصح لك أمره، فتزيل الظلم عنه، وترفعه وتضع الإنصاف موضعه، وتحتسب من المظالم بما يوجب الوقوف عليه حسبه، وتستوفي الخراج بعده، من غير محاباة للأقوياء، ولا حيف على الضعفاء، واعمل بما رُسم لك ما يظهر ويذيع ويشتهر ويُشيع، ويكون العدل به على الرعية كاملاً، وللإنصاف شاملاً إن شاء الله"⁽¹⁾.

كما جلس لها الوزير محمد بن الحسين المعروف بابن مقلّة (316هـ/928م) وقد سرّ أصحاب الظلمات بنظره في قصصهم وتوقيعه عليها بخطه مع كثرتها⁽²⁾.

ورغم جلوس بعض الوزراء للمظالم فإن بعضهم أناب عنه في النظر فيها أشخاصاً يثقون بهم، كالوزير أبي العباس أحمد بن عبدالله الخصي، الذي أناب عنه أبا الحسن بن ثوبة وأمره بجمع قصص المتظلمين واختصار ما فيها في اليوم المخصص للنظر في المظالم، على أن ينظر ويوقع فيها قبل اليوم المخصص لذلك؛ لإنشغاله بالشرب واللهو بالليل والنوم في النهار⁽³⁾.

وفي هذه الفترة، حصل تطور مهم في علاقة الخليفة المقتدر بوزرائه، وذلك بتعيينه أشخاصاً آخرين ممّن يثق بهم بجانب وزرائه للحد من نفوذهم

(1) الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص203.

(2) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج1، ص83.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج1، ص143-144.

وتقليل شأن منصب الوزارة نفسه الذي أصبح ألعوبة في يد المتآمرين، أمثال مؤنس الخادم قائد الجيش، الذي سيطر على الأمور، وتحكم في الإدارة واختيار الوزراء⁽¹⁾، فلما استوزر المقتدر عبدالله بن محمد الكلوازي (319هـ/928م) على كره منه وتحت تهديد مؤنس الخادم قائد الجيش، أمر علي بن عيسى - الوزير السابق- وبحضور الوزير الكلوازي بالنظر في المظالم دونه⁽²⁾.

ولما استوزر المقتدر الحسين بن القاسم (319هـ/931م) دون تأثير أحد، وافقه الخليفة على شرطه لقبولها بتولي جميع أعمالها، وكان من ضمنها النظر في المظالم⁽³⁾.

ومما تقدم، نلاحظ أنه مع ما أصاب مؤسسة الخلافة في عهد المقتدر من الضعف والوهن واختلال التدبير وزوال الكثير من رسوم الخلافة⁽⁴⁾، وعدم نظر الخليفة المقتدر في المظالم بنفسه فإن مؤسسة المظالم استمرت في عملها عن طريق وزرائه الذين حملوا العبء عنه.

ولرسوخ مؤسسة المظالم وأهميتها في حياة الناس، وعد القاهرة بالله وهو يطلب الخلافة بالجلوس للنظر في المظالم⁽⁵⁾، فبدأ فور تسلمه الخلافة بتحريم الخمر والقيان، ونفى المغنين والمخانيث، وباع الجواري⁽⁶⁾.

-
- (1) عريب، صلة تاريخ الطبري، ص 144-145. حسام السامرائي، المؤسسات الإدارية، ص 131.
 - (2) مسكويه، تجارب الأمم، ج 1، ص 212.
 - (3) مسكويه، تجارب الأمم، ج 1، ص 219. حسام السامرائي، المؤسسات الإدارية، ص 132.
 - (4) الثعالبي، تحفة الوزراء، ص 93.
 - (5) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج 7، ص 84. متز، الحضارة الإسلامية، ج 1، ص 414.
 - (6) مسكويه، تجارب الأمم، ج 1، ص 269. مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج 4، ق 1، ص 269. الذهبي، العبر، ج 2، ص 14.

النظر في المظالم خلال الفترة (324-334هـ/845-861م)

واستمر ضعف الخلافة العباسية في عهد الخليفة الراضي بالله، وعجز وزراؤه عن تدبير الأمور لضعفهم من ناحية، ولتغلب أصحاب السيوف على الخلافة من ناحية ثانية، لذا لجأ الراضي بالله إلى استحداث منصب أمير الأمراء⁽¹⁾، ليقطع دابر المؤامرات التي تحاك ضده، وكان محمد بن رائق⁽²⁾، أول من لقب بأمر الأمراء، وكان ذلك في ذي الحجة سنة (324هـ/936م).

باستحداث الخليفة لهذا المنصب، انتقلت السلطة الفعلية في الإدارة والمال والجيش انتقالاً رسمياً إلى أمير الأمراء، ولم يبق له من الخلافة إلا اسمها، وأصبح كالمحجور عليه والأسير في يد أمير الأمراء ابن رائق⁽³⁾.

وقد بلغت درجة الانحطاط بمؤسسة الخلافة أن أصبح يُذكر اسم أمير الأمراء مع اسم الخليفة في الخطب على المنابر وهذا لما لم يكن قبل ذلك⁽⁴⁾.

أمّا الوزارة، فقد أصبح أمير الأمراء فوق الوزير، مما أدى إلى أن "بطل أمر الوزارة فلم يكن الوزير في شيء من أمر النواحي ولا الدواوين، والأعمال ولا كان له غير اسم الوزارة فقط"⁽⁵⁾.

نلاحظ مما تقدم، إن هذا المنصب الذي استحدثه الخليفة الراضي بالله لم

(1) لقب أمير الأمراء بصورة عامة يعني القائد الأعلى للجيش وهو لقب جديد استحدثه الخليفة الراضي بالله بعد ضعف مؤسسة الخلافة، وأول من لقب به ابن رائق، للمزيد أنظر، تقي الدين الدوري، عصر إمرة الأمراء.

(2) هو: أبو بكر محمد بن رائق، أول من لقب بأمر الأمراء من قبل الخليفة الراضي بالله في ذي الحجة سنة (324هـ/936م) أنظر الصفدي، الوافي بالوفيات، ج10، ص123.

(3) مسكوية، تجارب الأمم، ج1، ص351. تقي الدين الدوري، عصر إمرة الأمراء، ص22.

(4) مسكويه، تجارب الأمم، ج1، ص351.

(5) المصدر نفسه، تجارب الأمم، ج1، ص352.

يعد بأية فائدة لمؤسسة الخلافة، بل كان استحداثه سبباً في زيادة الفوضى والاضطرابات داخل الدولة، بحيث أصبحت فترة أمراء الأمراء فترة فوضى وتطاحن ونزاع بين كبار القادة الطامحين إلى هذا المنصب⁽¹⁾، وعلل الخليفة الراضي حال تسلط هؤلاء القادة على كل الأمور بقوله: "كأنني بالناس يقولون أرضي هذا الخليفة بأن يدبر امره عبد تركي، حتى يتحكم في المال وينفرد بالتدبير؟ ولا يدرون أن هذا الأمر أفسد قبلي، وأدخلني فيه قوم بغير شهوتي"⁽²⁾.

ونتيجة لهذا الانحطاط الذي أصاب مؤسسة الخلافة خضعت مؤسسة المظالم إلى نفوذ أمير الأمراء، فكان هؤلاء ينظرون في مظالم الناس دون الخلفاء والوزراء، فجلس لها بجكم التركي⁽³⁾، مع ما عُرف عنه وعن أصحابه من ظلم للرعية، إلا أنه عدل عن ذلك ومنع أصحابه من ظلم الرعية بعدما اتخذ سنان بن ثابت مؤدباً له، وقد قال بعد ما جلس للمظالم وكف أيدي أصحابه عن ظلم الرعية: "قد تبيئتُ أن العدل أريح للسلطان وأن مواد الظلم وأن كثرت وتعجلت، سريعة النفاذ والفناء"⁽⁴⁾.

ويذكر الصولي⁽⁵⁾، أنه بعد أن جلس للمظالم تغيرت حاله عما كانت عليه من قبل من ظلم، وجرى أمره على سداد، وكان من رسمه الجلوس للمظالم كل يوم خميس⁽⁶⁾.

واستمر النزاع والتطاحن على منصب إمرة الأمراء في عهد الخليفة المتقي

-
- (1) مسكويه، تجارب الأمم، ج1، ص352. تقي الدين الدوري، عصر أمراء الأمراء، ص24-25.
 - (2) الصولي، أخبار الراضي بالله، ص41.
 - (3) الصولي، أخبار الراضي بالله، ص146. إحسان عباس، شذرات من كتب مفقوده، ص272.
 - (4) مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج4، ق1، ص341.
 - (5) الصولي، أخبار الراضي بالله، ص143. مسكويه، تجارب الأمم، ج1، ص417-420.
 - (6) الصولي، أخبار الراضي بالله، ص143. إحسان عباس، شذرات من كتب مفقوده، ص272.

لله، الذي اضطر إلى تأييد الأقوى من هؤلاء الأمراء⁽¹⁾، فلما قدم أبو عبدالله البريدي⁽²⁾ إلى بغداد، أظهر السرور به ثم استوزره وهو كاره لذلك⁽³⁾. ونتيجة لهذا الضعف الذي أصاب مؤسسة الخلافة، لم ينظر المتقي لله في مظالم الرعية، بل لم يحرك ساكناً عندما ظلم أبو عبدالله البريدي أهالي بغداد وغصب تجارها أموالهم⁽⁴⁾، وتولى ذلك نيابة عنه وعن وزرائه هؤلاء الأمراء، أمثال ناصر الدولة ابن حمدان، الذي يشير مسكويه⁽⁵⁾ إلى أنه نظر في قصص المتظلمين وكانت الحدود تقام بين يديه، ويفعل ما يفعله أصحاب الشرطة، وفعل ذلك أبو عبدالله الكوفي كاتب الأمير بجكم⁽⁶⁾.

ولم يكن الحال أفضل فيمن خلفه، فقد عاد تدخل النساء في الحكم وظلم الرعية، واستولت القهرمانة حُسن الشيرازية على الخليفة المتقي لله، وغلبت عليه أمره⁽⁷⁾، وقال لما عُيِب عليه ذلك: "إنما وجدتها في الشدة ووجدتكم في الرخاء، وهذه الدنيا التي بيدي هي التي سعت لي فيها حتى حصلت أفنبخل عليها ببعضها"⁽⁸⁾. وقد وصل الأمر بهذه القهرمانة أن استولت على ذخائره، ثم صارت تهاجم منازل التجار وتنهب ما تجده، كما استولت على أموال الناس التي لا

-
- (1) تقي الدين الدوري، عصر إمرة الأمراء، ص 25.
 - (2) البريدي نسبة إلى البريد، حيث كان جده يخدم يزيد بن منصور الحميري فنسب إليه، استوزره الخليفة الرازي بالله سنة (327هـ)، ابن الأثير، الكامل، ج 7، ص 41-44.
 - (3) ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص 284-285.
 - (4) مسكويه، تجارب الأمم، ج 2، ص 24-27. مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج 4، ق 2، ص 365. النويري، نهاية العرب، ج 23، ص 109، 165.
 - (5) مسكويه، تجارب الأمم، ج 2، ص 38. فيصل السامر، الدولة الحمدانية، ج 2، ص 232، عبدالرزاق، الأنباري، المحكمة العليا في الإسلام، ص 77.
 - (6) الصابي، الوزراء، ص 343. مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج 4، ق 2، ص 415.
 - (7) مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج 4، ق 2، ص 215-216.
 - (8) تقي الدين الدوري، عصر امره الأمراء، ص 164.

شبهة فيها⁽¹⁾. وقد لاقى عملها هذا استنكار أمير الأمراء توزون⁽²⁾ عندما تظلم إليه منها تجار الكرخ، فبعث أمير الأمراء ابن شيرزاد إلى الخليفة يطالبه برد ما اغتصبته قهرمانته من أموال الرعية، مطالباً إياه باستنكار مثل هذه الأفعال من قهرمانته، لا أن يشجعها على ذلك، وقد استجاب الخليفة لطلبه ورد ما اغتصبته قهرمانته من التجار⁽³⁾.

كما أنه لم يحرك ساكناً عندما تظلم إليه أهل بغداد من ظلم أمير الأمراء ابن شيرزاد وتقسيطه أرزاق الجند على العمال والكتّاب والتجار⁽⁴⁾.

وفي عهد هذا الخليفة، دخل البويهيون⁽⁵⁾ بغداد سنة (334هـ/945م) ويصف مسكويه⁽⁶⁾ أحوال الخلافة العباسية بدخولهم قائلاً: "وطلت المصالح وأتت الجوائح على التّناء ورقّت أحوالهم فمن بين هارب جال وين مظلوم صابر لا يُنصف، وبين مستريح إلى تسليم ضيعته إلى المقطع ليأمن شرّه ويوافق، فطلت العمارات وأغلقت الدواوين وأُمحي أثر الكتابة والعمالة، ... فبطل أن ترفع إلى الدواوين جماعة أو تعمل لعامل مؤامرة أو يُسمع لأحد ظلامة".

-
- (1) مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج4، ق2، ص415-416.
 - (2) هو: أبو الوفاء توزون التركي، تولى امرة الأمراء مدة سنتين وأربعة أشهر وتسعة عشر يوماً، توفي في عهد الخليفة المستكفي سنة (334هـ/945م) للمزيد أنظر، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج10، ص205، وتقي الدين الدوري، عصر امره الأمراء، ص121.
 - (3) مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج4 ق2، ص216. تقي الدين الدوري، عصر امره الأمراء، ص164.
 - (4) مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج4، ق2، ص426. النويري، نهاية الارب، ج23، ص182.
 - (5) يرجع نسبهم إلى أبي شجاع بويه بن فناخسرو الذي كان صياداً فقيراً بنواحي بحر قزوين، من بلاد الديلم، وهي البلاد الواقعة إلى الجنوب الغربي من بحر قزوين، ويزعمون أنهم من ولد يزدجرد بن شهريار، آخر ملوك الفرس دخلوا بغداد سنة (334هـ/945م) في خلافة المستكفي بالله، بسبب ضعف الخلافة، ومطالبة الجند بأرزاقهم، وانعدام الأقوات، للمزيد، أنظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج7، ص87-89.
 - (6) مسكويه، تجارب الأمم، ج2، ص97-99.

على أن الضعف الذي أصاب مركز الخلافة، أتاح للولاة أن ينظروا في المظالم انطلاقاً من الولاية العامة التي صارت لكل واحد منهم في حدود ولايته؛ ففي مصر، حرص الولاة على الجلوس للمظالم، وكان أول من نظر فيها منهم الأمير أبو العباس أحمد بن طولون لما استقل بحكم مصر سنة (257هـ/870م). وكان أحمد أميراً عادلاً شجاعاً حسن السيرة، يباشر الأمور بنفسه، ويتفقد رعاياه⁽²⁾، وقد بلغ من اهتمامه برعيته أن كان يجلس في الليل في قبة عالية من داره يتسمّع ويراعي أحوال مصر⁽³⁾، كما كان دائب التفقد لهم، يخرج في وقت متأخر من الليل مع بعض خاصته ينظر في جنايات أهل الشر⁽⁴⁾.

ويذكر البلوي⁽⁵⁾، أنه بلغ من إشفاقه على أهل مصر أن غلب إشفاق الوالد على ولده، يحوطهم ويراعي أحوالهم ومصالحهم.

ويقول الكندي⁽⁶⁾، عن المظالم بمصر أيام أحمد بن طولون: "وكان أحمد قد داوم النظر في المظالم حتى استغنى الناس عن الشرطين، وعن القاضي حتى كان بكار - القاضي - ربما نعس في مجلسه واتكأ، ثم انصرف إلى منزله ولم يتقدم إليه اثنان".

وكان يجلس لذلك يومين في الأسبوع⁽⁷⁾، ويحضر مجلسه قاضيه بكار بن

(1) المقرئ، الخطط، ج2، ص207. الأبهني، المستطرف، ج1، ص101. ابن طلحة القرشي، العقد الفريد للملك السعيد، ص58.

(2) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج1، ص173. النويري، نهاية الارب، ج28، ص21.

(3) ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج1، ص434.

(4) البلوي، سيرة أحمد بن طولون، ص128.

(5) المصدر نفسه، ص99.

(6) الكندي، الولاة والقضاة، ص512. ابن حجر العسقلاني، رفع الأصر عن قضاة مصر، ص152.

(7) المقرئ، الخطط، ج2، ص207.

قتيبة، وجماعة من الفقهاء وأهل العلم⁽¹⁾.

ولحرصه على العدل، فقد كان إذا جلس للمظالم يَمُكِّن المتظلم من الكلام، ويسمع كلامه إلى آخره، ويكشف ظلامته، ويجلسه بين يديه مقرباً له⁽²⁾.

ومن المظالم التي ردّها، مظلمة الفقيه أحمد بن محمد الطحاوي في ضيعة له بالصعيد⁽³⁾، كما عزل قاضيه بكاراً وأقامه للناس يطالبونه بمظالم يدعونها عليه⁽⁴⁾، وأنصف الرهبان الذين تظلموا إليه من صاحب الخراج ابن مدبر، بمطالبتهم رؤوسهم التي أسقطت عنهم على مر السنين⁽⁵⁾، وأنصف كذلك امرأة عجوزاً من أحد خواصه، ويدعى معمر الجوهري⁽⁶⁾.

ولما توفي أحمد بن طولون (270هـ/883م) قام من بعده ابنه أبو لجيش خمارويه، الذي جعل على المظالم بمصر محمد بن عبده بن حرب، والذي استمر ينظر فيها إلى سنة (283هـ/896م)⁽⁷⁾.

ثم جلس لها أبو المسك كافور الأخشيدي بعدما علم بجلوس الأمير بجكم بالعراق لها كل يوم سبت⁽⁸⁾.

(1) ابن طلحة القرشي، العقد الفريد للملك السعيد، ص58-59.

(2) المصدر نفسه، ص58-59.

(3) ابن طلحة القرشي، العقد الفريد للملك السعيد، ص58-59.

(4) ابن حجر العسقلاني، رفع الأصر عن قضاة مصر، ص153-154.

(5) البلوي، سيرة أحمد بن طولون، ص118.

(6) المصدر نفسه، ص159-161.

(7) الكندي، الولاة والقضاة، ص479، 515. المقرئزي، الخطط، ج2، ص207. ابن تغري، بردى،

النجوم الزاهرة، ج3، ص65.

(8) إحسان عباس، شذرات من كتب مفقودة، ص272. الكندي، الولاة والقضاة، ص584-585.

المقرئزي، الخطط، ج2، ص207. ابن حجر العسقلاني، رفع الأصر عن قضاة مصر، ج2، ص294.

وكان الوزير أبو الفضل جعفر بن الفضل بن الفرات وسائر القضاة والفقهاء ووجوه البلد يحضرون مجلسه⁽¹⁾.

ولكثرة إقبال الناس على مجلس مظالم كافور، كان القاضي أبو الطاهر الذهلي في أحكامه بمصر كالمحجور عليه⁽²⁾.

واستمر كافور على ذلك إلى أن توفي، فلم تستقم أمور مصر بعده، حتى قدمها القائد جوهر الصقلي بجيوش المعز لدين الله الفاطمي⁽³⁾.

وفي خراسان، جلس لها الأمير اسماعيل بن أحمد الساماني⁽⁴⁾، ويذكر نظام الملك⁽⁵⁾ أنه بلغ من حبه للعدل والإنصاف أن كان: "يركب وحيداً في اليوم البارد جداً الذي تتساقط فيه الثلوج بكثرة، ويمضي إلى الميدان، ويظل ممتطياً صهوة جواده إلى صلاة الظهر، وكان يقول: رُب

(1) المقرئزي، الخطط، ج2، ص207.

(2) الكندي، الولاة والقضاة، ص584.

(3) المقرئزي، الخطط، ج2، ص207.

(4) السامانيون فرس من بلخ، وكلمة سامان مثلها مثل برمك كانت تطلق على كهنة أو سدنة المعبد، وقد أسلم جد هذه الأسرة (سامان خدات) في العصر الأموي، وتمكن أحفاده من تولي لولايات في بلاد ما وراء النهر حيث ثبتوا مراكزهم هناك. وكعادة الروايات الفارسية فقد أرجعهم إلى نسب أحد ملوك الفرس بهرام جور، وفي مرحلة النشوء تعاون الأخوان نصر وإسماعيل على مد نفوذهما على الأقاليم المجاورة لسمرقند، فاستولى اسماعيل باسم أخيه على نصر بخارى وطرد الصفاريين منها سنة (260هـ/873م). وقد اعترفت الخلافة العباسية بنصر والياً على ما وراء النهر من نهر جيحون وإلى أقصى ما يصل إليه شرقاً، وكان ذلك سنة (261هـ)، وبعد وفاة نصر سنة (279هـ/892م) تولى أخوه الحكم من بعده بوصية منه، ويُعد عهد إسماعيل بن أحمد الذي دام أكثر من ستة عشر سنة المؤسسة للإمارة السامانية في خراسان وما وراء النهر، وذلك عندما أصدر الخليفة المعتمد مرسومه بتعيينه والياً على ما وراء النهر سنة (279هـ/892م). انظر فاروق عمر، تاريخ إيران، ص134.

(5) نظام الملك، سياسة نامه، ص50-51.

مُتظلم لا سكن له أو نفقات يرغب في المجيء إلى القصر في حاجة له، لكنه لا يستطيع الوصول إلينا بسبب البرد والثلج، فينثني عن المجيء ويبقى حيث هو، وإذا ما جاء فإنه يتكبد مشاق كثيرة، أمّا إذا ما علم بوقوفنا هنا، فسيجيء لا محالة، فتقضي له حاجته، ويعود بالسلامة".

وكان من رسمه في كل مكان ينزل فيه أن يأمر مناديه أن ينادي في العسكر بعدم التعرض للرعية وظلمها⁽¹⁾.

وقد بلغ من عدله أن رفض ما عرضه الأمير عمرو بن الليث الصفاري، من كنوز الذهب والفضة؛ لأنها جُمعت بغير وجه حق من أقوات الغرباء والمسافرين، وأموال اليتامى والضعفاء⁽²⁾.

واستمر ابنه الأمير الشهيد أحمد، على سيرته بالعدل وإنصاف الرعية وتفقد البلاد، للبحث عن المتظلمين الذين يصعب قدومهم إليه⁽³⁾، ويُشير النرشخي⁽⁴⁾: أن ابنه الأمير السعيد نصرًا كان أعدل منه.

ويصف عبد العزيز الدوري حكم السامانيين إنه حكمٌ مستبدٌ عادلٌ في وقت واحد⁽⁵⁾.

(1) الغزالي، التبر المسبوك، ص74.

(2) نظام الملك، سياسة نامه، ص51-50.

(3) النرشخي، تاريخ بخارى، ص125.

(4) المصدر نفسه، ص128.

(5) دراسات في العصور العباسية المتأخرة، ص124.

الفصل الثالث

اختصاصات والي المظالم

تقسم أعمال والي المظالم واختصاصاته، إلى نوعين، الأول منها: يتولاها والي المظالم من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تظلم يرفع إليه، الثاني: ينظر فيه بناءً على ما يتقدم إليه من ظلمات ذوي الشأن. وقد حدد علماء السياسة الشرعية هذه الاختصاصات من كلا النوعين بعشرة أقسام⁽¹⁾.

والاختصاصات التي يتولاها والي المظالم دون أن يتقدم إليه أحد بظلامته، هي تلك التي تتعلق بالصالح العام، إذ أن الأمور التي تتعلق بالمصالح العامة لا يتوقف النظر فيها على متظلم، فيقتضي الأمر من والي المظالم أن ينظرها، ويقوم بها دون دعوى أو شكوى، وإلا فسدت أمور الدولة واختلت، وهذه الاختصاصات هي:

أولاً: النظر في تعدي الولاة على الرعية

النظر في تعدي الولاة على الرعية، وأخذهم بالعسف في السيرة، فيتصفح والي المظالم سيرهم، ويستكشف أحوالهم، ليقومهم إن أنصفوا ويكفهم إن عسفوا، ويستبدل بهم أن لم يتصفوا⁽²⁾.

وظلم الولاة لا يخلوا منه زمان، فمتى قامت الدول وعُين في أطرافها الولاة أصبح ظلمهم متوقعاً.

لهذا، كان الرسول ﷺ ومن بعده الخلفاء الراشدين يهتمون باختيار ولاتهم ويأمرونهم بالعدل والإحسان إلى الرعية وعدم ظلمها.

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص 152. أبو يعلى افرأء، المصدر نفسه، ص 61، النويري، نهاية الارب، ج 6، ص 271. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص 39.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص 152. أبو يعلى افرأء، المصدر نفسه، ص 61، النويري، نهاية الارب، ج 6، ص 271. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص 39..

قال رسول ﷺ : "من ولي من أمر الناس شيئاً فأغلق دون المسلمين أو المظلوم أو ذوي الحاجة أغلق الله دونه أبواب رحمته عن حاجته وفقره أفقر ما يكون إليه"⁽¹⁾.

وقد عبر عن هذا الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في خطبة له في إحدى مواسم الحج بحضور عماله قائلاً: "إني والله ما أبعث إليكم عمالي ليضربوا ابشاركم، ولا ليأخذوا من أموالكم، ولكني أبعثهم إليكم ليعلموكم دينكم وسنة نبيكم، فمن فعل به سوى ذلك فليرفعه إلى فوالذي نفسي بيده لأفضينه منه"⁽²⁾.

ولم يكتف بذلك، بل اتخذ زيادة في الحذر أحد ثقاته وهو محمد بن مسلمة يتقص له أخبار ولاته وعماله⁽³⁾. وطلب الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى عامله كعب بن مالك الأنصاري، أن يتفقد له سيرة ولاته وعماله بأرض السواد كورة، كورة، ويستفسر له من الرعية عن سيرة عمالهم فيهم⁽⁴⁾.

كما عبر عن هذا الخليفة عمر بن عبدالعزيز حين قال في خطبة له وجهها إلى الناس في أول خلافته: "أوصيكم بتقوى الله، فإنه لا يقبل غيرها ولا يرحب إلا أهلها، وقد كان قوم من الولاة منعوا الحق حتى اشتري منهم شراء وبذلوا الباطل حتى افتدى منهم فداء، والله لولا سنة من الحق اميتة فأحييتها، وسنة من الباطل أحييت فأمتتها، ما باليت أن أعيش وقتاً واحداً. أصلحوا آخرتكم تصلح لكم دنياكم، أن أحداً ليس بينه وبين آدم إلا الموت لمعرق له في الموت"⁽⁵⁾.

(1) الهندي، كنز العمال، ج6، ص38.

(2) أبو يوسف، الخرج، ص261. الطبري، تاريخ، ج4، ص204. ابن الجوزي، مناقب عمر بن الخطاب، ص94.

(3) الطبري، تاريخ، ج4، ص121.

(4) أبو يوسف، الخراج، ص266. اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص204.

(5) الماوردي، المصدر نفسه، ص152-153. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص40.

وقد أحدث الخليفة عمر بن عبد العزيز برد مظالم ولاته وعماله سابقتين في القضاء الإداري في الدولة العربية الإسلامية لم يسبقه إليها أحد من قبل، الأولى: أنه جعل التحقيق إدارياً لا قضائياً، فكان يرد مظالم ولاته وعماله بغير البينة القاطعة، مكتفياً باليسير من الأدلة؛ فإذا ما عرف وجه مظلمة المرء ردها عليه ولم يكلفه تحقيق البينة، نظراً لما عرفه عن ظلم الولاة والعمال للرعية⁽¹⁾.

ولعلنا نستشف من هذا الخبر الذي أورده ابن عبد الحكم⁽²⁾ قاعدة مهمة في التفريق بين أصول التحقيق في القضاء العادي، وأصول التحقيق في القضاء الإداري، وضعها عمر بن عبد العزيز، ذلك أن البينة القاطعة قد يستحيل إقامتها وجمع عناصرها لما يُعرف من ظلم الولاة والعمال للرعية، حتى انفذ بيت مال العراق في رد المظالم، حتى حمل إليها من خراج الشام.

والسابقة الثانية هي دفع نفقات انتقال المتظلم من بيت مال المسلمين، لأن من مظاهر العدل ودلائله أن لا يتحمل صاحب المظلمة تكاليف ما تكبده من مشاق السفر وغيره، سعياً لإثبات حقه ما دام قد ثبت له الحق فعندما رد مظلمة رجلٍ تظلم إليه من عدي بن ارطاة، عامله على البصرة في أرض له، سأله عن مقدار المبلغ الذي أنفقته حتى وصل إليه، فأجابه المتظلم: "يا أمير المؤمنين تسألني عن نفقتي وقد رددت علي أرضي هي عندي خير من مئة ألف"، فرد عليه الخليفة: "إنما رددت عليك حقك"، وبقي الخليفة يسأله عن مقدار نفقته حتى ردها إليه من بيت المال⁽³⁾.

وقد وضع الخليفة المنصور العيون وبثهم في مختلف ولايات الدولة،

(1) أحمد المومني، قضاء، ص 81-82.

(2) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص 98. أحمد المومني، قضاء، ص 82.

(3) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص 101. البيهقي، المحاسن والمساوي، ص 146-147.

ليوافوه بأمور تلك الولايات وبسير عماله في الرعية⁽¹⁾، حتى ابنه المهدي كان خاضعاً لرقابة أصحاب البريد عندما كان والياً على الري⁽²⁾. ولم يقتصر المنصور في مراقبة ولاته وعماله على ما يرفعه أصحاب البريد، بل كان لا يدع فرصة يسأل من خلالها عن ولاته وعماله إلا واغتمها، لا سيما أصحاب الوفود القادمين إليه من ولاياتهم⁽³⁾.

ورفض الخليفة المهدي ما عرضه عليه الربيع بن يوسف، من توليته أحد الأشخاص المقربين إحدى النواحي قائلاً: "إنا لا نولي للحرمة والرعية، بل للاستحقاق والكفاية، ولا نؤثر النسب والقرابة على ذوي الدراية والكفاية"⁽⁴⁾.

وأوصى القاضي أبو يوسف⁽⁵⁾ الخليفة هارون الرشيد بالنظر في المظالم ومنع الولاة من التعدي على الرعية، فيقول له في إحدى وصاياه: "إذا صح عندك من العامل والوالي تعدّ بظلم وعسف وخيانة لك في رعيته واحتجان شيء من الفياء أو خبث طعمته أو سوء سيرته، فحرام عليك استعماله والاستعانة به وأن تقلده شيئاً من أمور رعيته أو تشركه في شيء من أمورك بل عاقبه على ذلك عقوبة تردع غيره من أن يتعرض لمثل ما تعرض له وإياك ودعوة المظلوم فإنها دعوة مجابة".

ولم يكتف أبو يوسف⁽⁶⁾ بذلك، بل نصح الخليفة أن يُسَيَّر معهم مشرفين ومراقبين من أهل الصلاح والعفاف ممن يوثق بدينهم. وأمانته يسألون عن سيرة

(1) الطبري، تاريخ، ج8، ص68.

(2) أنظر الطبري، تاريخ، ج8، ص73-74. الأصفهاني، الأغاني، ج22، ص256-257.

(3) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص191.

(4) ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج1، ص415.

(5) أبو يوسف، الخرج، ص253.

(6) أبو يوسف، الخراج، ص253.

العمال في الرعية. ومع قلة مراقبة الخليفة الرشيد لعماله بالرغم من ميله للعدل، فإنه متى تأكد من ظلم والٍ له عزله⁽¹⁾، فعزل فرجاً الرخجي عن الأهواز عندما تظلمت الرعية منه باقتطاعه أموالها⁽²⁾، كما عزل يحيى بن سعد الحرشي عن الموصل عندما جار على الرعية بمطالبتهم خراج سنين ماضية⁽³⁾، ويذكر الطبري⁽⁴⁾ أنه بعد أن تحقق من ظلم علي بن عيسى بن ماهان لأهالي خراسان، أرسل له هرثة بن أعين سراً لعزله وتسلم الولاية منه ورد مظالم أهل خراسان منه، كما عزل موسى بن عيسى والي مصر، بعد أن كثرت التظلم منه واتصلت السعيات به⁽⁵⁾.

وحرص الخليفة المأمون على تتبع أخبار ولاته وعماله، لاسيما وأنه يرى أن سبب خراب الدول وشيوع الفتن والاضطرابات راجعاً إلى سوء تصرفاتهم بقوله: "ما فتق⁽⁶⁾ علي فتق إلا وجدت سببه جور الولاة"⁽⁷⁾.

ولحرص المأمون على نشر العدل والإنصاف، عمد إلى تتبع أخبار ولاته حتى أخيه المعتصم لم يسلم من رقابته، فعندما عقد لهم من باب الأنبار إلى أقصى المغرب طلب من قاضيه يحيى بن أكثم أن يختار له رجلاً ثقة يعينه علناً على مظالم عسكر المعتصم، ويوافيه سراً بأخبار أخيه وتدبيره وخاصته، فاختر له يحيى،

(1) عبد العزيز الدوري، النظم الإسلامية، ص 123.

(2) التنوخي، الفرج بن الشدة، ص 372.

(3) ابن خلدون، العبر، ج 3، ص 485.

(4) الطبري، تاريخ، ج 8، ص 336، مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج 3، ص 315. ابن الجوزي، المنتظم، ج 9، ص 161-162.

(5) الجهشيارى، الوزراء والكتّاب، ص 217-220.

(6) فتق: أي ما انشقق. أنظر ابن منظور، لسان العرب، مادة: فتق.

(7) ابن الأزرقي، بدائع السلك، ج 1، ص 335. السيوطي، تاريخ، ص 262.

أحمد بن أبي دؤاد⁽¹⁾.

وحرص المعتصم وقبل توليه الخلافة على مراقبة العمال وحثهم على العدل في الرعية،
فمما كتب به إلى اسحاق بن يحيى بن معاذ عامله على جند دمشق "أن أمير المؤمنين أمر
بالكتاب إليك في التقدم إلى عمالك في حسن السيرة وتخفيف المؤنة وكف الأذى عن أهل عملك،
فتقدم إلى عمالك في ذلك أشد التقدم، واكتب إلى عمال الخراج بمثل ذلك"⁽²⁾.

وعزل الخليفة المعتضد بالله، والي إفريقية إبراهيم بن أحمد بن الأغلب، عندما تظلم
إليه منه أهل تونس قائلين له: "أنه أهدي إليك نساءنا وبناتنا"⁽³⁾. ووضع العيون على كبار رجال
دولته ليعرف أمورهم وهل تعرض أحدهم لظلم الرعية ومن ذلك معرفته بحفلة سمر أقامها
عبدالله بن يحيى بن خاقان، على الرغم من حيطة الوزير وتكتمه على ذلك خوفاً من معرفته
بها⁽⁴⁾.

وحدث الوزير ابن الفرات عماله على إنصاف المظلومين حتى من أنفسهم فعندما كتب
إليه قاضي البصرة أن أميرها محمد بن إسحاق بن كنداج يظلم الرعية، كتب الوزير للأمير كتاباً
شديد اللهجة يأمره فيه بالانصياع لأمر القاضي وينصف الرعية من نفسه⁽⁵⁾، ثم عزله بعد
ذلك⁽⁶⁾.

(1) الجبري، المجلس الصالح، ج3، ص49-52. ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج3، ص68-69.

ابن حجر العسقلاني، رفع الأمر عن قضاة مصر، ج1، ص60-62.

(2) الطبري، تاريخ، ج8، ص646.

(3) النويري، نهاية الارب، ج24، ص135.

(4) أنظر التنوخي، نشوار المحاضرة، ج3، ص276-283.

(5) أنظر التنوخي، نشوار المحاضرة، ج1، ص235-236.

(6) عريب، صلة تاريخ الطبري، ص44.

كذلك، تتبع الخليفة المستكفي أخبار ولاته وعماله لمنعهم من ظلم الرعية، فعندما سمع أن عاملاً له بكورة أرجان أمر بإحراق باب دار أحد أهل الخراج بعث من يقبض على العامل ويضربه على باب مسجد أرجان ألف سوط⁽¹⁾.

وهذا الاختصاص كما يذكر الماوردي⁽²⁾ هو أحد الاختصاصات الثلاثة التي يباشرها والي المظالم بنفسه مباشرة دون حاجة إلى تظلم أحد.

ثانياً: النظر في جور العمال فيما يجبونه من الأموال

النظر في جور العمال فيما يجبونه من الأموال، إذ يتعين على والي المظالم في ذلك الرجوع إلى القوانين العادلة في دواوين الأئمة فيحمل الناس عليها ويأخذ العمال بها، وينظر فيما استزادوه، فإن دفعوه إلى بيت المال أمر برده، وإن أخذوه لأنفسهم استرجعه لأربابه⁽³⁾.

وهذا الاختصاص ليس إلا تطبيقاً لقول الرسول ﷺ حين عاد إليه عامله على صدقات بني سُلَيْم بالأموال قائلاً: "هذه لكم وهذه أهديت لي، حيث صعد المنبر وقال: "ما بالّ العاملِ نبعثه، فيأتي فيقول: هذا لك وهذا لي، فهلاًّ جلس في بيت أبيه وأمه فينظر أيهدى له أم لا؟ والذي نفسي بيده، لا يأتي بشيء إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة: إن كان بغيراً له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاه

(1) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج2، ص24.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص154. النويري، نهاية الارب، ج6، ص271. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص42.

(3) الماوردي، المصدر نفسه، ص153. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص61. النويري، نهاية الارب، ج6، ص271. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص40.

وقد ظهر هذا الاختصاص واضحاً وجلياً في العهد الأموي، نظراً لما عرف عن جور بعض العمال على أصحاب الأملاك في تحصيل الضرائب. وكان عمر بن عبد العزيز على علم بشطط بعض عمال الدولة في جباية الضرائب قبل توليته الخلافة إذ عرف سوء أعمال هؤلاء العمال وقال عنهم: "الوليد بالشام، والحجاج بالعراق، ومحمد بن يوسف باليمن، وعثمان بن حيان بالحجاز، وقرة بن شريك بمصر، ويزيد بن أبي مسلم بالمغرب، امتلأت الأرض والله جوراً"⁽²⁾.

وبعد توليه الخلافة، حاول عُمر إعادة تنظيم الضرائب، بإعادة تحديد مفاهيمها، فأكد أن الإسلام يعفي من الجزية مهما يكن أثر ذلك في واردات الدولة، وطبق قراره هذا بالرغم من معارضة بعض العمال له⁽³⁾.

وكان الخليفة المنصور يتتبع عماله ويأخذ أموالهم ويستبدل بهم سواهم، ويضع ما اغتصبوه من أموال بغير وجه حق في بيت خاص أنشأه لذلك، هو بيت مال المظالم⁽⁴⁾. وصادر المعتصم أموال خالد بن يزيد⁽⁵⁾، وضياعه بعد أن عزله عن عمله لاقتطاعه أموال الرعية لنفسه⁽⁶⁾. ولما ولي المعتضد، وضع عن الناس

(1) البخاري، الصحيح، ج6، ص2624-2625. مسلم، الصحيح، ج12، ص422-423.

(2) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص134.

(3) عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي، ص33-34.

(4) الطبري، تاريخ، ج8، ص81. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج5، ص224.

(5) هو خالد بن يزيد بن مزيد الشيباني، كان والده من الأمراء المشهورين، تولى خالد الموصل من قبل المأمون ثم تولى الجيش الذي أرسله الواثق إلى أرمينيا، فاعتل في الطريق ومات سنة (230هـ) ودفن بأرمينيا، أنظر ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج6، ص341-342.

(6) القلعي، تهذيب الرياسة، ص381.

البواقي، وأسقط المكوس بالحرمين⁽¹⁾.

وقد اتبع والي إفريقية الأغلب بن إبراهيم سياسة وقائية لمنع ظلم العمال للرعية، وذلك بإجرار أرزاق واسعة وصلاة جزية لهم⁽²⁾، وأسقط الكسور التي كانت تأخذ من أهل السواد لما وجد في جبايتها ظلماً للرعية، وقال: "ما عاذ الله أن ألزم ظلماً تقدم به العمل أو تأخر، أسقطوه عن الناس"، ولما قال له الحسن بن مخلد أن أسقاطها يذهب من أموال السلطان في السنة اثني عشر ألف ألف درهم، قال له: "على أن أقرر حقاً وأزيل ظلماً وإن أجحف بيت المال"⁽³⁾.

ولما ولي الأمير إبراهيم بن أحمد بن الأغلب، أمر بإنفاذ الكتب إلى العمال والجباة بحسن السيرة والرفق بالرعية⁽⁴⁾.

وفي سنة (295هـ/907م) أمر الخليفة العباسي المقتدر بهدم الحوانيت والمستغلات التي بناها المكتفي لإضرارها بالضعفاء بالرغم من أن غلتها ألف دينار في كل شهر، وقال: "وما مقدار هذا في صلاح المسلمين واستجلاب حسن دعائهم"⁽⁵⁾.

وافتح وزير المقتدر علي بن الفرات عمله سنة (295هـ/907م) بتعميم كتاب وزعه على عمال الدولة، يطالبهم فيه بإفاضة العدل في الرعية، وإزالة الرسوم الجائرة⁽⁶⁾، كما أمر الوزير علي بن عيسى عماله عندما تقلد الوزارة

(1) النويري، نهاية الارب، ج22، ص359.

(2) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1، ص107. النويري، نهاية الارب، ج24، ص117.

(3) الماوردي، المصدر نفسه، ص153. أنظر الأبي، نثر الدر، ج3، ص135.

(4) النويري، نهاية الارب، ج24، ص128.

(5) عريب، صلة تاريخ الطبري، ص29.

(6) مسكويه، تجارب الأمم، ج1، ص13. الصابي، الوزراء، ص163. مؤلف مجهول، العيون والحدائق،

ج4، ق1، ص136. النويري، نهاية الارب، ج23، ص31.

للمقتدر سنة (301هـ/913م) بإزالة السنن الجائرة، وأبطل المكس⁽¹⁾ بمكة، والتكملة بفارس، وأزال جباية الخمور بديار ربيعة، وأشار على المقتدر بإزالة المستغلات⁽²⁾.

وكتب الوزير ابن الفرات لعامل له ضرب أحد الثَّناء لتقاعصه عن أداء الخراج: "في الحبس للثناء مأدبة، فلا تعامل بعدها أحداً بهذه المعاملة فأمكنه من الاقتصاص منك"⁽³⁾.

ولما تظلم جماعة من الثَّناء والمزارعين بديار ربيعة للوزير علي بن عيسى من أن عاملهم قد أجبرهم في السنوات (311-313هـ/923-925م) على تضمين غلات بيادرهم عشوائياً وإلزامهم الأعشار في ضياعهم على التربيعة، واستخراج الخراج على أوفر ما يكون المحصول قبل نضوجه، وأكراه وجوههم وتجارهم على بيع غلاتهم بأسعار مجحفة، أمر عاملهم أن ينصفهم ويجري على سائر الرعية المعاملات القديمة، ويحملهم على الرسوم السليمة، ويزيل السنن الجائرة عنهم ويبطلها⁽⁴⁾.

(1) المكس: ضريبة تؤخذ من بائع السلع في الأسواق. أنظر، ابن منظور، لسان العرب، مادة: مكس.
(2) الصابي، رسوم دار الخلافة، ص6-68، والوزراء، ص310. مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج4ق1، ص174. مسكويه، تجارب الأمم، ج1، ص27-29. الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص203.

(3) الصابي، الوزراء، ص281.

(4) الصابي، الوزراء، ص363، 457-458، p. Tyan, Histoire.

ثالثاً: مراقبة كُتّاب الدواوين وتصفح أحوالهم

على الناظر في المظالم تصفح أعمال كُتّاب الدواوين، لأنهم أمناء المسلمين على بيوت أموالهم فيما يستوفونه ويوفونه منها، فإن كان هناك تجاوز من زيادة أو نقصان، أعادة إلى القوانين العادلة⁽¹⁾.

وهذا الاختصاص كسابقه، لا يحتاج الناظر فيه إلى متظلم⁽²⁾، بل يكفيه وقوع العلم أو الإخبار، لأن عمل كُتّاب الدواوين عمل دقيق، وذو أهمية كبيرة، فأى خطأ فيه سواء أكان عن قصد أم غير قصد، يؤدي إلى ضياع حقوق الناس وأموالهم، لذلك، لابد لعملهم من مدقق ومراجع بين الحين والآخر.

وقد اهتم خلفاء بني العباس بأمر الدواوين منذ قيام دولتهم⁽³⁾، وحرصوا على التدخل في أمورها، على الرغم من أن الوزير هو المسؤول المباشر عن إدارتها⁽⁴⁾، فما أن بلغ الخليفة المنصور أن بعض كتاب دواوينه زوّروا فيه وغيروا، حتى أمر بإحضارهم وتأديبهم، إلا أن قيام أحد الكُتّاب بين يديه معذراً وملتمساً العفو في أبيات من الشعر، جعله يُخلي سبيلهم⁽⁵⁾، ويكتفي برد

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص153-154. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص61. النويري، نهاية الارب، ج6، ص271. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص42.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص154 النويري، نهاية الأرب، ج6، ص271. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص42.

(3) فقد خصص الخليفة المنصور عندما بنى مدينة بغداد مكاناً حول الرحبة التي فيه قصره مكاناً خاص للدواوين، انظر اليعقوبي، البلدان، ص240.

(4) ابن خلدون، المقدمة، ص263. صفاء حافظ، نظام الحكم، ص101.

(5) ومما قاله: أطل الله عُمرك في صلاح وعز يا أمير المؤمنين

يعفوك نستجيرُ فإن تُجرنا فإنك عصمة للعالمين

ونحن الكاتبون وقد أسأنا فهبنا للكرام الكاتبينا

أنظر الماوردي، المصدر نفسه، ص154. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص41-42

الزيادات التي أخذوها بغير وجه حق إلى مستحقها⁽¹⁾.

ويذكر ابن قتيبة⁽²⁾ أن الخليفة هارون الرشيد جعل ليلة في الأسبوع للكتاب يحاسبهم فيها عما لزم من أموال المسلمين، ويرتب لهم ما ظهر من صلاح أمور المسلمين، وحبس الخليفة المعتصم الفضل بن مروان، لما استولى على الدواوين وكنز أموالها لنفسه⁽³⁾، كما أوقع الخليفة الواثق بكتابه وصادر أموالهم التي ظن أول الأمر أنهم اغتصبوها فيما عهد إليهم حفظها⁽⁴⁾.

وكان لاستئثار القادة الأتراك بالسلطة السياسية أثره في تدهور أحوال الدواوين، فلم تراعى الكفاية عند اختيار كتابها⁽⁵⁾، مما أدى إلى كثرة المخالفات فيها، لذلك عمد الخليفة المهدي إلى إصلاح أحوال الدواوين فأشرف بنفسه على أمرها وجلس لها يومي الاثنين والخميس من كل أسبوع، لمراجعة أعمالها ومحاسبة كتابها⁽⁶⁾، كما وجه الخليفة المعتضد اهتمامه إلى الإشراف على الدواوين وسمع تظلم الرعية من عمال الدواوين⁽⁷⁾.

وفي عهد الخليفة المقتدر، تجلّى إشراف الوزراء على الدواوين، فكان وزيره علي بن الفرات يشرف بنفسه عليها، ويعقد مجلساً يومياً لكتابها

(1) Tyan, Histoire, p.462

(2) ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ج2، ص186.

(3) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص478. الطبري، تاريخ، ج9، ص18-19. النويري، نهاية الارب، ج22، ص246-247.

(4) الطبري، تاريخ، ج9، ص125. الحهشيارى، نصوص ضائعة من كتاب الوزراء والكتاب، ص64-69. التنوخي، المستجاد من فعلات الأجواد، ص141-144.

(5) صفاء حافظ، نظام الحكم، ص101.

(6) الطبري، تاريخ، ج9، ص406. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج3، ص350.

(7) حسام السامرائي، المؤسسات الإدارية، ص106. صفاء حافظ، نظام الحكم، ص101.

ورؤوسها، حيث يعرضون عليه أعمالهم ويتلقون منه تعليماته⁽¹⁾، وحاسب الوزير علي بن محمد بن الفرات كتاب العطاء، وصادر ما وجده عندهم من أموال⁽²⁾.

وفي سنة (318هـ/930م) طلب الخليفة المقتدر من علي بن عيسى الإشراف على الدواوين، وألا يتراخى في ذلك⁽³⁾، فضبطها وقرر قواعدها⁽⁴⁾، وفي سنة (321هـ/933م) قبض الوزير أبو علي بن مقله على بعض العمال وكتاب الدواوين وصادرهم⁽⁵⁾.

وفي عصر امرة الأمراء (324-334هـ/935-945م) أصيبت الدواوين كباقي مؤسسات الدولة الأخرى بضربة قاصمة⁽⁶⁾. فيذكر مسكويه⁽⁷⁾ "...أغلقت الدواوين، وأمحي أثر الكتابة والعمالة، ... فبطل أن ترفع إلى الدواوين جماعة أو أن يعمل لعامل مؤامرة أو يسمع لأحد ظلامة". أمّا النوع الثاني من اختصاصات والي المظالم فهي تلك التي ينظر فيها بناءً على ما يُقدم إليه من ظلمات، وتتضمن الأقسام التالية:

-
- (1) الصابي، الوزراء، ص18. أنظر عريب، صلة تاريخ الطبري، ص38.
 - (2) عريب، صلة تاريخ الطبري، ص38. الأصفهاني، تاريخ سني ملوك الفرس، ص153.
 - (3) مسكويه، تجارب الأمم، ج1، ص205.
 - (4) ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص268.
 - (5) مسكويه، تجارب الأمم، ج2، ص246.
 - (6) تقي الدين الدوري، عصر امرة الأمراء، ص230.
 - (7) مسكويه، تجارب الأمم، ج2، ص97-99. النويري، نهاية الارب، ج26، ص187.

أولاً: تظلم المسترزقة من نقص أرزاقهم

تظلم المسترزقة من نقص أرزاقهم، أو من تأخرها عنهم وإجحاف النظر بهم، فهنا يرجع والي المظالم إلى ديوانه في فرض العطاء فيجريه عليهم، وينظر فيما أنقصوه أو منعه من قبل، فإن أخذه ولاة أمورهم استرجعه منهم، وأن لم يأخذه، قضاؤه من بيت المال⁽¹⁾؛ لأن هؤلاء حماة الثغور والذادة عن الحريم، والشوكة على العدو، لذا، ينبغي لولي الأمر أن يتفقدهم ويصلح حالهم، ولا يتم له هذا إلا بأدراك أرزاقهم عليهم كاملة غير منقوصة، وعاجلة غير آجلة⁽²⁾، إذ هم من أجلها يسهرون، بل هي جماع ثروتهم وكل ما يملكون، فإن تأخرت عنهم أو نقصت، صار لا مهرب لهم ولا مفر من النهب والشغب، وقد نصح ابن المقفع الخليفة المنصور أن يطلق للجند أرزاقهم، ويعين لصرفها وقتاً يعرفونه؛ لكي ينقطع أمر الاستبطاء والشكوى⁽³⁾.

لذلك، ومن أجل هذا، برزت حاجة الجند والمسترزقة إلى من ينظر في مظالمهم، في أي زمان ومكان يجدونهم فيه، فعندما شغب الجند أيام الخليفة هارون الرشيد، وعدهم أن يُحسن إليهم ولا يحبس لهم عطاء⁽⁴⁾، وأمر الخليفة الأمين بدفع أرزاق الجند عندما قاموا بالشغب مطالبين بأرزاقهم⁽⁵⁾.

ووقع الخليفة المأمون على كتاب صاحب أرمينية عندما قال له: "إن الجند قد استطالوا عليه وشغبوا في طلب أرزاقهم حتى كسروا أقفال بيت المال

-
- (1) الماوردي، المصدر نفسه، ص154. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص61. النويري، نهاية الارب، ج6، ص271. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص42.
 - (2) الطرطوشي، سراج الملوك، ص226.
 - (3) ابن المقفع، آثار ابن المقفع، ص351.
 - (4) ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج1، ص427.
 - (5) مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج3، ص325.

فانتهبوه: "اعتزال عملنا، فلو عدلت لم يشغبوا، ولو قويت لم ينهبوا"⁽¹⁾.

ووقع المأمون بعدما رُفع إليه أن الجند قد شغبوا "لا يقطعون على الشغب، ولا يحوجون إلى الطلب"⁽²⁾.

ولعدم إطلاق أرزاق الجند سنة (253هـ/867م) لمدة أربعة شهور قاموا بالشغب والفوضى في سامراء وقتل عدد من القادة الأتراك من ضمنهم وصيف⁽³⁾، وقد وصل الأمر بالجند أن خلعوا المعتز عندما تأخرت عنهم أرزاقهم⁽⁴⁾. وقال الخليفة المهتدي للجند عندما شغبوا عليه مطالبينه بأرزاقهم التي تأخرت عنهم: أن كل ما يملك من أموال مصروفة عليهم ولا يدخر عليهم شيء⁽⁵⁾.

ولما تظلم بعض الجند لوزير المقتدر، ابن الفرات، من أن كُتِّب دواوينهم يقطعون من أرزاقهم، قبض عليهم وعاقبهم⁽⁶⁾، وعزل الخليفة المقتدر، حامد بن العباس عن الوزارة وعلياً بن عيسى عن الدواوين، لكثرة شغب الجند عليهم من تأخر أرزاقهم⁽⁷⁾ وقبض المقتدر كذلك على وزيره ابن الفرات، لما تظلم إليه الجند من تأخير أرزاقهم عنهم⁽⁸⁾، وعندما شغب الجند على الوزير الخاقاني

(1) الثعالبي، تحفة الوزراء، ص147. ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج1، ص415. أنظر الماوردي، المصدر نفسه، ص154. ويذكر أنه أدّر عليهم أرزاقهم.

(2) الأبي، نثر الدر، ج3، ص115.

(3) الطبري، تاريخ، ج9، ص374.

(4) الطبري، تاريخ، ج9، ص374.

(5) الطبري، تاريخ، ج9، ص444-445. مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج4ق1، ص2.

(6) الصابي، الوزراء، ص259.

(7) مسكويه، تجارب الأمم، ج1، ص85-86. ابن الجوزي، المنتظم، ج13، ص219.

(8) ابن خلدون، العبر، ج3، ص777.

مطالبين بأرزاقهم، عزله الخليفة المقتدر عن الوزارة، وأخرج من بيت ماله الخاص⁽¹⁾ ثلاثمائة ألف دينار⁽²⁾.

ويبدو أن عزل الخليفة المقتدر لوزرائه لم يكن إلا لامتناع غضب الثائرين، فلم يكن الوزراء ليحبسوا أرزاق الجند والمستزقة لو توفرت عندهم الأموال، فالدولة العباسية في هذا الوقت تعاني من أزمة اقتصادية حادة، بدليل استمرار شغب الجند والمستزقة بعد عزلهما، ففي سنة (314هـ/926م) شغب الفرسان ونهبوا القصر المعروف بالثريا والقرى المجاورة لهم، واستمر شغبهم إلى أن ضمن لهم قائد الجيش مؤنس الخادم أرزاقهم⁽³⁾.

وبعد هذه الحادثة، أعاد الوزير علي بن عيسى النظر في مرتبات الجند وأرزاقهم⁽⁴⁾ وأسقط ما زاده الوزير الخاقاني في وزارته في دواوين الجند واقطاعاتهم، وأدى عمله هذا كثرة السعاية به عند الخليفة المقتدر⁽⁵⁾.

وفي سنة (320هـ/932م) جلس الخليفة المقتدر، بقصر الجوسق وأطلق للجند الذين شغبوا أرزاقهم⁽⁶⁾، ولما شغب جند مصر على تكين⁽⁷⁾ وأبي

(1) بيت مال الخاصة، ظهر في عهد الخليفة المهدي، وكان الهدف منه فصل أموال الخليفة الخاصة عن الأموال العامة، وكان الخلفاء يولون الولاة على بيوت أموالهم الخاصة ولا يخرج منها شيء إلا بأمر الخليفة نفسه. وقد اختص هذا البيت بتسليم واردات ضياع الخليفة وأملاكه وما كان بإيداعه من واردات، أنظر ضيف الله يحيى الزهراني، النفقات وإدارتها في الدولة العباسية، ص136.

(2) مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج4 ق1، ص226.

(3) مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج4 ق1، ص232.

(4) عبد العزيز الدوري، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، ص228.

(5) الصابي، الوزراء، ص306. مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج4 ق1، ص174. مسكويه، تجارب الأمم، ج1، ص29.

(6) مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج4 ق1، ص254..

(7) هو تكين بن عبد الله أبو منصور الخزري، ولي أمرة مصر أكثر من مرة من قبل الخليفة المقتدر، توفي سنة (321هـ). أنظر الصفدي، الوافي بالوفيات، ج10، ص386.

رنبور⁽¹⁾ لتأخر أرزاقهم، طلب منهم مؤنس الخادم، الكف عن ذلك، وأمر لهم بالعتاء.⁽²⁾

وفي سنة (334هـ/935م) بلغ الأمر بالجند نتيجة تأخر أرزاقهم أن شغبوا على الأمير معز الدولة وأسمعوه ما يكره، فدفعه هذا إلى أخذ أموال الرعية بغير وجه حق ليدفعها إليهم⁽³⁾.

ثانياً: النظر في رد الغصب:

يقصد برد الغصب، رد الأموال التي أخذت ظلماً وعدواناً⁽⁴⁾، وهي ضربان: أحدهما غصب سلطانية، وهي تلك التي تغلب ولاة الجور عليها كالأماك المقبوضة عن أصحابها الشرعيين أما لرغبة فيها، وإما لتعدي على أهلها، فهذا أن علم به والي المظالم عند تصفح الأمور أمر برده قبل التظلم إليه⁽⁵⁾.

وهذا المبدأ مبني على قاعدة إساءة استخدام السلطة التي يحق لوالي المظالم إبطالها من غير التقدم إليه بمظلمة، ولذلك أضيف هذا البند إلى البنود الثلاثة الأولى من هذه الناحية⁽⁶⁾، وإن لم يعلم به، فهو موقوف على تظلم أربابه، ويجوز أن يرجع فيه عند تظلمهم إلى ديوان الخلافة فإذا وجد فيه ذكر قبضها

(1) هو أبو علي الحسين بن أحمد بن علي الماذرائي المعروف بأبي رنبور ولي خراج مصر من قبل الخليفة المكتفي بالله ثم جعل إليه النظر في أمر بني طولون وضياعهم، أنظر الكندي، الولة والقضاة، ص 258، 521، 526، 527.

(2) مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج 4، ق 1، ص 211.

(3) النويري، نهاية الارب، ج 26، ص 187.

(4) انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة غصب.

(5) الماوردي، المصدر نفسه، ص 154. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 62. النويري، نهاية الارب، ج 6، ص 272. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص 43.

(6) الماوردي، المصدر نفسه، ص 154، ظاهر القاسمي، ولاية، ص 71.

على مالکها، عمل عليه، وأمر برده إليه، ولم يحتج إلى بينة تشهد به، وكان ما وجدته في الديوان كافياً⁽¹⁾. ومثال ذلك ما ذكره الماوردي⁽²⁾ من قدوم رجلٍ من اليمن على الخليفة عمر بن عبد العزيز متظلماً من الوليد بن عبد الملك في ضيعة غصبها منه، فأمر الخليفة عمر بدفتر الصوافي، فإذا فيه أن الوليد بن عبد الملك قد أصفى ضيعة هذا الرجل، فأمر الخليفة مولاه مزاحماً أن يخرجها من الدفتر، ويكتب برد ضيعته إليه ويطلق له ضعف نفقته.

ورد عمر مظلمة رجلٍ من أهل مصر قدم إليه متظلماً في ضيعة له غصبه إياها والده عبد العزيز أيام إمارته على مصر⁽³⁾. كما رد، مظلمة رجل ذمي من أهل حمص، جاءه متظلماً من الأمير العباس بن الوليد باغتصابه أرضاً له بالرغم من إقطاع الوليد بن عبد الملك الأرض لابنه العباس⁽⁴⁾، وأمر عمر كذلك برد جميع القطائع⁽⁵⁾ التي كان أمراء بني أمية قد اغتصبوها إلى أصحابها⁽⁶⁾.

ولما تظلم رجلٌ من آل الزبير إلى الخليفة المهدي في أثناء جلوسه للمظالم في ضيعة اصطفاها عن أبيه بعض حكام بني أمية، أمر المهدي، وزيره أبا

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص154. أبو يعلى افرأء، المصدر نفسه، ص62. النويري، نهاية الارب، ج6، ص272. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص43.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص154. النويري، نهاية الارب، ج6، ص272. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص43-44.

(3) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص42.

(4) الديار بكرى، تاريخ الخميس، ج2، ص316.

(5) القطائع: مفردتها قطيعة، والقطيعة ما اقتطعه منه، واقتطعني إياها إذن لي في اقتطاعها، واقتطعته قطيعة أي طائفة من أرض الخراج واقطعه نهراً: أباحه له. انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة: قطع. والاقطاع أن يدفع الأئمة إلى من يرون إليه شيئاً من الأرضين فيملك المدفوع ذلك إليه رقبته بحق الإقطاع، ويجب عليه العشر. انظر محمد خريسات، القطائع في صدر الإسلام، ص67-69.

(6) Tyan, Histoire, p.467.

عبيدالله⁽¹⁾، أن يخرج ذكرها من الديوان العتيق⁽²⁾.

والغصوب السلطانية كثيرة، ومن أهم أسبابها الإلجاء⁽³⁾ وذلك أن كثيراً من الخلفاء أو العمال تعززاً بهم من جباية الخراج، فكان صاحب الأرض يلتجئ إلى بعض أولئك الأمراء أو الولاة فيستأذنه أن يكتب ضياعه باسمه فلا يجرؤ الجباة على العنف أو الذل في اقتطاع خراجها، بل يكتفون منهم بنصف الخراج أو ربعه، مراعاة لذلك الأمير أو الوالي، ويجعل صاحب الضيعة نفسه مزارعاً له، ويدون ذلك في الديوان، وتصبح تلك الضيعة بتوالي الأعوام ملكاً للملجئ إليه بينما يتحول صاحبها الشرعي إلى مزارع لدى الأمير المتنفذ⁽⁴⁾.

وقد ظهر الإلجاء في الإسلام أيام الدولة الأموية، ثم امتد إلى الدولة العباسية نتيجة تعسف بعض الأمراء وتجاوزهم على الزّراع⁽⁵⁾، وقد اضطرت الدولة نتيجة كثرة هذه الضياع وأنواعها إلى استحداث الدواوين الخاصة لإدارتها⁽⁶⁾.

والضرب الثاني من الغصوب ما تغلب عليه ذوو القوة والجاه بالقهر والغلبة، وتصرفوا فيه تصرف الملاك، وهذا الضرب موقوف النظر فيه على تظلم أصحابه، ولا ينتزع من يد غاصبه إلا بإحدى أربعة أمور، إمّا باعتراف الغاصب

(1) هو أبو عبيدالله معاوية بن عبيدالله بن يسار، استوزره الخليفة المهدي لحسن سياسته وتدريبه، قتل سنة (270هـ)، أنظر الذهبي، سير أعلام، ج7، ص398.

(2) الطبري، تاريخ، ج8، ص77.

(3) الإلجاء، أن يلجأ الضعيف ضيعته إلى قوي ليحامي عليها، وجمعها: الملاجئ والتلاجئ وقد يلجأ القوي الضيعة، وقد ألجأها صاحبها إليه. الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص87.

(4) عبد العزيز الدوري، نشأت الإقطاع، ص11.

(5) أنظر عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص46-48.

(6) أنظر خولة شاكر الدجيلي، بيت المال، ص190-194.

وإقراره، وأمّا بعلم والي المظالم، وأمّا ببينة تشهد على الغاصب بغصبه، أو تشهد للمغصوب منه بملكه، وإمّا بتظاهر الأخبار التي ينتفي عنها التواطؤ، ولا تختلج فيها الشكوك، لأنه لما جاز للشهود أن يشهدوا في الأملاك بتظاهر الأخبار، كان حكم ولاية المظالم بذلك أحق⁽¹⁾. فالمعروف أن الأصل في القضاء أن يتمتع على القاضي الحكم بعلمه الشخصي ولكنهم أجازوه بنظر المظالم وفي رد الغصب التي يرتكبها المتغلبة، لأن القاضي فيها من رجال الإدارة والقضاء معاً⁽²⁾.

وأوضح شاهد على ما اغتصب من الضياع بالقوة والقهر، ضيعة المرأة التي تظلمه للخليفة المأمون من ابنه العباس في اغتصابه ضيعة لها⁽³⁾.

ثالثاً: الإشراف على الأوقاف

الوقف والحبس بمعنى واحد يقال: وقفت كذا أي حبسته. وهو كل شيء وقفه صاحبه وقفاً محرماً لا يورث ولا يباع ولا يوهب من أرض ونخل وكرم ومستغل، يحبس أصله وقفاً دائماً على مصرف مباح ويجعل ثمره في سبيل الخير تقرباً لله عز وجل⁽⁴⁾.

والوقف بمعناه الشرعي نظام إسلامي. وقد قيل أن أول وقف كان في الإسلام وقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي جعل ريعه موزعاً بين البر وذوي القربى⁽⁵⁾، وقد روي أن الرسول صلى الله عليه وسلم قدم المدينة، وليست بها ماء يستعذب غير

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص 155. أبو يعلى الفراء الأحكام السلطانية، ص 62. النويري، نهاية الأرب، ج 6، ص 272. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص 44.

(2) ظافر القاسمي، ولاية، ص 72.

(3) أنظر ابن أكتم، الفتوح، مج 4، ج 8، ص 469-470. البيهقي، المحاسن والمساوي، ص 149-150. ابن عبدربه، العقد الفريد، ج 1، ص 28-29. الماوردي، المصدر نفسه، ص 157-158.

(4) أنظر ابن منظور، لسان العرب، مادة حبس.

(5) زكي الدين شعبان، أحكام الوصية، ص 468-469.

بئر رومه، فقال: "من يشتري بئر رومه فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة، فاشتراها عثمان بن عفان رضي الله عنه، وكان دلوه فيها كدلاء المسلمين⁽¹⁾، ثم تتابع الصحابة - رضوان الله عليهم- بعد ذلك في وقف أموالهم على جهات البر والخير⁽²⁾.

والوقوف نوعان: عام وخاص⁽³⁾، وقد سميت الأولى الوقوف الخيرية، والثانية الوقوف الأهلية أو الذرية⁽⁴⁾.

وفي الوقوف العامة، يبدأ والي المظالم بتصفحها، وإن لم يكن فيها متظلم، أي أن هذا النوع من الوقوف لا يحتاج إلى تقديم دعوى من المظلوم، بل على والي المظالم أن ينظرها متى وصلت إلى علمه من أي طريق كان، وذلك ليجريها على سبيلها ويمضيها على شروط واقفها إذا عرفها من أحد ثلاثة أوجه: إمّا من دواوين الحكام المندوبين لحراسة الأحكام، وإمّا من دواوين السلطنة على ما جرى فيها من معاملة أو ثبت لها من ذكر وتسمية، وأمّا من كتب فيها قديمة تقع في النفس صحتها وإن لم يشهد الشهود بها؛ لأنه ليس يتعين الخصم فيها، فكان الحكم أوسع منه في الوقوف الخاصة⁽⁵⁾.

(1) ابن شبة، تاريخ المدينة، ص 152-153، زكي الدين شعبان، أحكام الوصية، ص 469.

(2) زكي الدين شعبان، أحكام الوصية، ص 469.

(3) الماوردي، المصدر نفسه، ص 155. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 62. النويري، نهاية الارب، ج 6، ص 272. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص 44-45.

(4) الوقف الخيري هو الذي يوقف في أول الأمر على جهة خيرية ولو لمدة معينة، يكون بعدها وقفاً على شخت معين أو أشخاص معينين كأن يقف أرضه على مستشفى أو مدرسة ثم بعد ذلك على نفسه وأولاده. وأمّا الوقف الأهلي أو الذري: فهو الذي يوقف في أول الأمر على نفس الواقف أو أي أشخاص معينين ينتفعون بريعتها، ولو جعل آخر لجهة خيرية، كأن يقف على نفسه، ثم على أولاده، ثم من بعده على جهة خيرية. وهبه الزجلي، الوصايا والوقف، ص 160-161.

(5) الماوردي، المصدر نفسه، ص 155، ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 62. النويري، نهاية الارب، ج 6، ص 272-273. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص 44-45.

وأما الوقف الخاصة، فإن نظره فيها موقوف على تظلم أهلها عند التنازع فيها؛ لأنها موقوفة على أشخاص معروفين، ويتم إرجاع الحقوق إلى أصحابها استناداً على ما يتوافر من بيانات وبالطرق المألوفة في الإثبات، فلا يجوز أن يرجع إلى ديوان السلطنة، ولا إلى ما يثبت من ذكرها في الكتب القديمة، إذا لم يشهد بها شهود عدول موثوق فيهم⁽¹⁾.

ولقد كانت الأوقاف في أيدي الواقفين أو المتولين حتى ولي ثوبة بن نمر الحضرمي⁽²⁾، قضاء مصر (115-120هـ/733-737م) حيث أخضعها للرقابة القضائية، ويذكر الكندي⁽³⁾ عن ثوبة أنه: أول قاض بمصر وضع يده على الاحباس ثوبة بن نمر في زمن هشام⁽⁴⁾، وإنما كانت الاحباس في أيدي أهلها وفي أيدي أوصيائهم فلما كان ثوبة قال: ما أرى مرجع هذه الصدقات إلا إلى الفقراء والمساكين فأرى أن أضع يدي عليها حفظاً لها من الإلتواء والتوارث فلم يمت ثوبة حتى صار للأحباس ديواناً عظيماً⁽⁵⁾. وكان ذلك في سنة (118هـ/736م) وقد مات ثوبة بن نمر وهو قاض على مصر (120هـ/737م).

فمنذ ذلك الحين حوالي (118هـ/736م) صارت الأوقاف (الاحباس) تحت إدارة الدولة وإشرافها أو مراقبتها على أقل تقدير⁽⁵⁾، فيذكر الكندي⁽⁶⁾ أن

-
- (1) الماوردى، المصدر نفسه، ص155، ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص63. النويرى، نهاية الارب، ج6، ص273. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص45.
 - (2) هو ثوبة بن نمر الحضرمي، ويكنى أبا مجنح وأبا عبدالله من قبل الوليد بن رعاة. توفي سنة (120هـ/737م)، وهو قاض على مصر. أنظر الكندي، الولاة والقضاة، ص346-347.
 - (3) الكندي، الولاة والقضاة، ص346-347.
 - (4) هو الخليفة الأموي هشام بن عبدالملك (105-125هـ/723-742م)..
 - (5) ظافر القاسمي، ولاية، ص73.
 - (6) الكندي، الولاة والقضاة، ص183. ابن حجر العسقلاني، رفع الأصر عن قضاة مصر، ج2، ص371.

قاضي مصر من قبل الخليفة الهادي أبا الطاهر عبدالله بن محمد الحزمي كان يتفقد الوقوف بنفسه ثلاثة أيام كل شهر فيأخذ بإصلاحها وتنظيفها وترميمها، ويرافقه في حملته التفتيشية هذه جماعة من عماله، فإن شاهد نقصاً ما جلد متوليها عشر جلدات. ولما أرادت أم الخليفة المقتدر أن تصرف ببعض أراضي الوقف، رفض أبو جعفر بن البهلول الأنباري⁽¹⁾، الإفتاء في ذلك قائلاً: "أنا خازن المسلمين على ديوان الحكم فإمّا مكنتموني من خزنه كما يجب وإلا فاصرفوني وتسلموا الديوان دفعة، فاعملوا ما شئتم". وقد أيد الخليفة المقتدر القاضي في موقفه وقال لأمه: "إن الأحكام ما لا طريق إلى اللعب به، وابن البهلول مأمون علينا، محب لدولتنا، وهو شيخ دين، مستجاب الدعوة، ولو كان هذا شيء يجوز لما منعك إياه"⁽²⁾.

رابعاً: تنفيذ ما عجز القضاة عن تنفيذه من الأحكام

وذلك لضعفهم عن إنفاذها، وعجزهم عن المحكوم لتعذره وقوة يده أو لعلو قدره وعظم خطره، فيكون ناظر المظالم أقوى يداً وأنفذ أمراً، فينفذ الحكم على من توجه إليه، بانتزاع ما في يده، أو بإلزامه الخروج ممّا في ذمته⁽³⁾.

وقد نظر السلف إلى حالة المجتمع وتفاوت طبقاته وتمتع بعضها بمزايا استثنائية، ووجدوا لكل حالة علاجاً، فمنحوا والي المظالم هذا الاختصاص، لئلا تتعطل الأحكام، ولكي ينتصف المظلوم من الظالم، ويلاحظ هنا أن واجب والي

(1) هو أحمد بن اسحاق بن البهلول بن حسان أبو جعفر التنوخي القاضي، الأنباري الأصل، ولد سنة (231هـ). وولي القضاة للخيفة الموفق بالله، ثم للمعتضد، ثم للمكتفي، ثم للمقتدر، توفي سنة (318هـ) أنظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج4، ص30-34.

(2) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج1، ص242. ابن الجوزي، المصباح المضيء، ج1، ص570-573.

(3) الماوردي، المصدر نفسه، ص155. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص63. النويري، نهاية الارب، ج6، ص273. ابن الاعرج، تحرير السلوك، ص45.

المظالم تنفيذي محض، لا يحق أن يتعداه إلى أصل الحكم⁽¹⁾.

وقد أثبتت الأيام أهمية هذه المهمة، من مهام ولاية المظالم، وبرهنت على أنها حقيقة واقعة، فقد جاء المتظلمون من أقصى ولايات الدولة إلى مركز الخلافة، يشكون أمرهم إلى الخلفاء بالرغم من وجود قضاة منصبين للحكم بين الناس في كافة الولايات والأقاليم الإسلامية، فلو استطاع هؤلاء القضاة رد حقوق المتظلمين، لما قدموا إلى الخليفة - بوصفه والياً للمظلم في كل وقت- ولما تكبدوا مشاق السفر ونفقاته. ولكن الأمر غير هذا، إذ كثيراً ما عجز القضاة عن إصدار الحكم على أصحاب الجاه والسلطان، وإذا ما حكموا عليهم، ولا تنفذ أحكامهم، لعدم وجود سطوة الحماية وهو السلاح القوي لنصرة المظلوم وتأييد الظالم، بل إن هذا السلاح والاتصاف به أحد الفوارق بين القاضي والناظر في المظالم⁽²⁾.

ويشير أحمد الديواني⁽³⁾ إلى أن هذا الاختصاص بمثابة محكمة استثنائية، وقد نشأ هذا الاختصاص من كون القاضي العادي لا يخرج عن كونه أحد الولاة، أي أنه واحد من السلطة الحاكمة، فإذا اشتط أو أخطأ، كان تصرفه كأبي والٍ، خاضعاً للتظلم منه أمام والي المظالم.

ونظر والي المظالم في هذا الاختصاص يتوقف كما يشير الماوردي⁽⁴⁾ على ورود دعوى مسبقة ممن وقع عليه الظلم، لأن الحقوق تتعلق بأشخاص معينين، فمن ظلم واستعصى على القضاة إنصافه، فما عليه إلا أن يرفع مظلّمته إلى والي

(1) ظافر القاسم، ولاية المظالم، ص73.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص156. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص63.

(3) أحمد الديواني، المحكمة العليا في الإسلام، ص49.

(4) الماوردي، المصدر نفسه، ص155.

المظالم لينصفه، ومن أمثلة رقابة والي المظالم لأعمال القاضي، فسخ الخليفة الأمين الحكم في إحدى القضايا، حين تبين له أن القاضي لم يكن نزيهاً في حكمه، وبعيداً عن الفرض⁽¹⁾، وما أن عرف الأمير إبراهيم بن أحمد الأغلب بمظالم قاضيه ابن عبدون، العراقي المذهب حتى عزله قائلاً: "لو تركته لأحدث له مقبرة"⁽²⁾، كما عزل الأمير زيادة الله الثالث، قاضي قسطنطينية⁽³⁾ عبد الله بن محمد المعروف بابن الشاعر بعدما تظلم منه جماعة من وجوه البلدة⁽⁴⁾، كما عزل قاضي القيروان الصيديني بعدما تظلموا منه، ووُيِّ مكانه حماساً بن مروان⁽⁵⁾، وقال لهم: "إني قد عزلت عنكم الجاني الجلف المبتدع المتعسف، ووليت القضاء حماس بن مروان، لرأفته ورحمته وطهارته"⁽⁶⁾.

وفي مصر، داوم الأمير أحمد بن طولون على النظر في المظالم، ولكثرة جلوسه لها يذكر الكندي⁽⁷⁾ أن الناس استغنوا عن صاحب الشرطة والقاضي، حتى كان قاضيه بكار بن قتيبة، ربما نعس في مجلسه واتكأ، فينصرف إلى منزله ولم يتقدم إليه اثنان. ومع ما في قول الكندي هذا من مبالغة، فإنه يدل على كثرة جلوس ابن طولون لها باستمرار، وجلس لها كذلك كافور الإخشيدي، ولكثرة جلوسه لها كل يوم سبت، يذكر الكندي أن قاضيه الحسن بن أيوب الصيرفي،

(1) الكندي، الولاة، ص300-301.

(2) حسن حسني عبد الوهاب، أصل الحسبة بإفريقية، ص9.

(3) وردت قسطنطينية: لم نجد هذا اللفظ فيما بين أيدينا من كتب البلدان بل الموجود فيها قسطنطينية بالفتح حاضرة بالأندلس وكورة بإفريقية. كثرة الأشجار متدفقة الأنهار تشبه مدينة دمشق، انظر ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص348. ولعلها غلطة ناسخ.

(4) ابن عذارى، البيان المغرب، ج1، ص142-143.

(5) هو أبو القاسم حماس بن مروان بن سماك الهمداني، الفقيه الزاهد، كان يقضي بين الناس دون أجر توفي سنة (303هـ)، انظر النباهي، تاريخ قضاة الأندلس، ص32.

(6) النويري، نهاية الارب، ج2، ص145.

(7) الكندي، الولاة والقضاة، ص512. ابن حجر العسقلاني، رفع الاصر عن قضاة مصر، ج1، ص152.

أصبح كالمحجور عليه⁽¹⁾.

خامساً: النظر فيما عجز عنه الناظرون في الحسبة في المصالح العامة

وذلك كالمجاهرة بمنكر ضعف عن دفعه، والتعدي في طريق عجز عن منعه، والتحقيق في حق لم يقدر على ردّه، فيتدخل هنا والي المظالم من أجل أخذ القائمين به بحق الله، ويأمر بحملهم على موجهه⁽²⁾ وبمعنى آخر فإن والي المظالم له أن يتدخل في أصل الموضوع لأن مهمة المحتسب أدخل في الإدارة منها في القضاء، لذلك، جاز لوالي المظالم أن يقوم مقام المحتسب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أما أمور الأحكام الصادرة عن القضاء، فلا يحق له - أي والي المظالم - البحث فيها، لأن الاجتهاد لا ينقض بمثله⁽³⁾.

وهذا القسم من مهمات ولاية المظالم، لا يتوقف نظرهم فيه على ورود دعوة مسبقة من متظلم، بل عليهم أن ينظروه متى علموا به بأي طريق.

فكان الخليفة المنصور عندما يرفع إليه أصحاب خبرة أن أسعار الحبوب وكل ما يؤكل قد ارتفعت، يتابع موضوعها مع المحتسبين، حتى تعود كما كانت⁽⁴⁾، ولما علم الخليفة المأمون أن التجار يظلمون ضعفاء الناس في الكيل،

(1) الكندي، الولاية والقضاة، ص584.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص155. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص63. النويري، نهاية الارب، ج6، ص273. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص45-46.

(3) ظافر القاسمي، ولاية، ص73.

(4) الطبري، تاريخ، ج8، ص70. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج5، ص222. الاربلي، خلاصة الذهب، ص61-62.

أمر التجار أن يُغيروا مكايكهم⁽¹⁾ بالقفيز⁽²⁾ الذي يسع ثمانية مكايك، وصيّ في وسطه عموداً سمّاه الملجم⁽³⁾.

سادساً: مراعاة العبادات الظاهرة

ينظر والي المظالم في العبادات الظاهرة، كالجمع والأعياد والحج والجهاد، خوفاً من التقصير فيها، أو الإخلال بشروطها، فإن حقوق الله سبحانه وتعالى أولى أن تستوفي، وفروضة أحق أن تؤدي كما أراد⁽⁴⁾.

ويذكر ظافر القاسمي⁽⁵⁾ أن هذا الاختصاص، إذا أخذ على إطلاقه، يعتبر متداخلاً مع اختصاص المحتسب، لذلك، لابد من صرف أحكام هذا البند إلى ذوي النفوذ الواسع، والقدر الخطير. فعندما يدّعي رجل من البصرة النبوة، حُمِلَ إلى المأمون موثقاً بالحديد⁽⁶⁾، ويذكر الصابي⁽⁷⁾، أن الوزير ابن الفرات أمر جماعة من القوّاد بالطواف ليلاً والقبض على أهل الدّعارة واللصوص، وفي سنة (302هـ-914م) أمر الوزير علي بن عيسى أثناء جلوسه للمظالم بإحضار رجل يدّعي النبوة⁽⁸⁾، وبعد أن ناظره بحضرة الفقهاء والقضاة أمر بضربه وحبسه في

(1) المكايك: جمع مكوك، وهو مكيال معروف لأهل العراق وهو صاع ونصف والمكوك يعادل ثلاث كيلجات والكيجا: مكيال أصغر من المكوك، انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة مكك.

(2) القفيز: وحدة كيل أقدم رواية مؤكدة عن هذا المكيال تتعلق بقفيز الحجاج بن يوسف الثقفي وممقتضاها كان القفيز يساوي صاع النبي أي يساوي 4.2125 لتر أنظر هنتس، المكاكيل والأوزان الإسلامية، ص66.

(3) ابن طيفور، بغداد، ص19.

(4) الماوردي، المصدر نفسه، ص155-156. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص63. النويري، نهاية العرب، ج6، ص273. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص46.

(5) ظافر القاسمي، ولاية، ص74.

(6) المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص28-29.

(7) الصابي، الوزراء، ص28.

(8) هو أحمد بن عبد الرحيم الأصبهاني، من مدينة أصبهان أدعى النبوة في عهد الخليفة المقتدر بالله، انظر إحسان عباس، شذرات من كتب مفقوده، ص36.

سابعاً: النظر بين المتشاجرين والحكم بين المتنازعين

وهذا الاختصاص من العمومية، بحيث يجعل من والي المظالم صاحب اختصاص عام في القضاء، إذا ما تقدم إليه المتقاضون، ويجب على والي المظالم وهو يباشر هذا الاختصاص القضائي ألا يخرج في النظر بينهما عن موجب الحق ومقتضاه، ولا يسوغ أن يحكم بينهما إلا بما يحكم به الحكام والقضاة⁽²⁾ فقد نظر وزير المقتدر، أبو الحسن بن الفرات سنة (298هـ-1910م) في الخصومة التي وقعت بين اثنين، بشأن دكاكين في الكرخ وحكم فيها⁽³⁾.

ويبدو للوهلة الأولى أن هناك غموضاً في هذا الاختصاص، إذ كيف يجوز لوالي المظالم أن يقضي بين المتشاجرين والمتنازعين في الوقت الذي يوجد فيه القاضي العادي والذي لا تخرج وظيفته عن النظر بين المتشاجرين والحكم بين المتنازعين؟ ويُجيب عن ذلك، ابن الأعرج بقوله⁽⁴⁾: إن للنّاظر في المظالم حسب ما يقتزن بالدعوى مما يقويها أو يضعفها وبحسب تحددها عن أمور سياسية ليس للقاضي أن يباشرها ويصرفها. ويبدو كذلك أن الماوردي أحس بأن هناك غموضاً في هذا الاختصاص، وهذا جعله يبين بعد ذكر هذا الاختصاص مباشرة الفرق بين ولاية المظالم والقضاة، جاعلاً هذا الفرق من عشرة أوجه، كلّها

(1) إحسان عباس، شذرات من كتب مفقودة، ص36.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص156. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص63. النويري، نهاية الارب، ج6، ص274. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص46.

(3) الصابي، الوزراء، ص161-162.

(4) ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص46.

ومما تقدم، يتضح لنا مدى اتساع نطاق دائرة ديوان المظالم، ومدى ما كان لوالي المظالم من قوة يد، ونفاذ كلمة، وكذلك مدى اهتمام الدولة العربية الإسلامية بها خلال عصورها المختلفة، أو على أقل تقدير حتى منتصف القرن الخامس الهجري/العاشر الميلادي (450هـ/1158م) تاريخ وفاة الماوردي الذي ذكر ما كان واقعاً فعلاً، واستمر العمل به حتى تاريخ وفاته، وأيده في ذلك أبو يعلى الفراء في ذات القرن، وكرّرها بأقسامها العشرة النويري في كتابه نهاية الأرب، في القرن الثامن الهجري، وابن الأعرج في كتابه تحرير السلوك، في القرن العاشر الهجري.

وقد جاءت هذه الاختصاصات عامة تواجه صور الظلم كافة أيّاً كان مصدرها ونوعها.

ويتضح لنا بعد استعراض هذه الاختصاصات أنها تشتمل على عدّة جوانب دينية وقضائية وإدارية، ففي الجانب الديني، تختص بمراعاة استيفاء حقوق الله سبحانه وتعالى من العبادات الظاهرة، كالجمع والأعياد والحج والجهاد والأوقاف الخيرية، وأما الوظائف القضائية، فمنها ما يشبه اختصاص القضاء العادي، كالنظر بين المتشاجرين والحكم بين المتنازعين، والنظر في الوقوف الخاصة إذا ما تظلم أهلها، ورد ما اغتصبه ولاية الجور من أموال الرعية وضياعها.

وأما ما يشبه القضاء الإداري، فيشمل: تعدي الولاية على الرعية، وجور العمال فيما يجبونه من أموال، وتظلم المسترزقة من نقص أرزاقهم أو تأخرها

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص 156-157. أبو يعلى الفراء، المصدر نفسه، ص 63-67.

عنهم، وإجحاف النظر بهم.

وأما الوظائف الإدارية فتشمل: تنفيذ ما عجز القضاء العادي عن تنفيذه، لعلو مكانه المحكوم عليه، والنظر فيها عجز عنه الناظرون في الحسبة في المصالح العامة.

الاختصاص النوعي لديوان المظالم

يجوز أن يشمل نظر ولاية المظالم جميع ما يرفع إليهم من ظلمات، ويجوز أن يختص كل منهم بنوع ما من الأنواع، والاختصاص جائز في هذا المجال كما هو جائز ومُتبع في القضاء العادي⁽¹⁾. وفي جواز التخصيص، يقول الماوردي⁽²⁾ أن من شروط الناظر فيها أن يكون جليل القدر، نافذ الأمر، عظيم الهيبة، إذا كان نظره في المظالم عاماً، أما إذا اقتصر نظره على تنفيذ ما عجز القضاة عن تنفيذه، وإمضاء ما قصرت يدهم عن إمضائه، جاز أن يكون دون هذه الرتبة في القدر والخطر، بعد أن لا تأخذه في الحق لومة لائم، ولا يستشفه الطمع إلى رشوة.

إن قول الماوردي: إذا كان نظره في المظالم عاماً، وقوله: فإن اقتصر به على تنفيذ ما عجز القضاة عن تنفيذه، وإمضاء ما قصدت يدهم عن إمضائه، يدلان دلالة واضحة على أن بعض ولاية المظالم يكون نظره فيها شاملاً وعماماً لجميع أنواعها، وبعضهم يقتصر نظره على أنواع خاصة منها.

وإلى جواز التخصيص يشير جورجى زيدان⁽³⁾، فيقول: إن بعض الخلفاء

(1) انظر ابن قدامة، المغنى، ج9، ص105-106.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص148.

(3) جورجى زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، ج1، ص242.

كان يقسم المظالم إلى فروع، بعضها لنظر مظالم الجند، وبعضها لنظر مظالم العمال وغير ذلك، ويشير أحمد الديواني⁽¹⁾ إلى أن هذا التخصيص بدأ بالخليفة عمر بن عبد العزيز، الذي خصص لها قضاة معينين، ينظرون في قضايا الأفراد والجماعات على الولاة وعمال الخراج وكتاب الدواوين وقضايا الجند.

بالرغم من عثورنا على إشارة تُفيد وجود صاحب مظالم العسكر⁽²⁾، فإنه لا يفهم منها وجود قاضٍ متخصص لذلك، وإنما هو قاضٍ عادي يرافق الجيش لحل خصوماته، وقول المأمون لأخيه المعتصم يظهر لنا هذا جلياً: "إنك تشخص في هذا العسكر وفيه أوباش الناس وجندٌ وعجمٌ وأخلاقٌ من الرعية، ولا بد لعسرك من صاحب مظالم يكون فيه لينظر في أمور الناس"⁽³⁾.

ويذكر الصابي⁽⁴⁾، أن الخليفة المعتضد قسم المظالم إلى قسمين: عامة وإسنادها لوزير عبيد الله بن سليمان، وخاصةً أسندها لمولاه بدر.

ومن هنا فإن من يتصفح مهمة ولاة المظالم ويطلع عليها عن كثب، يرى أن التخصص فيها يكاد يكون ضرورة من الضرورات، إذ لا يستطيع والي المظالم بفرده أن يقوم بكل ما هو مطلوب منه النظر فيه، كتصفح سير الولاة والعمال، ومراجعة أعمال كتاب الدواوين، وما إلى ذلك من مهمات والي المظالم التي مرّت بنا فيما تقدم، ويضاف إلى هذا كثرة أعمال ولاة المظالم، مشقة، تنوع العمل واختلاف متطلباته، فأعمال كتاب الدواوين وحساباتهم - على

(1) أحمد الديواني، السلطة القضائية، ص 49.

(2) الجبري، المجلس الصالح، ج 3، ص 50. ابن حجر العسقلاني، رفع الأصر عن قضاة مصر، ج 1، ص 60-61.

(3) الجبري، المجلس الصالح، ج 3، ص 50. ابن حجر العسقلاني، رفع الأصر عن قضاة مصر، ج 1، ص 60-61.

(4) الصابي، الوزراء، ص 27. متر، الحضارة الإسلامية، ج 1، ص 414.

سبل المثل - لا يعرفها إلا صاحب خبرة بالحساب، ومعرفة تامة بالإيرادات والنفقات.

وكذلك عمل الجباة لابد لمتوليها أن يكون عارفاً بمقادير الجباية ومواعيد تحصيلها وتسليمها معرفة تامة ودقيقة⁽¹⁾.

وهذا الشأن في باقي مهام ولاية المظالم، لهذا كله، صار مجال التخصص فيما ينظره والي المظالم ضرورة من الضرورات، ولكن يجب أن يكون هذا واضحاً تماماً ومنصوصاً عليه في عهد التقليد أو التولية⁽²⁾.

(1) انظر ابن أبي الربيع، سلوك الممالك، ص 99-101. التنوخي، الفرج بعد الشدة، ص 167-171. ابن

الجوزي، المنتظم، ج 11، ص 8-9.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص 148.

الفصل الرابع

علاقة ديوان المظالم بالولايات الدينية

الولايات الدينية كثيرة ومتعددة، وهي تقل وتكثر تبعاً لضيق البلاد أو اتساعها، وجميع هذه الولايات هي في الأصل ولايات شرعية ومناصب دينية، وتهدف كلّها إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكان الرسول ﷺ يتولّى جميع ما يتعلق بولاية الأمور، ويولّي في الأماكن البعيدة عنه، فمن عدل في ولاية من هذه الولايات فساسها بعلم وعدل، وأطاع الله ورسوله ﷺ، فهو من الأبرار الصالحين، وأي من ظلم وعمل فيها بجهل فهو من الفجار الظالمين⁽¹⁾. قال تعالى: "إن الأبرار لفي نعيم وإن الفجار لفي جحيم"⁽²⁾.

وسوف نقتصر في هذه الدراسة على الولايات التي لها علاقة مباشرة بالمظام، وهذه الولايات: ولاية الخلافة الكبرى، وولاية الوزارة، وولاية الإمارة على البلاد، وولاية القضاء، وولاية الحسبة، وولاية الشرطة، وولاية البريد، وولاية الحجابة.

المظام ومؤسسة الخلافة

هي الولاية الكبرى التي تصدر عنها جميع ولايات الدولة، لعموم نظرها وتصرّفها في سائر الأمور الدينية والدنيوية، ويعرّفها الماوردي⁽³⁾: أنها خلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا. بمعنى أن الخليفة لا يعدو أن يكون رئيساً وسياسياً ينوب عن الرسول ﷺ، يجمع بين سلطتين: دينية، بوصفه إماماً للمسلمين يؤمهم في صلاتهم، ويسير بهم على تطبيق العدالة والإنصاف، ويحمي الدين ويذب عنه، ودنيوية؛ لأنه ينظر في مصالح المسلمين الدنيوية ويدافع عنها.

(1) انظر ابن تيمية، الحسبة في الإسلام، ص 13، 16، 27-28.

(2) سورة الانفطار، آية 14.

(3) الماوردي، المصدر نفسه، ص 29. ابو يعلى افرأء، المصدر نفسه، ص 40. ابن خلدون، المقدمة، ص 241.

أما واجبات الخليفة وحقوقه فيلزمه من أمور الأمة عدة أشياء:

الأول: حفظ الدين على الأمور التي أجمع عليها سلف الأمة. فإذا خالف ذو شبهة عنه بيّن له الحجة وأوضح له الصواب، وأخذه لما يلزمه من الحقوق والحدود، ليكون الدين محروساً من خللٍ ممنوعاً من الزلل.

الثاني: تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام بينهم حتى يظهر الحق، فلا يتعدى ظالم ولا يضعف مظلومٌ.

الثالث: إقامة الحدود لتُصان محارم الله تعالى عن الانتهاك، وتحفظ حقوق عبادة من إتلافٍ واستهلاك.

الرابع: حماية البلاد، والدفاع عن الممتلكات، ليتصرف الناس في المعاش وينتشروا في الأسفار آمنين من تغرير بنفس أو مال.

الخامس: تحصين الثغور بالعدّة المانعة والقوة المانعة، حتى لا تظفر الأعداء بثغرة ينتهكون بها مُحَرِّماً، ويسفكُون بها دمّاً لمسلم أو مُعاهداً.

السادس: جهاد من عاند الإسلام بعد الدعوة، حتى يُسلم أو يدخل في الدّمة.

السابع: استكفاء الأمناء وتقليد النُصحاء فيما يُفوض إليهم من الأعمال، ويوكل إليهم من الأموال، لتكون الأعمال مضبوطة والأموال محوطة.

الثامن: أن يباشر الاطلاع على الأمور وتصفّح الأحوال، ليهتم بسياسة الأمة وحراسة المِلَّة، ولا يُعوّل على التفويض تشاغلاً بلذّة أو عبادة، فقد يخون الأمين ويغشّ الناصح.

التاسع: جباية الفيء والصدقات على ما أوجبه الشرع، نصاً واجتهاداً من غير ظلم.

العاشر: تقدير الرواتب وما يستحق لبيت المال من غير سرف ولا تقصير فيه، ودفعة في وقت لا تقديم فيه ولا تأخير⁽¹⁾.

أما علاقة الخلافة بالمظالم، فهناك تشابه كبير بينهما؛ لأن والي الإمامة الكبرى، أي الخليفة هو الحاكم والقاضي ووالي المظالم معاً؛ لأن ولايته عامة تدرج في ضمنها باقي الولايات، بل هي أهم الولايات كلها وأجلها، وولاية المظالم كغيرها من الولايات الأخرى مُتَفَرِّعة عنها وداخله فيها لعموم نظرها وتصرفها في سائر أمور المسلمين الدينية منها والدنيوية⁽²⁾. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الشروط الواجب توافرها في الخليفة هي نفسها الواجب توافرها في والي المظالم، باستثناء النسب القرشي، وقد مر بنا في الفصل الأول أن معظم الخلفاء العباسيين في أثناء فترة البحث جلسوا للمظالم بأنفسهم.

أما أوجه الاختلاف بين الولايتين، فهي: أن ولاية الخلافة أقدم من ولاية المظالم، فبينما لم يستغنِ الناس عن منصب الخلافة، فقد استغنوا عن ولاية المظالم رداً عن الزمن، يوم كان الوازع الديني بين الناس قوياً، ولم يحتاجوا إليها إلا بعد أن تجاهر الناس بالظلم والتغالب، ولم يكفهم زواجر العظمة عن التمانع والتجاذب، لاسيما أصحاب الجاه والقوة⁽³⁾، كما أن ولاية الخلافة أوسع مجالاً من ولاية المظالم، بل إن عمل والي المظالم، ليس إلا جزءاً يسيراً مما هو مطلوب من الخليفة، فالخليفة مسؤول عن تعيين الولاة والعَمَّال وعزلهم، وكل ما يتعلق

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص51-52. أبو يعلى افرء، المصدر نفسه، ص11-12.

(2) الونشريشي، الولايات، ص1. ابن خلدون، المقدمة، ص242.

(3) انظر الماوردي، المصدر نفسه، ص149. أبو يعلى افرء، المصدر نفسه، ص59.

بأمور الدولة، وهو وإن كان - الخليفة - يعتمد على غيره من الولاة والعَمال في تصريف الأمور، إلا أن مرجع كافة الأمور إليه، أما والي المظالم فمهمته محصورة بالنظر في المظالم وردّها، بل إن بعض ولاة المظالم كان يشاور الخليفة قبل أن يصدر حكمه برد مظلمة، كما فعل الوزير علي بن عيسى، الذي كان كثيراً ما يشاور الخليفة المقتدر لاسيما في القضايا المهمة⁽¹⁾.

وما فعل علي بن عيسى هذا إلا خوفاً من عزله ومصادرته، من قبل الخليفة لاسيما، وإن العزل والمصادرة من سمات الخليفة المقتدر.

المظالم والوزارة

تقسم الوزارة إلى قسمين مطلقة ومقيدة، فالمطلقة تسمى وزارة التفويض، والمقيدة وزارة التنفيذ⁽²⁾، ووزارة التفويض هي أن يستوزر الخليفة رجلاً يفوض إليه تدبير أمور الدولة براية، ويمضيها على اجتهاده⁽³⁾، وهي جائزة شرعاً لقوله تعالى على لسان نبيه موسى عليه السلام: "واجعل لي وزيراً من أهلي هارون أخي أشدّ به أزري وأشركه في أمري"⁽⁴⁾.

فإذا جازت الوزارة في النبوة، فهي في الإمامة أجوز، لأن الإمام لا يستطيع وحده أن يدبر شؤون الدولة منفرداً، لذلك وجب عليه أن يعين من يساعده في تسيير الأمور⁽⁵⁾.

(1) انظر عريب، صلة تاريخ الطبري، ص 44. التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 8، ص 129-130. الصايي، رسوم دار الخلافة، ص 67-68.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص 61. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 13.

(3) الماوردي، المصدر نفسه، ص 61. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 13. انظر الثعالبي، تحفة الوزراء، ص 75.

(4) سورة طه، آية 29.

(5) الماوردي، المصدر نفسه، ص 62. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 13.

ويشترط في وزير التفويض نفس الشروط المعتمدة في الإمامة ما عدا النسب القرشي؛ لأن عموم الاجتهاد يحتاج إلى ذلك، فافتضى أن يكون على صفات المجتهدين، بل هو يزيد على شروط الإمامة بأن يكون من أهل الكفاية فيما وكل إليه من أمور، لاسيما في أمر الحرب والخراج⁽¹⁾.

وأما وزارة التنفيذ، فهي أقل شأنًا وأدنى مرتبة من وزارة التفويض، فالذي يتولى هذه الوزارة لا يشارك في رسم خطة الدولة، بل هو وسيط بين الخليفة وولاته ورعيته، يؤدي عنه ما أمر، وينفذ ما ذكر، ويمضي ما حكم، فهو ليس بوالٍ عليها ولا متقلدٍ لها⁽²⁾.

ويمكن التفريق بين هاتين بحسب اختصاص كل منهما بما يلي:-

أولاً: يجوز لوزير التفويض مباشرة الحكم والنظر في المظالم، وليس ذلك لوزير التنفيذ.

ثانياً: يجوز لوزير التفويض أن يستبد بتقليد الولاية، وليس ذلك لوزير التنفيذ.

ثالثاً: يجوز لوزير التفويض أن ينفرد بتسيير الجيوش وتدبير الحروب، وليس ذلك لوزير التنفيذ.

رابعاً: يجوز لوزير التفويض أن يتصرف في أموال بيت المال، يقبض ما يستحق ويدفع ما يجب فيه، وليس ذلك لوزير التنفيذ⁽³⁾.

أما علاقة الوزارة بالمظالم، فهي أنه يجوز لوزير التفويض دون وزير

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص 62. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 13. الونشريشي، الولايات، ص 2.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص 66. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 13.

(3) الماوردي، المصدر نفسه، ص 69. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 16.

التنفيذ النظر في المظالم بحكم ماله من عموم الولاية، شأنه في ذلك شأن الخليفة⁽¹⁾؛ لأنه ليس لوزير التنفيذ أن ينشئ حكماً، بل هو منفذٌ لأحكام غيره ممّن لهم عموم الولاية⁽²⁾.

وقد جاءت العلاقة بين الوزارة والمظالم من أن وزير التفويض هو في الوقت نفسه والٍ للمظالم، بحكم ماله من عموم الولاية إذا أراد أن ينظر هو في المظالم⁽³⁾.

المظالم والإمارة

تقسم الإمارة إلى قسمين: عامة وخاصة، والإمارة العامة تعقد عن اختيار، فتكون إمارة استكفاء، وقد تعقد عن اضطرار، فتكون إمارة استيلاء، ولكل واحدة من هذه الأقسام أحكام وشروط تميزها عن الأخرى، فإمارة الاستكفاء هي أن يفوض الخليفة إلى الأمير إمارة بلد أو إقليم ولاية عامة على جميع أهله، فيصير عام النظر في شؤونهم⁽⁴⁾. ويشتمل نظره فيه عادة على سبعة أمور:

أحدهما: النظر في تدبير الجيوش وترتيبهم في النواحي، وتقدير أرزاقهم، إلا أن يكون الخليفة قد قدّرها، فيدّرها عليهم.

الثاني: النظر في الأحكام وتقليد القضاة والحكام.

الثالث: جباية الخراج وقبض الصدقات وتقليد العمال فيها، وتفريق ما استحق منها.

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص 65. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 16.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص 66. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 15.

(3) الماوردي، المصدر نفسه، ص 148. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 16.

(4) الماوردي، المصدر نفسه، ص 72. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 17-18.

الرابع: إقامة الحدود في حق الله تعالى وحقوق الناس.

الخامس: الإمامة في الجمع والجماعات بنفسه أو يستخلف عليها.

السابع: تسيير الحجيج من عمله، ومن سلكه من غير أهله حتى يتوجهوا مُعانين عليه. وإذا كان هذا الإقليم ثغراً متاخماً للعدو يُضاف إليه واجباً آخر، هو جهاد من يليه من الأعداء، وتقسيم الغنائم بين المقاتلة، وأخذ خمسها لأهل الخمس⁽¹⁾.

وأما إمارة الاستيلاء، فهي أن يستولي الأمير بالقوة على بلاد يقلده الخليفة إمارتها ويفوض إليه تديرها وسياستها، فيكون الأمير باستيلائه مستبداً بالسياسة والتدبير⁽²⁾.

وكان لصاحب هذه الإمارة مطلق الحرية في التصرف في جميع شؤون ولايته، إلا أنه يجب عليه القيام بواجبات في مقابل إقرار الخليفة له على تلك الولاية وهي أن يلتزم بالطاعة للخليفة في الأمور الدينية، ومساعدة الخليفة ضد أعدائه، وأن يجمع الأموال المفروضة على الرعية⁽³⁾. فإن قام الوالي بهذه الواجبات، كان تقليده حتماً استدعاء لطاعته ودفعاً لمخالفته، وإن لم تكمل فيه شروط الاختيار، استتاب له الخليفة من تكاملت فيه جبراً، لما أعوز من شروطها في نفسه، فيصير التقليد للمستولى والتنفيذ من المستتاب⁽⁴⁾.

ازداد هذا النوع من الولاية حين ضعفت سلطة الخلافة المركزية ووهنت

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص72. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص18.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص73. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص18.

(3) صفاء حافظ، نظام الحكم، ص85.

(4) الماوردي، المصدر نفسه، ص77-78. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص22.

قبضتها على الأطراف. فكانت تولّى المتغلبين وتعترف بنفوذهم⁽¹⁾. فلمّا طلب خمارويه بن أحمد بن طولون الصلح على مال يبذله على ما في يده، كتب الخليفة المعتمد إليه بولايته هو وولده من بعده على مصر ثلاثين سنة⁽²⁾.

إنّما الإمارة الخاصة، فتقتصر اختصاصات صاحبها على تدبير الجيوش وسياسة الرعية وإمامة الناس في الصلاة، وتسيير قوافل الحج، أمّا تعيين القضاء والحكام وجباية الصدقات والخراج، فليست من ضمن اختصاصه. ولكنّ له أن يساعد من يتولى ذلك من القضاة والحكام والعمّال، إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك⁽³⁾.

ساد نظام الإمارة الخاصة في العصر العباسي الأول؛ لأنه كان يحق للخليفة الإشراف الكامل على الولايات، ولا يهيئ الفرصة لاستقلالها⁽⁴⁾.

وتكمن العلاقة بين المظالم والإمارة في أن لأصحاب الإمارة العامة (أمير الاستكفاء وأمير الاستيلاء) النظر في المظالم بما لهم من عموم الولاية في البلد أو الإقليم الذين ولّو أو استولوا عليه، وبما لهم من حق النظر في الأحكام وتقليد القضاة والحكام⁽⁵⁾، بينما لا يجوز ذلك لأصحاب الإمارة الخاصة؛ لأنّ نظرهم في المظالم مقصور على ما نفذت فيه الأحكام وأمضاه القضاة والحكام، معونة منهم للمحق على المبطل وانتزاعاً للمحق من المعترف والتناصف، فإن كانت المظالم ممّا تستأنف فيها الأحكام ويبتدأ فيها القضاء، مُنِع منه هذا الأمير؛ لأنّه

(1) صفاء حافظ، نظام الحكم، ص 85.

(2) الطبري، تاريخ، ج 11، ص 38-39.

(3) الماوردي، المصدر نفسه، ص 74-75. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 20.

(4) صفاء حافظ، نظام الحكم، ص 82.

(5) الماوردي، المصدر نفسه، ص 75. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 17-18.

من الأحكام التي لم يتضمَّنْها عقد إمارته وردَّهم إلى حاكم بلده، فإن نفذ حكمه لأحدهم بحق قام باستيفائه إن ضعف عنه الحاكم، أمَّا إذا لم يكن في نفس بلده حاكم، عدَّل بها إلى أقرب الحكَّام المجاورين لبلده إن لم يلحقها إليه مشقة، فإن لحقت لم يكلفها ذلك، واستأمر الخليفة فيما تنازعا ونفذ حكمه فيه⁽¹⁾.

المظالم والقضاء

وجدت نواة القضاء⁽²⁾ عند العرب في الجاهلية، فكان شيخ القبيلة يحكم بين أفرادها وفق التقاليد والعادات، فلما نزلت الشريعة الإسلامية مفصلة الأحكام في أمور الدين والدنيا، أصبح الرسول ﷺ هو الحكم الفيصل بين المسلمين، فهو قاضيهم الوحيد "إذ أن كل شجار أو حدث يخاف فسادَه، فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد رسول الله"⁽³⁾.

ومصادر القضاء في زمن الرسول ﷺ القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والاجتهاد⁽⁴⁾، ويستدل على ذلك من قول الرسول ﷺ لمعاذ بن جبل رضي الله عنه، حيث بعثه إلى اليمن والياً: "... بم تحكِّم؟ قال: بكتاب الله، قال: فإن لم تجد؟ بسنة رسول الله. قال: فإن لم تجد؟ قال: اجتهد برأيي، فقال رسول الله ﷺ:

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص 75. ابو يعلى افرأ، المصدر نفسه، ص 20.

(2) القضاء في اللغة هو إبرام الأمر والفراغ منه، انظر ابن الأخوة، معالم القربة، ص 200. ويذكر الصنعاني أن القضاء في الشرع هو الولاية المعروفة وهو في اللغة مشترك بين أحكام الشيء والفراغ منه، ومنه فقضاهن سبع سموات، ومعنى إمضاء الامر، منه وقضينا إلى بني إسرائيل، ومعنى الختم والإلزام، ومنه: وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه، وفي الشرع إلزام ذي الولاية بعد الترافع، وقيل هو الإكراه، بحكم الشرع في الوقائع الخاصة لمعين أو جهة، والمراد بالجهة كالحكم لبيت المال أو عليه، انظر سُبُل السلام، ج 4، ص 115.

(3) ابن هشام، السيرة، ج 1، ص 341-342.

(4) ابن سعد، الطبقات، ج 2، ص 347-348.

الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسوله⁽¹⁾.

ولما تولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه الخلافة، فصل القضاء لضرورات سياسية وحضارية أملت ظروف اتساع الدولة العربية الإسلامية، وبذلك، استقل القضاء عن الولاية، فعين أبا الدرداء قاضياً على المدينة، وشريحاً الكندي على الكوفة وعلى مصر عثمان بن أبي العاص، وأعطى قضاء البصرة أبا موسى الأشعري، وقد زوده كتابه الشهير الذي يعد مصدراً مهماً من مصادر التشريع والأحكام، يرجع إليه القضاة ويستقي منه الفقهاء أحكامهم⁽²⁾.

واستمر القضاء في العصر الأموي كما كان عليه في العصر الراشدي، من حيث شروطه وطرق إثباته واستنباطه أحكامه من الكتاب والسنة أو الإجماع أو يجتهد في الحكم اجتهاداً⁽³⁾.

واهتم العباسيون منذ بداية دولتهم بالقضاء اهتماماً كبيراً، فقد حرص الخلفاء على اختيار القضاة، وتعيينهم في الأقاليم، كما كانوا يتابعون أعمالهم وأحكامهم عن طريق أصحاب البريد⁽⁴⁾.

وأبرز ظاهرة قضائية ظهرت في العصر العباسي، كانت في عهد الخليفة هارون الرشيد، وهي استحداث منصب قاضي القضاة، فكان صاحب هذا المنصب يقيم في حاضرة الخلافة، ويتولى النظر في أحوال القضاة في أنحاء الدولة،

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص132.

(2) انظر وكيع، أخبار القضاة، ج1، ص283-284.

(3) حسن إبراهيم حسن، تاريخ، ج1، ص488.

(4) الطبري، تاريخ، ج8، ص70. ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص341-342. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج5، ص222. صفاء حافظ، نظام الحكم، ص215.

كتقليد القضاة وعزلهم، والتأكد من كفايتهم، ومتابعة أحكامهم وأعمالهم⁽¹⁾.

أما اختصاصات القاضي وواجباته في الحكم الإسلامي، فكانت ضيقة، ثم اتسعت بمرور الزمن، وبلغت أوجها في العصر العباسي⁽²⁾، وأهم هذه الواجبات: الفصل في المنازعات وقطع التشاجر والخصومات، واستيفاء الحقوق ممن مطل بها وإيصالها إلى مستحقيها بعد ثبوت استحقاقها من أحد وجهين: إقرار، أو بينة: وثبوت الولاية على من كان ممنوع التصرف بجنون أو صغر والحجر على من يرى الحجر لسفهه، والنظر في الأوقاف بحفظ أصولها وتنمية فروعها، والقبض عليها وصرفها في سبيلها، وتنفيذ الوصايا على شروط الموصى فيها أباحه الشرع، وتزويج الأيامي للأكفاء إذا عدم الأولياء ودُعِين إلى النكاح، وإقامة الحدود على مستحقيها، والنظر في مصالح عمله من الكف عن التعدي في الطرقات والأفنية، وإخراج ما لا يستحق من الأجنحة والأبنية.

وكذلك تصفح شهوده وأمنائه واختيار النائبين عنه من خلفائه في إقرارهم والتعويل عليهم مع ظهور السلامة والاستقامة، وصرفهم والاستبدال بهم مع ظهور الجرح والتعديل والخيانة. والتسوية في الحكم بين القوي والضعيف، والعدل في القضاء بين الشريف والمشروف، ولا يتبع هواه في الحكم⁽³⁾.

أما الشروط الواجب توافرها فيمن يتولى القضاء، فهي أن يكون مسلماً بالغاً عاقلًا عالمًا عدلاً، حرًا، سالم الحواس، ذكرًا⁽⁴⁾.

(1) صفاء حافظ، نظام الحكم، ص215.

(2) محمد أبو فارس، القضاء في الإسلام، ص78.

(3) الماوردي، المصدر نفسه، ص138-139. أبو يعلى أفرأ، المصدر نفسه، ص49-50.

(4) انظر الماوردي، المصدر نفسه، ص129-131. أبو يعلى أفرأ، المصدر نفسه، ص44-45. ابن رضوان، الشهب اللامعة، ص323-324.

وأما علاقة المظالم بالقضاء، فتعدّ ولاية القضاء أصل ولايتي المظالم والحسبة، فعندما عجز القضاة العاديون عن تنفيذ بعض أحكامهم أو إصدارها في حق ذوي الجاه والسلطان، أنشئ ديوان المظالم لتنفيذ مثل ذلك.

ولكي تظهر لنا العلاقة بين القضاء والمظالم جلية واضحة، لابد لنا من تبيان أوجه الشبه والاختلاف بين الولايتين.

إن أوجه الشبه بين ولايتي المظالم والقضاء كثيرة، بل يمكن لنا القول: إنهما متشابهتان تقريباً، ولا فرق بينهما إلا في بعض الأمور التي ستظهر جلياً عندما نبحث أوجه الاختلاف بينهما بعد ذلك، فهما سلطة قضائية، الهدف منها إظهار الحقوق وردّها إلى أهلها، كما يجوز لكلا القاضيين أن يُصدر حكماً فيما يرفع إليه من الدعاوى، وأن يستخدم الطرائق التي توصله إلى الحق مستعيناً بأهل الرأي، كما أن مجلس حكم كل منهما يشبه مجلس الآخر إلى حد كبير، إذ يضم مجلساهما الكتاب والأعوان والفقهاء⁽¹⁾.

وهما متفقان كذلك أو متشابهان في الاختصاص الزماني والمكاني والنوعي لنظر المظالم التي ترد إلى كلا الولايتين، إذ يجوز لكل منهما أن يخصص زمناً معيناً ينظر فيما يرد إليه من دعاوى ومخاصمات، ويجوز أن يقتصر نظر كل الولايتين على مكان أو بلد معين لا يتجاوز غيره، أو على نوع من الدعاوى لا يتعداه⁽²⁾، ومن أوجه الشبه بينهما كذلك، أن مكان نظر كل منهما كان في أول

(1) عن مجلس حكم المظالم انظر ص 41-43، وعن مجلس الحكم عن القضاة، انظر صفاء حافظ، نظام الحكم، ص 226-228.

(2) انظر أحمد المومني، قضاء، ص 135-141.

الأمر المسجد، ثم تدرج الأمر إلى أن أصبح لكل منهما مكان مخصص به⁽¹⁾، كما أن القاضي العادي كان ينظر في بعض الأوقات في المظالم، وكان قاضي القضاة هو نفسه الذي ينظر في المظالم⁽²⁾.

أما أوجه الخلاف بين القضاء والمظالم، فتنحصر فيما يلي:

1- أن المظالم أعلى رتبة من القضاء، ذلك أن النظر في المظالم موضوع لما عجز عنه القضاء، بل لناظر المظالم أن ينظر في مظالم الناس من القضاة أنفسهم، ولهذا يجوز لناظر المظالم أن يأمر القاضي بالنظر في قضية ما، بينما لا يجوز ذلك للقاضي، ولهذا، اشترط في والي المظالم أن يتصف بسطوة الحماية إلى جانب نصفه القضاة⁽³⁾.

2- أن ناظر المظالم أوسع مجالاً في نظره من القاضي⁽⁴⁾، إذ لناظر المظالم أن ينظر في المظالم ولو لم يقدم أصحابها دعاوى بشأنها، كتصفّح سير الولاة والعَمّال، وتدقيق حسابات كتّاب الدواوين، ومراقبة الأوقاف العامة، والعبادات الظاهرة، وهذا ليس للقاضي الذي يتقيد في كشف الأسباب وثبوت الحق بأدلة محددة.

3- لوالي المظالم الحق في استعمال السياسة⁽⁵⁾، لمعرفة وجه الحق فيما ينظره

(1) انظر ابن حيون التميمي، دعائم الإسلام، ج2، ص532. الخفاف، أدب القاضي، ص53-59. صفاء حافظ، نظام الحكم، ص225.

(2) متز، الحضارة الإسلامية، ج1، ص409.

(3) الماوردي، المصدر نفسه، ص156. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص63. النويري، نهاية الأرب، ج6، ص274. الونشريشي، الولايات، ص29.

(4) الماوردي، المصدر نفسه، ص156. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص63. النويري، نهاية الأرب، ج6، ص274. ابن رضوان، الشهب اللامعة، ص326. الونشريشي، الولايات، ص29.

(5) السياسة في اللغة: الأمر والنهي والتأديب، يقال سست الرعية، أمرتها ونهيتها، وفلان مجرب قد ساس وسييس عليه بمعنى ادب وأدب، ويقال ساس الأمر سياسة بمعنى قام به، والسياسة في الاصطلاح ما تدبر به شؤون البلد من القوانين والأنظمة، لتحقيق مصالح الناس في مختلف العصور، انظر الفيروز ابادي، القاموس المحيط، مادة (سوس)، وهي بمختلف ألوانها وصنوفها لا تخرج عن نوعين: سياسة ظالمة، لا ترد حقاً ولا تنصف مظلوماً فالشرع يحرمها، وسياسة عادلة، تنصر المظلوم وتأدب الظالم فالشرع يوجب المسير بها، انظر ابن فرحون، تبصرة الحكام، ج2، ص132.

من خصومات الناس ومظالمهم، كما أن له الحق في الكشف عن أصحاب الجرائم، والحكم بالقرائن التي تظهر بها الحقوق، وكذلك، له الحق في تهديد الخصم إذا تبين له أنه مخطئ، أو ضربه وسؤاله عن أشياء تدل على صورة الحال، بينما لا يجوز مثل هذا كما يذكر الماوردي للقضاة العاديين⁽¹⁾.

على أن هذا الفرق بين الولايتين هو من الأمور المختلف فيها بين الفقهاء، إذا أنكر بعضهم هذا الفرق، وقال بتساوي الولايتين من حيث جواز استعمال السياسة⁽²⁾.

4- لوالي المظالم السلطة في تأديب من ظهر ظلمة، وأخذ من بان عدوانه بالتقويم والتهذيب، وليس ذلك من ضمن اختصاصات القاضي.

5- لوالي المظالم أن يؤجل الحكم بين الخصوم عند اشتباه أمرهم وغموض الحق؛ ليصل إلى أسباب وأحوال الخصوم الحقيقية، بينما ليس للقاضي إذا سأل أحد الخصوم الفصل والحكم أن يؤجل ذلك⁽³⁾.

6- أن من سلطة والي المظالم رد الخصوم إذا أعضلوا إلى وساطة الأمناء ليفصلوا بينهم صلحاً عن تراض، بحيث لا يتم ذلك إلا برضا

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص156. أبو يعلى أفرأء، المصدر نفسه، ص63. النويري، نهاية الأرب، ج6، ص274. ابن رضوان، الشهب اللامعة، ص326. الوثنيشي، الولايات، ص29.

(2) انظر ابن فرحون، تبصرة الحكام، ج2، ص143-141.

(3) الماوردي، المصدر نفسه، ص156. أبو يعلى أفرأء، المصدر نفسه، ص63. النويري، نهاية الأرب، ج6، ص274. ابن رضوان، الشهب اللامعة، ص326. الوثنيشي، ص29.

الخصمين⁽¹⁾، وهو أمر لا يملكه القاضي، ولا يسوغ له إثباته إلا إذا رضي طرفا الخصومة بهذا التصرف⁽²⁾، ومعنى آخر، فإن من سلطة والي المظالم أن يلزم المتنازعين التحكيم، وهو المقصود بقولهم (وساطة الأمناء)، وهذا الحق لم يمنح في التشريعات الحديثة إلا لقضاة الصلح في بعض القضايا اليسيرة، والتزام التحكيم هذا يعود تقديره إلى والي المظالم وحده، وفي حالات خاصة، هي حالات الإعضال والتباس وجه الحق عليه⁽³⁾، ويقول ابن فرحون في ذلك⁽⁴⁾: "وقواعد المذهب ومسائله تقتضي ذلك، وقد ذكر في آداب القاضي أن القاضي إذا خشى من تفاقم الأمر بإنفاذ الحكم بين الخصمين أو كان من أهل الفصل أو بينهما رحم سوى بينهما وأقامها وأمرهما بالصلح. وقد أقام سحنون⁽⁵⁾ رجلين من صالحين جيرانه من بيدي يديه وقال: استرا علي أنفسكما ولا تطلعان على سركما، ولابد من هذا كله في الوسائط. وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ردوا القضاء بين ذوي الأرحام حتى يصطلحوا فإن فصل القضاء وريث الضغائن".

7- لوالي المظالم أن يفسح ملازمة الخصمين إذا وضحت أمارات التجاحد،

- (1) الماوردي، المصدر نفسه، ص156. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص64. النويري، نهاية الأرب، ج6، ص275. الونشريشي، الولايات، ص29.
- (2) مصطفى الشكعة، معالم، ص98.
- (3) الماوردي، المصدر نفسه، ص156. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص64. النويري، نهاية الأرب، ج6، ص275. ابن رضوان، الشهب اللامعة، ص236. الونشريشي، الولايات، ص29. ظافر القاسمي، ولاية، ص75-76.
- (4) ابن فرحون، تبصرة الحكام، ج2، ص144. ابن الأزرق، بدائع السلك، ج2، ص137.
- (5) هو أبو سعيد عبدالله سحنون بن سعيد بن حبيب المعروف بسحنون، أصله شامي من حمص قدم أبوه سعيد في جند حمص، ولد سحنون سنة 160هـ. وهو أمل من أظهر علم المدينة بالمغرب، ولي القضاء بالمغرب من قبل الأمير أبو العباس أحمد بن الأغلب، فكان من قوة شخصيته أن نظر في الحسبة بعد أن كان النظر فيها للأمراء دون القضاء، انظر ابن ناجي، معالم الإيمان، ج2، ص77-104.

ويأذن في إلزام الكفالة فيما يسوغ فيه التكافل، حتى ينقاد الخصوم إلى التناصف ويتركوا التجاحد والتكاذب، وهذا ليس للقضاة⁽¹⁾.

8- لوالي المظالم أن يسمع من شهادات المستورين⁽²⁾ ما يخرج عن عُرف القاضي الذي لا يسمع إلاّ الشاهد العدل، وفي نفس الموضوع⁽³⁾.

9- أن لوالي المظالم تحليل الشهود عند تشككه بهم إذا غيروا إيمانهم طوعاً، ويستكثر من عددهم؛ لكي يزول ما لديه من شك، ويبعد عنه الارتباب، وهذا لا يملكه القاضي⁽⁴⁾.

10- لوالي المظالم الحق في استدعاء الشهود وسؤالهم عمّا عندهم، وهذا ليس للقاضي الذي يكلف المدعى إحضار بيّنة، ولا يسمعون البيّنة، إلا بعد سؤاله⁽⁵⁾.

وبعد عرض الفروق بين سلطات والي المظالم والقاضي نلمس منها حرية الحركة والتصرف التي يتمتع بها الأول دون الثاني، ليتمكن من تحقيق عدالة القانون؛ وليتمكن المجتمع الإسلامي من العيش في ظل الأمن والطمأنينة، بعيداً عن جور

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص156. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص64. النويري، نهاية الأرب، ج6، ص275. ابن رضوان، الشهب اللامعة، ص326. الوثريشي، الولايات، ص30.

(2) يقصد بالمستورين: الشهود الذين لا يقفون أمام القضاء أنظر مصطفى الشكعة، معالم، ص98.

(3) الماوردي، المصدر نفسه، ص156. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص64. النويري، نهاية الأرب، ج6، ص275. ابن رضوان، الشهب اللامعة، ص327. الوثريشي، الولايات، ص30.

(4) الماوردي، المصدر نفسه، ص156-157. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص64. النويري، نهاية الأرب، ج6، ص275. ابن رضوان، الشهب اللامعة، ص327. الوثريشي، الولايات، ص30. ابن خلدون، المقدمة، ص245.

(5) الماوردي، المصدر نفسه، ص157. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص64. النويري، نهاية الأرب، ج6، ص275. ابن رضوان، الشهب اللامعة، ص327. الوثريشي، الولايات، ص30.

القوى، وظلم الحاكم وعدوان السلطان⁽¹⁾.

ويقول الماوردي⁽²⁾، بعد ذكره لأوجه الخلاف العشرة بين ولاية المظالم والقضاة: إن ما عداهما متساويان وذلك في الأمور المشتركة بطبيعة الحال؛ لأن لوالي المظالم من الاختصاصات ما لا يملكه القاضي. إلا في الجرائم التي يصعب إثباتها بالطرق العادية، إذ يذكر أن من حق والي المظالم اللجوء إلى عدّة تدابير لانتزاع الاعتراف أو انتزاع الشهادة ليست من حق القاضي العادي. وهذه التدابير تسمى في المفهوم الحديث لقوانيني الأصول باسم: إجراءات تحفظية⁽³⁾. وهي مما لم تعرفه قوانين الأصول الوضعية إلا أخيراً. أمّا الإسلام، وتشريعاته فقد سبق العالم في هذا المضمار بأكثر من ألف عام⁽⁴⁾. ومن هذه التدابير:-

أولاً: إصدار الأمر بتقديم كفالة

وهي تدبير استثنائي يلجأ إليه والي المظالم عند الضرورة، وقد عرفت الدولة العربية الإسلامية في تشريعها الإسلامي ذلك، إذ يذكر الماوردي أن على والي المظالم أن ينظر في الدعوى، فإن كانت مالا في الذمة، كلّفه إقامة الكفيل⁽⁵⁾، وإن كانت عينا قائمة كالعقار حُجر عليه فيها حجراً لا يرتفع به حكم يده، ورد استغلالها إلى أمين يحفظه على مستحقه منها، فإن تطاولت المدة ووقع اليأس من

(1) مصطفى الشكعة، معالم، ص99.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص157. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص64. حمدي عبد المنعم، ديوان، ص214.

(3) ظافر القاسمي، ولاية، ص76-77.

(4) المرجع نفسه، ص77.

(5) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص158. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص65. النويري، نهاية الأرب، ج6، ص277. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص48.

حضور الشهود، جاز لوالي المظالم أن يسأل المدعى عليه عن دخول يده مع تجديد إرهابه، فإن الإمام مالكا بن أنس يرى في مثل هذا الحال سؤال المدعى عليه عن سبب دخول يده، وإن لم يره الإمام الشافعي وأبو حنيفة⁽¹⁾.

وللناظر في المظالم استعمال الجائز، ولا يلزم الاقتصار على الواجب، فإن أجاب بما يقطع التنازع أقصاه، وإلا فصل بينهما بمقتضى الشرع، وذلك حتى ينقاد الخصوم إلى التناصف، ويعدلوا عن التجاحد والتكاذب⁽²⁾.

ثانياً: الحجز الاحتياطي

وفي هذه الحالة، يذكر الماوردي⁽³⁾، إن كانت الدعوى عينا قائمة كالعقار حجر عليه فيها حجراً، لا يرتفع بها حكم يده. أي أن تبقى ملكيته قائمة إلى نهاية البت في الخصومة أو النزاع.

أوضحنا سابقاً أن الماوردي أورد التعبير نفسه فيما يتعلق بالكفالة ثم زاد عليه قوله: "ورد استغلالها إلى أمين يحفظه على مستحقه منهما، فإن تناولت المدّة وقع إلا ياس (اليأس) من حضور الشهود، جاز لوالي المظالم أن يسأل المدعى عليه عن دخول يده مع تجديد إرهابه"⁽⁴⁾.

(1) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص158. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص65. النويري، نهاية الأرب، ج6، ص277. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص48.

(2) الماوردي الأحكام السلطانية، ص159. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص65. النويري، نهاية الأرب، ج6، ص277. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص48-49.

(3) الماوردي الأحكام السلطانية، ص158. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص65. النويري، نهاية الأرب، ج6، ص277. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص48. ظافر القاسمي، ولاية، ص76-77.

(4) الماوردي، المصدر نفسه، ص158. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص65. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص48-49.

ثالثاً: تعيين أمين (حارس) قضائي على المال المحجور عليه

ويدخل ضمن سلطات والي المظالم كذلك "رد استغلال العقار المحجور إلى أمين، يحفظه على مستحقه منهما"⁽¹⁾. ويشير ظافر القاسمي⁽²⁾ إلى أن لفظة أمين الواردة عند علماء السياسة الشرعية، تعد أوقع وأبلغ من كلمة حارس التي تستخدم في القوانين الحالية الوضعية.

وبما أن هذين التدبيرين الأخيرين- الحجز الاحتياطي، والأمين أو الحارس القضائي- مؤديان لذلك، فقد تحفظ علماء السياسة الشرعية فيهما وقالوا: إن الحجر عليه فيها، وحفظ استغلالها مدة الكشف، والوساطة معتبرة بشواهد أحوالهما واجتهاد والي المظالم فيما يراه بينهما، إلى أن يثبت الحكم بينهما⁽³⁾.

رابعاً: التحقيق المحلي

لناظر المظالم أن يكشف عن الحال من جيران المالك ومن جيران المتنازعين فيه؛ ليتوصل من خلالهما إلى وضوح الحق، ومعرفة المبطل من المحق⁽⁴⁾، (الظالم والمظلوم) وهذا هو ما يسمى حديثاً بالتحقيق المحلي في العقارات التي لم يجر عليها التحديد والتحرير⁽⁵⁾.

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص158. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص65. النويري، نهاية الارب، ج6، ص277. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص48.

(2) ظافر القاسمي، ولاية، ص77.

(3) الماوردي، المصدر نفسه، ص158. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص68-69. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص57.

(4) الماوردي، المصدر نفسه، ص159. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص66. النويري، نهاية الارب، ج6، ص278. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص50.

(5) ظافر القاسمي، ولاية، ص77.

خامساً: الاستكتاب والتطبيق

وهي في قوة الدعوى، أي أن يكون مع المدعي خط المدعى عليه بما تتضمنه الدعوى، وفي هذه الحالة، على والي المظالم سؤال المدعى عليه عن هذا الخط، هل هو خطه أم لا؟ فلو اعترف بأنه خطه، يسأله بعد ذلك عن مضمونه، فإن اعترف صار مقراً وألزم حكم إقراره، وإن لم يعترف بصحته، فمن ولاية المظالم من حكم عليه بخطه إذا اعترف به، وإن لم يعترف بصحته، وجعل ذلك من شواهد الحقوق اعتباراً بالعرف⁽¹⁾.

ولكنَّ معظم الفقهاء - كما يذكر الماوردي - يرون أنه لا يجوز لوالي المظالم أن يحكم بمجرد الخط، حتى يعترف بصحة ما جاء فيه؛ لأن نظر المظالم لا يبيح من الأحكام ما حظره الشرع، ونظر المظالم فيه أن يرجع إلى ما يذكره من خطه، فإن كتبه ليقرضني وما أقرضني، أو ليدفع إليّ ثمن ما بعته وما دفع، فهذا ممّا يفعله الناس أحياناً، ونظر المظالم في مثله أن يستمل فيه من الإرهاب بحسب ما تشهد به الحال، وتقوى به الإمارة أي العلامة أو البينة، ثم يرد إلى الوساطة، فإن أفضت إلى الصلح، والا بيت القاضي الحكم بينهما بالتحالف⁽²⁾.

وإن أنكر الخط، فمن ولاية المظالم من يختبر الخط بخطوط سابقة له، ويطلب منه كتابة أمور عديدة بحيث لا يتصنع فيها، ثم يجمع بين الخطين، فإذا تشابها حكم به عليه، وهذا قول من يجعل اعترافه بالخط موجباً للحكم به⁽³⁾.

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص 159-160. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 67. النويري، نهاية الارب، ج 6، ص 278-279. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص 50.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص 160. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 66-67. النويري، نهاية الارب، ج 6، ص 279. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص 50.

(3) الماوردي، المصدر نفسه، ص 160. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 67. النويري، نهاية الارب، ج 6، ص 279. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص 51.

ويشير الماوردي⁽¹⁾ إلى أن ذلك لا يتخذ للحكم عليه، ولكن لإرهابه، وتكون الشبهة مع إنكاره للخط أضعف منها مع اعترافه به، وترفع الشبهة إن كان الخط منافياً لخطه ويعود الإرهاب على المدعي، ثم يردان إلى الوساطة، فإن أفضت الحال إلى الصلح، وإلا بت القاضي بينهما بالأيمان.

أما إذا كان الخط منسوباً إلى كاتبه، سئل عنه المدعي عليه قبل سؤال كاتبه، فإن اعترف بما فيه أخذ به، وإن لم يعترف يسأل عن كاتبه، فإن أنكره ضعفت الشبهة بإنكاره، وأرهب إن كان متهماً، ولم يرهب إن كان مأموناً، فإن اعترف به وبصحته صار شاهداً به على المدعي عليه، فيحكم عليه بشهادته إن كان عدلاً، ويقضي بالشاهد واليمين، إما مذهباً وإما سياسة، تقتضيها شواهد الحال، فإن لشواهد الحال في المظالم تأثيراً في اختلاف الأحكام، ولكل حال منها في الإرهاب حد لا يتجاوزه، تمييزاً بين الأحوال بمقتضى شواهد⁽²⁾.

المظالم والحسبة

الحسبة⁽³⁾، ولاية جليلة لا يقوم بها غير القوي الأمين، سمّي من يقوم بها المحتسب⁽⁴⁾، وقد وجدت الحسبة مع وجود الإسلام، فقد مارسها الرسول ﷺ ومن تبعه من الخلفاء، إلا أنها لم تكن ولاية مستقلة

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص160. أبو يعلى افرأء، المصدر نفسه، ص66-67. النويري، نهاية الارب، ج6، ص279. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص51.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص160. أبو يعلى افرأء، المصدر نفسه، ص67. النويري، نهاية الارب، ج6، ص280. ابن الأعرج، تحرير السلوك، ص52.

(3) الحسبة: مشتقة من الاحتساب، وتعني حسن التدبير، والمسارة طلب الأجر. انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة حسب. ودليل مشروعيتها يعود لقوله تعالى: ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر﴾، سورة آل عمران، آية 104.

(4) ابن طلحة القرشي، العقد الفريد للملك السعيد، ص179. ابن تيمية، الحسبة في الإسلام، ص16.

تحمل هذا الاسم - ولو أن القيام بمضمونها كان موجوداً- إلا في العصر العباسي⁽¹⁾، وربما كان ذلك في عهد الخليفة أبو جعفر المنصور الذي أنشئت في عهده مدينة بغداد، ونظمت أسواقها وطرقها. فقد ذكر الخطيب البغدادي⁽²⁾، أن المنصور ولّى الحسبة يحيى بن زكريا ثم غضب عليه لاستغوائه العامة وقتله سنة (157هـ/773م)، كما أن عاصم بن سليمان الأحوال كان محتسباً بالمدائن على الموازين والمكاييل وما يتعلق بها⁽³⁾.

ويشير الماوردي⁽⁴⁾، إلى أن أساس عملها هو: الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه، والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله، فهي لم تكن منصباً قضائياً بالمعنى الدقيق لنظر المظالم أو القضاء العادي، بل منصب ديني خلقي⁽⁵⁾.

وقد اشترط فيمن يتولى هذه الوظيفة أن يكون حراً عدلاً، ذو رأي وصرامة وخشونة في الدين، وعلم بالمنكرات الظاهرة⁽⁶⁾، وعارفاً بأحكام الشريعة، ليعلم ما يأمر به وينهى عنه، فإن الحسن ما حسنه الشرع، والقبيح ما قبحه الشرع، ولا مدخل للعقول في معرفة المعروف والمنكر إلا بكتاب الله عز

-
- (1) حسن حسين المحمود، رقابة الدولة على سوق السلع والخدمات، ص102.
 - (2) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج1، ص79. حسن حسين المحمود، رقابة الدولة على سوق السلع والخدمات، ص102.
 - (3) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج12، ص244. حسن حسين المحمود، رقابة الدولة على سوق السلع والخدمات، ص102-103.
 - (4) الماوردي، المصدر نفسه، ص391. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص268. ابن الأخوة، معالم القرية، ص7. الشيزري، نهاية الرتبة، ص6. النويري، نهاية الارب، ج6، ص291. ابن خلدون المقدمة، ص249. الونشريتي، الولايات، ص5.
 - (5) عبد المنعم ماجد، تاريخ الحضارة الإسلامية، ص54.
 - (6) الماوردي، المصدر نفسه، ص392. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص269. ابن الأخوة، معالم القرية، ص7-9.

وجل وسنة نبيه ﷺ، وعدم الالتفاف إلى الشفاعات؛ لأن نظره منوط بحقوق عامة المسلمين وإسقاط حق جماعة لإرضاء فرد أو جماعة ليس عدلاً⁽²⁾.

وقد حصر الماوردي⁽³⁾، أعمال والي الحسبة في الأمر بكل معروف ظهر تركه، والنهي عن كل منكر ظهر فعله، سواء أكان ذلك متعلقاً بحقوق الله تعالى أم بحقوق العباد أم بالحقوق المشتركة بين الله تعالى وعباده، وأمّا الشيزري⁽⁴⁾، فيذكر أن أعمال المحتسب كثيرة، ولا يمكن حصرها، فكل ما نهت الشريعة عنه محضوراً وجب على المحتسب إزالته ومنع فعله، وما أباحته الشريعة أقره على ما هو عليه، لهذا، كان من ضمن الشروط الواجب توافرها في المحتسب أن يكون فقيهاً عالماً بأحكام الشريعة.

وقد أجمال ابن خلدون⁽⁵⁾ أعمال المحتسب في هذه العبارة فقال: "ويبحث عن المنكرات ويعزر ويؤدب على قدرها ويحمل الناس على المصالح العامة في المدينة مثل المنع من المضايقة في الطرقات، ومنع الحمّالين وأهل السفن من الإكثار في الحمل، والحكم على أهل المباني المتداعية للسقوط بهدمها وإزالة ما يتوقع من ضررها على السابلة، والضرب على أيدي المعلمين في المكاتب إذا ما بالغوا في غيرها في الإبلاغ في ضربهم للصبّيان المتعلّمين، ولا يتوقف حكمه على تنازع أو استعداد بل له النظر والحكم فيما يتعلق بالغش والتدليس في المعاش وغيرها من المكاييل والموازين، وله أيضاً حمل المماطلين على الإنصاف

-
- (1) الشيزري، نهاية الرتبة، ص6. ابن الأخوة، معالم القرية، ص9. ابن بسام، نهاية الرتبة، ص10.
 - (2) ابن رضوان، الشهب اللامعة، ص327.
 - (3) الماوردي، المصدر نفسه، ص394-413. انظر ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص271-291. ابن الأخوة، معالم القرية، ص22-30. النويري، نهاية الارب، ج6، ص296-315.
 - (4) الشيزري، نهاية الرتبة، ص118.
 - (5) ابن خلدون، المقدمة، ص249.

وأمثال ذلك ممّا ليس فيه سماع بينة ، ولا إنفاذُ حكمٍ وكلّها أحكام يُنَزّه القاضي عنها لعمومها وسهولة أغراضها فترفع إلى صاحب هذه الوظيفة ليقوم بها ، فوضعها على ذلك أن تكون خادمةً لمنصب القضاء".

والحسبة واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم؛ لأن النظر في المظالم موضوع لما عجز عنه القضاء، والنظر في الحسبة موضوع لما نُزّه عنه القضاء⁽¹⁾.

وأما ما بين المظالم والحسبة من علاقة، فهناك أوجه شبه واختلاف، أمّا أوجه التشابه فهي:

الوجه الأول:

كلاهما قائم على القوة والرغبة المختصة بسطوة السلطة والصرامة في الحق والشدة والعنف⁽²⁾؛ لكي لا يكون هناك خروج على النظام في المجتمع، ولذلك، اشترط فيمن يتولاها أن يتصف بصفات تجعله نافذ الأمر، عظيم الهيبة مرهوب الجانب، فالغرض من إنشاء ديوان المظالم كما مر بنا هو وقف تعدي ذوي الجاه والحسب، وقود المتظالمين إلى التناصف بالرغبة وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهيبة، أمّا الحسبة، فمن شروط متوليها الصرامة والخشونة، وهي بالطبع الرغبة والقوة والسطوة التي اشترطت في والي المظالم⁽³⁾.

الوجه الثاني:

أن لوالي المظالم والمحتسب أن يتعرضا لما يدخل في اختصاصهما من تلقاء

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص392. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص69. ابن الأخوة، معالم القرية، ص9.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص394. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص269. ابن الأخوة، معالم القرية، ص11. النويري، نهاية الارب، ج6، ص295.

(3) الماوردي، المصدر نفسه، ص392. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص269.

أنفسهم دون حاجة إلى متظلم، أي أن لهما أن يبحثا الطرق والأسباب التي تؤدي إلى دفع الضرر عن الأفراد وتحقيق الأمن والأمان، ورد العدوان وإزالة الضرر⁽¹⁾، وهذا واضح في كلتا الولايتين، إذ أن كثيراً مما ينظره والي المظالم لا يحتاج على دعوى من متظلم، بل له أن ينظر فيه بمجرد أن يصل ذلك إلى علمه بأي طريق، فتصفحه لسير الولاة والعمال وتدقيق حسابات كتّاب الدواوين وأحكام الوقوف العامة ورد الغصوب الظاهرة أموراً لا يحتاج فيها والي المظالم إلى إقامة دعوى من المظلوم، ولذلك، قسم الماوردي⁽²⁾، عمل والي المظالم إلى قسمين، الأول: يحتاج فيه الناظر في المظالم إلى دعوى من المظلوم، والثاني لا يحتاج فيه إلى دعوى، بل ينظر فيه بمجرد علمه به.

أمّا والي الحسبة، فغالب عمله أيضاً كذلك، فمنع المضايقة في الطرقات من ظهور الحوانيت أو السلع فيها حتى لا يعوق المارين، ومنع الحمالين وأهل السفن من زيادة الأحمال عن الحد المسموح به، والعمل على هدم المباني المتداعية للسقوط، ومنع البخس في الكيل والوزن ومنع الغش في البيع وما إلى ذلك مما يقوم به والي الحسبة، كل ذلك لا يحتاج إلى إقامة دعوى ممن يقع عليه الحيف، بل على والي الحسبة أن يمنع ذلك بحكم منصبه ومهمته⁽³⁾.

الوجه الثالث:

أن لهما الحق في النظر في أعمال القاضي، فمجلس القاضي مجلس عام، ويخضع لمقتضيات الآداب العامة، وقد مر بنا أن بعض ولاة المظالم قد عزلوا

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص3934. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص271. ابن الأخوة، معالم

القرية، ص11. النويري، نهاية الارب، ج6، ص295. الونشريشي، الولايات، ص5.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص154. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص61.

(3) ابن خلدون، المقدم، ص249.

بعض القضاة عندما تظلم منهم بعض الخصوم، أمّا المحتسب، فمن حقه الاحتساب على القاضي، أي أن يتدخل في سلوك القاضي وتعزيره إذا رأى في سلوكه الشخصي أو طريقته في التعامل مع المتخاصمين ما يُعده مخالفاً بالآداب العامة أو آداب القضاء⁽¹⁾.

أمّا أوجه الاختلاف بينهما فهي:

الوجه الأول:

أن النظر في المظالم موضوع لما عجز عنه القضاة، والنظر في الحسبة موضوع لما رُفِه عنه القضاء⁽²⁾، فقد يعجز القضاء عن إصدار حكم أو تنفيذه في حق رجل من ذوي الجاه والسلطان، وقد يعجزون عن قضية، لأنها معضلة، فيأتي والي المظالم من وراء كل ذلك، ويخبر أهل الجاه والسلطان - بما له من الرهبة ونفاذ الأمر - على الانصياع لأوامر الحق والتزام طريقه، كما يتدبر أمر المعضل من المسائل والقضايا بمختلف الطرائق، فينتهي النزاع وتعود الحقوق إلى أصحابها.

أمّا الحسبة، فليس لمثل هذا وضعت وأنشئت، بل الأمر على العكس تماماً، ذلك أن الحسبة قد وضعت لما اتضحت وزادت، واتضحت المنكرات والمخالفات الشرعية، ولم يحتج الأمر فيهما إلى قضاء وتحقيق وعقد جلسات وسماع شهود وما إلى ذلك، وعلى فرض أنهم وجدوا أموراً من هذا النوع، فعليهم حينئذ رفعها إلى القضاة، فتصبح بعد ذلك خارجة عن نظرهم.

(1) الشيزري، نهاية الرتبة، ص 589. ابن الأخوة، معالم القربة، ص 216. ابن بسام، نهاية الرتبة، ص 215. حسام السامرائي، المؤسسات الإدارية، ص 325. رضوان السيد، قضاء، ص 178.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص 394. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص 271. ابن الأخوة، معالم القربة، ص 11. النويري، نهاية الارب، ج 6، ص 295. الونشريشي، الولايات، ص 5.

ولما وضعت الحسبة لما رُفِّه عنه القضاة، كمراعاة تحميل الدواب ، وتفقد الأسعار ، وما إلى ذلك من الأمور التي لا تحتاج إلى نظر القضاة أصلاً، بل لا يليق بهم النظر فيها، ولذلك كانت رتبة المظالم أعلى من رتبة الحسبة، وجاز لوالي المظالم أن يوقع إلى المحتسب بالنظر في شأن مظلمة ما، ولم يجز للمحتسب التوقيع إلى والي المظالم⁽¹⁾.

وهذا بخلاف ما كان عليه الأمر في إفريقية إثر تأسيس الدولة الأغلبية واستقلالها إدارياً عن الخلافة العباسية، فلما ولى سحنون قضاء القيروان سنة (234هـ/848م) كان له من قوة شخصيته ومركزه الاجتماعي أقوى حافز على التوسع في وظيفة القضاء⁽²⁾، فما قبل القضاء من الأمير أبي العباس أحمد بن الأغلب، إلا بعد أن اشترط عليه أن يبتدئ بأهل بيته وقربته وأعوانه، لكثرة ظلمهم للناس⁽³⁾.

وقد باشر سحنون نفسه التأديب والتعزير، وراقب تنفيذ الأحكام الصادرة عنه، وهي أمور عدّها المتأخرون عن عصره ممّا تترفع عنه مهنة القضاء، ولا تساعد عليها حرفته وهيبته.

فسحنون لم يسعه في دينه إلا أن يُحمّل نفسه أعباء الحسبة، وهي تتسع في معناها الديني حتى تشمل كل الشؤون العامة والخاصة، وكل الشعب أفراداً ومؤسسات، فهو يفهم الحسبة بمعناها الأعم، ويرى أنّ المحتسب هو من له القدرة على الوقوف في وجه السلطة متى حادت عن الحق، وليس هو من ينظر في

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص394. أبو يعلى افرء، المصدر نفسه، ص271. ابن الأخوة، معالم القربة، ص11. النويري، نهاية الارب، ج6، ص295. الونشريشي، الولايات، ص5.

(2) حسن حسني عبد الوهاب، أصل الحسبة بإفريقية، ص18.

(3) ابن ناجي، معالم الإيمان، ج2، ص84-85. ابن عذارى، البيان المغرب، ج1، ص109.

شؤون الأسواق⁽¹⁾. وقد كان سحنون قاضياً محتسباً، فقد أحدث في القيروان حاضرة دولة الأغالبة ولاية للمظالم، وعين لها حبيب بن نصر التميمي كأول صاحب مظالم وذلك سنة (326هـ/850م) وحدد له وظيفة بالحكم بين الناس فيما يحدث لهم في الأسواق، وأذن له أن يحكم في عشرين ديناراً، ولما ولي عيسى بن مسكين القضاء، عين أبا الربيع سليمان بن سالم الكندي والياً على المظالم، وأذن له أن ينظر في مئة دينار⁽²⁾.

وبصدد هذا التعيين، يُعرف ابن ناجي⁽³⁾ المظالم أنّها أحكام السوق، ومن الواضح أن هذا يختلف تماماً عن صاحب المظالم الذي يشير إليه الماوردي وأبو يعلى الفراء في كتابهما الأحكام السلطانية، ويؤكد هذا ما يشير إليه هو بكنز⁽⁴⁾ من أن خطة المظالم في عهد الأغالبة بإفريقية، كانت من النوع ذي الصلاحية المقيدة، كما ان هناك بعض الخلط بين صاحب المظالم والمحتسب بالمغرب، فيذكر ابن ناجي⁽⁵⁾، أن محمداً بن محمد الطرزي لما ولي مظالم القيروان، وقف موقفاً حازماً وسريعاً من قضية شخص يُدعى محمد بن زرقون كان يفرغ الماء من بئر في داره، لأن فأراً سقط فيها، وكان يصب الماء في الشارع، فمن الواضح أن هذه المخالفة تأتي ضمن أعمال القاضي، أو المحتسب، وليس صاحب المظالم.

-
- (1) حسن حسني عبد الوهاب، أصل الحسبة بإفريقية، ص18.
 - (2) ابن ناجي، معالم الإيمان، ج2، ص198. ابن عذاري، البيان المغرب، ج1، ص111. ابو العرب، طبقات علماء إفريقيا وتونس، ج1، ص43. هوبكنز، النظم الإسلامية، ص234.
 - (3) ابن ناجي، معالم الإيمان، ج2، ص137. ربحي بن عمر، أحكام السوق، هامش ص32.
 - (4) هوبكنز، النظم الإسلامية، ص236.
 - (5) ابن ناجي، معالم الإيمان، ج2، ص135. محمد الشريف الرحموني، نظام الشرطة في الإسلام، ص138.

الوجه الثاني:

يجوز لوالي المظالم أن يحكم، ولا يجوز ذلك للمحتسب⁽¹⁾، وهذا واضح بالنسبة لوالي المظالم؛ لأن هذه الولاية ما هي إلا محكمة بمعناها الكامل، فهي تنظر في الدّعاوي وتسمع الحجج وتطلب البيّنات، والشهود، وما سميت المحكمة بهذا الاسم، إلا لأن صاحبها يصدر أحكاماً.

أمّا بالنسبة للمحتسب، فهو لا يحتاج أصلاً إلى إصدار الأحكام، بل ينظر في المنكرات الظاهرة التي لا تحتاج إلى عقد المحاكمات وسماع البيّنات، ومن ثم يصدر الأحكام، فيذكر الماوردي⁽²⁾ عن وائلي الحسبة عدم جواز انتداب شخص لسماع الدّعوى، ولا أن يتعرّض للحكم فيها مهما كان الأمر، إلا أن يرد ذلك إليه بنص صريح يزيد على إطلاق الحسبة، فيجوز، ويصير بهذه الزيادة جامعاً بين القضاء والحسبة، فيراعى فيه أن يكون من أهل الاجتهاد، فإن اقتصر به على مطلق الحسبة، فالقضاة والحكام بالنظر في قليل ذلك وكثرة أحق.

ويضيف الماوردي كذلك⁽³⁾، أنّ ولاية الحسبة مقصورة على الحقوق المعترف بها، فأما ما يتداخله التجاحد والتناكر، فلا يحق له النظر فيه؛ لأن الحاكم فيه يقف على سماع بينة وإحلاف يمين، ولا يجوز للمحتسب أن يسمع بينة على إثبات حق، ولا أن يحلف يميناً على نفي الحق، فالقضاة والحكام بسماع البيّنة وإحلاف الخصوم أحق منه.

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص394. ابو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص271. النويري، نهاية الارب،

ج6، ص295. الونشريشي، الولايات، ص5، 8.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص393.

(3) الماوردي، المصدر نفسه، ص393.

الوجه الثالث: يجوز لوالي المظالم أن يتولى أمر الرقابة على أعمال القائمين بالحسبة وينظر في أعمالهم، وليس هذا لوالي الحسبة⁽¹⁾.

الوجه الرابع: لوالي المظالم حق النظر في جميع الموضوعات التي تعرض عليه، وليس ذلك لوالي الحسبة.

ومهما يكن من أمر، فإن هاتين الولايتين قد مثلتا الرقابة الشاملة، وبلغتا من الدقة والعناية، ما جعلتهما نواة للقضاء الإداري في الإسلام، هذا وقد حقق القضاء الذي عرفته الدولة العربية الإسلامية منذ فجر الإسلام العادلة والإنصاف بين أفراد الأمة، والأمن والاستقرار بين ربوعها.

المظالم والشرطة

الشرطة⁽²⁾ إحدى الولايات الدينية، وهي في بداية تكوينها ترجع إلى نظام العسس⁽³⁾، الذي عُرف في صدر الإسلام، حيث كان الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه يُعسس بنفسه⁽⁴⁾. ويُشير خليفة بن خياط⁽⁵⁾ إلى أن الخليفة عثمان

(1) فقد وُقِعَ علي بن عيسى وزير الخليفة المقتدر إلى محتسب كان في وقت وزارته يكثر الجلوس في داره: "الحسبة لا تحتمل الحجة، فطف بالأسواق تدر لك الأرزاق، وإن لزمت دارك صار الأمر كله عليك". انظر ابن بسم، نهاية الرتبة، ص15. ابن الاخوة، معالم القربة، ص119.

(2) الشُّرطة: لغة مشتقة من الشرط بفتح الشين والراء بمعنى العلامة لكونهم كانوا يتخذون علامات يتميزون بها، انظر ابن وهب الكاتب، البرهان، ص321. البطليوسي، الاقتضاب، ص81. القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص423.

(3) العسس: أي الطواف بالليل لحراسة الناس والكشف عن أهل الريّة، انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة عسس.

(4) الطبري، تاريخ، ج4، ص205. العسكري، الأوائل، ص124.

(5) خليفة بن خياط، تاريخ، ص179.

بن عفان رضي الله عنه أول من اتخذ صاحب شرطة⁽¹⁾.

وفي العصر الأموي، تطورت النظم الإدارية عما كانت عليه من قبل تطوراً ملحوظاً، وتبعاً لذلك، أصبحت ولاية الشرطة أكثر وضوحاً وأشد قوة وإحكاماً⁽²⁾، ثم تطورت في العصر العباسي⁽³⁾. فمن المأثور عن الحجاج بن يوسف الثقفي والي العراق قوله لأصحابه: "دلوني على رجلٍ للشرط فليل له: أي الرجال تريد؟ فقال: "أريده دائم العُبوس طويل الجلوس سمين الأمانة أعجف الخيانة لا يخفق في الحق على جده يهون عليه سبال الأشراف في الشفاعة"⁽⁴⁾.

واشترط زياد بن أبيه في صاحب الشرطة أن يكون شديد الصولة، قليل الغفلة⁽⁵⁾، واشترط ابن أبي الربيع⁽⁶⁾ فيه أن يكون حليماً مهيباً دائم الصمت طويل الفكر بعيد الغور، وأن يكون غليظاً على أهل الريب في تصارييف الحيل، شديد اليقظة، عارفاً بمنازل العقوبة، غير عجول، قليل التبسم وغير مُلتفت إلى الشفاعات.

وحصر ابن وهب الكاتب⁽⁷⁾، مهمة صاحب الشرطة في جانبين مُهمين يكمل إحداهما الآخر، أحدهما: معونة الحكام وأصحاب المظالم

(1) خليفة بن خياط، تاريخ، ص179.

(2) محمد الشريف الرحموني، نظام الشرطة في الإسلام، ص65. ديمو مبین، النظم الإسلامية، ص209.

(3) ابن خلدون، المقدمة، ص246.

(4) ابن قتيبة، عيون الأخبار، ج1، ق1، ص16. القيرواني، زهر الآداب، ج4، ص1077.

(5) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص235.

(6) ابن أبي الربيع، سلوك الممالك، ص103. انظر ابن رضوان، الشهب الالامعة، ص328.

(7) ابن وهب الكاتب، البرهان، ص320-321. انظر قدامة، الدواوين من كتاب الخراج، ص18.

البطليوسي، الاقتضاب، ص80-81. الونشريشي، الولايات، ص3. ابن خلدون، المقدمة، ص245-246.

والدواوين في حبس من أمروه بحبسه، وإطلاق من أمروا بإطلاقه وإحضار من أمروا بإحضاره، وإخراج الأيدي أو إقرارها ممّا دخلت فيه، ولذلك، جعلوا له اسم المعونة. والآخر، النظر في أمور الجنايات وإقامة الحدود والعقوبات والتفحص عن أهل الريب والعناد والعبث والفساد وقمعهم، والأخذ على أيدي اللصوص والسراق والمغامرين والفساق وتعزيز من وجب تعزيره منهم، وإقامة الحد على من استحق الحد منهم".

ويذكر محمد الرحموني⁽¹⁾، أن صاحب الشرطة كان ملزماً أو ملتزماً باتباع سياسة الإسلام في جميع تصرفاته واختصاصاته، ومطبقاً لأحكام الله ومنفذاً لحدوده، ويمكن إجمال اختصاصاته بمساعدة أعوانه في ثلاث وظائف: قضائية وإدارية واجتماعية⁽²⁾.

أما العلاقة بين والي المظالم وصاحب الشرطة، فيشير هوبكنز⁽³⁾، إلى اشتراك سلطات صاحب الشرطة كثيراً مع سلطات صاحب المظالم، إلا أنه رغم التداخل بين الولايتين في السلطات، فهناك أوجه اختلاف وتنحصر أوجه التشابه بينهما فيما يلي:

- 1- أن صاحب الشرطة كان ممّن يحضر مجلس المظالم بصفته رئيس الحماية والأعوان، وبصفته حاكماً من جملة الحكّام، يستفيد ممّا يجري أمامه من قواعد الترافع وأصول الأحكام.
- 2- أنهما موضوعات للنّصفَة وإقرار الحق ونصرة المظلوم على الظالم مهما علت منزلة الظالم.

(1) محمد الرحموني، نظام الشرطة في الإسلام، ص 111-112.

(2) للمزيد أنظر محمد الرحموني، نظام الشرطة في الإسلام، ص 112-118.

(3) هوبكنز، النظم الإسلامية، ص 242.

3- لهما معاً الحق في إرهاب الخصوم وزجر المعتدي، وسماع شهادات غير العدول،
وسجن أي شخص يُشتبه في أمره.

4- لهما حق النظر في المظالم الواقعة دون الحاجة إلى تقدم أحد بظُلّامة.

أما أوجه الاختلاف بينهما، فتتمثل في:

1- أن والي المظالم أوسع سلطة وصلاحيّة من صاحب الشرطة، إذ أن والي المظالم هو صاحب السلطة العليا في الدولة والمتمثل في الخليفة نفسه، أو ممن يقوم مقامه ممن لهم الولاية العامة⁽¹⁾. فصاحب الشرطة نفسه يمكن أن يحضر مجلس المظالم بصفته متهماً بالتعدّي على الرّعية وأخذهم بالعسف في السيرة، أو جائراً في أحكامه، أو ظالماً لأعوانه فيكف والي المظالم في هذه الحالة ظلّمه بزجره وتهديده أو عزله عن عمله⁽²⁾.

ومما تقدم يتضح أن علاقة صاحب الشرطة بوالي المظالم تتمثل في كون الأول معيناً للثاني ومروّساً له من الناحية القضائية⁽³⁾.

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص148. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص58.

(2) ففي سنة (158هـ) عزل المنصور المسيب بن زهير عن شرطته وحيسه مقيداً لضربه أبان بن بشير الكاتب بالسياط حتى قتله. انظر ابن خلدون، العبر، ج3، ص430. ولما علم المعتضد أن مؤنس الفحل صاحب شرطة بغداد أخذ من رجل عقد من الجوهر بقيمة ألف دينار أمره برد العقد إلى صاحبه بعد أن وبخه وحذره من مغبة تكرار مثل ذلك، انظر التنوخي، نشوار المحاضرة، ج3، ص63-66. النويري، نهاية الارب، ج22، ص367-369. ولما كثر الضجيج من تعنت أصحاب لؤلؤ للناس ووضع الجبايات عليهم وإغرامهم، عُزل من شرطة بغداد، انظر الصولي، أخبار الرازي بالله، ص98.

(3) محمد الشريف الرحموني، نظام الشرطة في الإسلام، ص154.

المظام والبريد:

البريد⁽¹⁾ نظام قديم، ظهر عند الفرس والروم، وهو من الأنظمة التي أخذها العرب المسلمون عن غيرهم⁽²⁾، وأول من وضعه في الإسلام الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان، وأحكم أمره في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان⁽³⁾، إذ جعله أداة مهمة في إدارة شؤون الدولة⁽⁴⁾، ثم تطور في العصر العباسي كباقي النظم الإدارية الأخرى⁽⁵⁾، وجعل الخليفة المنصور من صاحب البريد أحد الأركان المهمة في الدولة⁽⁶⁾، كما زاد في فاعلية أصحاب البريد في الولايات، يربطهم بالمركز مباشرة، دون أن يخضعوا لنفوذ ولاية الأقاليم⁽⁷⁾.

ولم يقتصر عمل أصحاب البريد على نقل الرسائل، بل تطور في عهده وعهد من جاء بعده من الخلفاء ليصبح أداة لاطلاع على الولاة والعَمَّال في الأقاليم، وما يجري في الولايات⁽⁸⁾؛ ليكون الخليفة على علم بكل صغيرة وكبيرة هناك، وقد بلغ من انتظام إدارة البريد في عهد خلفاء بني العباس، أن كان

(1) البريد كلمة عربية من برد أو ابرد بمعنى أرسل، انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (برد). وقيل فارسية معربة تعني الخيل مقصورة الذنب، وذلك لأن الفرس كانوا يقصّون أذنان البغال المستخدمة لنقل الأخبار تمييزاً لها عن غيرها من الدواب الأخرى، أنظر الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص 89.

(2) القلقشندي، صبح الأعشى، ج 14، ص 412.

(3) العسكري، الأوائل، ص 162. القلقشندي، صبح الأعشى، ج 14، ص 413.

(4) محمد الشريف الرحموني، نظام الشرطة في الإسلام، ص 140.

(5) القلقشندي، صبح الأعشى، ج 14، ص 414.

(6) انظر الطبري، تاريخ، ج 8، ص 67. ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 347.

(7) الطبري، تاريخ، ج 8، ص 67، 96.

(8) المصدر نفسه، ج 8، ص 68، 73، 96.

أصحاب البريد يوافونهم بأخبار الولايات مرتين في اليوم⁽¹⁾.

ونتيجة ذلك اطلع الخلفاء على أعمال ولائهم ومدى أمانتهم وعلى سيرتهم في الرعية، بحيث كانوا لهم خير معين في الإشراف على أمور الدولة، وعلى ضوء ما يرفعه أصحاب البريد، كانوا يتصرفون⁽²⁾، وخوفاً من ظلم صاحب البريد للعمال والرعية، فقد كان يختار من أصلح العمال ديانة وأكملهم أمانة وأظهرهم صيانةً، لأنه العين التي ينظر فيها الحاكم في رعيته ورائده في من تحت يده، فليس ينبغي أن يتقدمه أحد في الصدق والثقة والأمانة غير القضاة⁽³⁾.

ويشترط فيه قدامة بن جعفر⁽⁴⁾، الثقة في نفسه وعند الخليفة القائم بالأمر، لأن ديوان البريد ليس فيه من العمل ما يحتاج معه الكافي المتصفح، وإما يحتاج إلى الثقة المتحفظ، إذ أنه مأمون على الدماء والأموال، وهو العين التي ينظر فيها الخليفة في رعيته⁽⁵⁾.

كانت العلاقة مباشرة بين الخليفة وأصحاب البريد، فكان صاحب البريد ينقل للخليفة ما يجري من أمور دون أن يحجبه عنه أحد⁽⁶⁾، وتظهر أهمية أصحاب البريد ممّا قاله الخليفة المنصور لبعض خاصته: ما أحوجني إلى أن يكون على بابي أربعة نفر لا يكون على بابي أعف منهم، قاض لا تأخذه في الله لومة

(1) المصدر نفسه، ج8، ص96.

(2) فقد عزل الخليفة المنصور والي حضرموت عندما كتب إليه صاحب البريد أنّه يكثر الخروج في طلب الصيد على حساب مصلحة الرعية، انظر الطبري، تاريخ، ج8، ص68. وعزل الخليفة الرشيد قاضي مصر عبد الملك بن محمد الحزمي وأمر عامله عليها بإقامته للناس بعدما رفع إليه صاحب البريد تظلم الرعية منه، انظر ابن حجر العسقلاني، رفع الأصر عن قضاة مصر، ج2، ص372.

(3) ابن وهب الكاتب، البرهان، ص342.

(4) قدامة بن جعفر، الخراج، ص77.

(5) ابن وهب الكاتب، البرهان، ص342.

(6) القلقشندي، صبح الأعشى، ج14، ص368.

لائم، وصاحب شرطة ينصف الضعيف من القوي، وصاحب خراج يستقضي ولا يظلم وصاحب بريد يكتب بخبر هؤلاء على الصّحة⁽¹⁾.

وكانت رقابة أصحاب البريد تشمل الجميع بما في ذلك أبناء الخلفاء وإخوتهم ووزراؤهم فلم يسلم المهدي نفسه في أثناء ولايته على الري من رقابتهم⁽²⁾، وكذلك المعتصم في أثناء ولايته على مصر في عهد أخيه المأمون⁽³⁾.

وكان يفترض في أصحاب البريد بالنواحي ألا يبلغوا خبراً إلا بعد تمحيص وتثبت، فلا يكتب إلا بما يصح عنده، ولا يرتاب به⁽⁴⁾.

ويبدو أن أصحاب البريد لم يكونوا بنفس المستوى من الأمانة والإخلاص، فمنهم من يحرف الأخبار حسب أهوائهم الشخصية، كما يتضح من قول القاضي أبي يوسف للخليفة الرشيد: "بلغني عن ولاتك على البريد والأخبار في النواحي تخليط كثير ومحابة فيما يحتاج إلى معرفته من أمور الولاة والرعية وأنهم ربما مالوا مع العمال على الرعية، وستروا أخبارهم وسوء معاملتهم للناس، وربما كتبوا في الولاة والعمال بما لم يفعلوا إذا لم يرضوهم، وهذا ما ينبغي أن تتفقده"⁽⁵⁾.

وأما علاقة المظالم بالبريد، فنلاحظ أن مهمة تعقب الولاة والعمال

(1) الطبري، تاريخ، ج8، ص67. ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص347. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج5، ص211. ابن العماري، الأنباء، ص62.

(2) انظر الطبري، تاريخ، ج8، ص73-74. الزجّاجي، أمالي الزجّاجي، ص94-96. الأصفهاني، الأغاني، ج22، ص258-260. الخطيب البغدادي، تاريخ، ج13، ص179.

(3) انظر الجريدي، الجليس الصالح، ج3، ص49. ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج3، ص68. ابن حجر العسقلاني، رفع الأصر عن قضاة مصر، ج1، ص60-62.


(4) قدامة، الخراج، ص51.

(5) أبو يوسف، الخراج، ص372.

وتقصي سيرهم ومراقبة أعمالهم تشبه جانباً من مهمات والي المظالم.

إلا أنه مع الصلاحيات التي مُنحت لأصحاب البريد فإن ولاية المظالم أوسع سلطة وأكثر صلاحية منهم، إذ إن والي المظالم هو صاحب السلطة العليا في الدولة، فهو الخليفة نفسه أو ممن يقوم مقامه من أصحاب الولاية العامة⁽¹⁾. فمن صلاحية والي المظالم تعقب أصحاب البريد ومعاقبتهم، إذا ما ثبت تواطؤهم مع العمال ضد الرعية، أو نقل أخبار الولاة والعمال والرعية على عكس ما هي عليه. وقد نبه القاضي أبو يوسف الخليفة الرشيد على مغبة هذا العمل، وطالبه بإنزال أقصى العقوبة فيمن يثبت عليه مثل هذا⁽²⁾.

المظالم والحجابة

وجد نظام الحجابة⁽³⁾ منذ عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين -رضي الله عنهم-، ولكنه لم يكن نظاماً قائماً كالذي وجد في العصرين الأموي والعباسي، بل كان مندرجاً ضمن الآداب العامة للزيارة التي سنّها الإسلام وسار على نهجها الرسول ﷺ والخلفاء الراشدون من بعده، وهو الاستئذان بالدخول، وإعلام أهل الدار أو صاحب الشأن قبل الدخول عليه⁽⁴⁾، كما جاء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾  فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا

(1) الماوردي، المصدر نفسه، ص148. أبو يعلى افراء، المصدر نفسه، ص58.

(2) أبو يوسف، الخراج، ص372.

(3) الحجابة جمع حجب وحجب الشيء يحجبه حجباً وحجباً، وحجبه أي ستره واحتجب إذا إكتنن من وراء حجاب، وكن ما حال بين شيئين فهو حجاب، والحاجب هو البواب، انظر ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، ج3، ص65. ابن منظور، لسان العرب، مادة حجب.

(4) ادريس سليمان محمد، نظام الحجابة في الدولة العربية الإسلامية، ص128.

تَعْمَلُونَ عَلَيْهِ (1).

وقد استقر نظام الحجابة وأخذ شكله الطبيعي في العصر الأموي، إذ عد بعض المؤرخين أن بداية نشوء هذا النظام كان في العصر الأموي، وبالتحديد في عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان (2).

وفي العصر العباسي، تطور نظام الحجابة بحيث أصبح ركناً مهماً من أركان الدولة لا يمكن الاستغناء عنه (3)، إذ كثير ما كان يستشار في أمور الدولة الداخلية والخارجية، ويعتمد هذا الدور بالدرجة الأولى على شخصية الحاجب ومكانته عند الخليفة، لاسيما في العصر العباسي الأول.

أمّا في العصور التي تلتها، فإنه ضعف مؤسسة الخلافة كان سبباً في استئثار الحاجب في أمور الدولة السياسية واستبداده في أمورها (4).

ولم يقتصر دور الحاجب في العصر العباسي الثاني على الواجبات المنوطة به، بل أخذ يتدخل في تولية الخلفاء وعزلهم.

فلما مات الخليفة الواثق (232هـ/847م) دون أن يعهد لأحد بالخلافة بعده، اجتمع كبار رجال الدولة لاختيار الخليفة الجديد، وكان على رأس هؤلاء المجتمعين وصيف التركي وإيتاخ حاجبا الواثق (5).

(1) سورة النور، آيات (27، 28).

(2) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص232. الطبري، تاريخ، ج5، ص330. وللمزيد عن نظام الحجابة في العصر الأموي، انظر ادريس محمد سليمان، نظام الحجابة في الدولة العربية الإسلامية، ص36-58.

(3) ابن أبي الربيع، سلوك الممالك، ص102.

(4) ادريس سليمان محمد، نظام الحجابة في الدولة العربية الإسلامية، ص102.

(5) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج5، ص122. للمزيد عن تطور نظام الحجابة في العصر العباسي، انظر ادريس سليمان محمد، نظام الحجابة في الدولة العربية الإسلامية، ص62-71.

ونتيجة لزيادة خطورة منصب الحاجب في عهد العباسيين، فقد منح سلطةً تمكّنه إزالة المظالم بنفسه⁽¹⁾، فعندما خرج الخليفة المعتضد من بغداد سنة (285هـ/898م) قاصداً آمد، استخلف ببغداد حاجبه صالح الأمين وقلّده النظر في المظالم⁽²⁾، وهذا ما لم يحدث من قبل، إذ يشير القلقشندي⁽³⁾، أن مهمة الحجاب أيام الخلفاء الراشدين كانت للاستئذان على الخليفة لا للتصدي للحكم في المظالم.

ورغم هذه الأهمية التي وصل إليها الحاجب، فقد كان لوالي المظالم الحق في تقصي سيّره ومدى عدالتهم في عملهم، فينظر هل يدخلون الناس بالعدل والإنصاف؟ أم أن الرشوة والمصالح الشخصية هما اللتان تقدمان شخصاً وتؤخران آخر، إذ أن مثل هذا يؤدي حتماً إلى تعرّض كثيرين للظلم، فقد يقدم على الخليفة أو الأمير من لهم حاجة ماسة، ومع ذلك لا يدخلون عليه، لعدم دفعهم رشوةً للحاجب، بحيث يرجعون دون قضاء حوائجهم، وهذا بدوره يساعد على الظلم، فمتى أعظم الحجاب انتشر الظلم بين الناس، ومتى سهل، أحجمت الرعية عن الظلم⁽⁴⁾.

وقد عُدّت الحجابة في نظر الناس عائقاً وحاجزاً يحول بين الحق وأصحابه، وأصبحت سبباً في ظهور البغي والفساد، وقد سمع الخليفة المنصور تضرّع بعضهم إلى الله لما بلغته حال الأمة ونصحهم بعضهم بأن يسهل حجابة⁽⁵⁾.

-
- (1) القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص423. مولوي، الإدارة العربية، ص292.
 - (2) الطبري، تاريخ، ج10، ص68-69.
 - (3) القلقشندي، صبح الأعشى، ج3، ص296. الكتاني، التراتيب الإدارية، ج1، ص22.
 - (4) الأبشيهي، المستطرف، ج1، ص92.
 - (5) انظر الزبير بن بكار، الأخبار الموفقيات، ص206-207، 392-393. ابن قتيبة، عيون الأخبار، ج2، ق1،

ص333-336. البيهقي، المحاسن والمساوي، ص29-31. ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج3،
ص159-161. الأزدي، تاريخ الموصل، ج2، ص157. الشيزري، المنهج المسلوك، ص741-735.
القلقي، تهذيب الرياسة، ص318-320.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة نشأة ديوان المظالم وتطوره واختصاصات الناظر فيه والدور الذي قام به لحماية مبدأ الشرعية وتأكيد العدالة، وعلاقة هذا الديوان بباقي الدواوين خلال الفترة الواقعة بين (132-334هـ/749-945م).

هذا وقد توصلت الدراسة إلى عدّة نتائج منها:

- رغم وجود مكان وزمان معين للنظر في المظالم إلا أن الرعية كثيراً ما كانت لا تلتزم بها، بل كانت تعترض ولاية المظالم في الطرقات وتعرض عليهم ظلاماتها بغض النظر عن المكان والزمان اللذين تجدهم فيها.
- إن ديوان المظالم يرجع في أصوله التاريخية إلى تراث العرب القديم، يوم عقدت قريش حلف الفضول لنصرة المظلوم على ظالمه مهما علت منزلته.
- إن ديوان المظالم لم يظهر كديوان مستقل كباقي الدواوين مرّة واحدة بل تنامي هذا الديوان بالتدريج حتى تكامل في العصر العباسي، شأنه في ذلك كبقية النظم العربية تظهر بسبب ثم ما تلبث أن تتكامل استجابة لتطور وتقدم المجتمع والإدارة في الدولة.
- كانت المظالم تعرض بطريقتين، الأولى مباشرة إلى الناظر فيها سواء أكان الخليفة نفسه أو من ينوب عنه. والثاني غير مباشر عن طريق رفع القصص إلى ديوان المظالم للنظر فيها ثم بعد ذلك عرضها على والي المظالم.
- يرجع الفضل في نشاط ديوان المظالم وحيويته في فترة ضعف مؤسسة الخلافة في عهد الخليفة المقتدر بالله إلى مجيء بعض الوزراء الأكفاء إلى الحكم، والذين

امتازوا بحبهم للعدل والإنصاف، أمثال ابن الفرات وعلي بن عيسى، والذين ما برحوا يهتمون به ويعملون على تطويرها.

- استغل بعض الخلفاء رسوخ مؤسسة المظالم وأهميتها في حياة الناس كوسيلة لكسب الرعية إلى جانبها من أجل تحقيق هدف معين، كما فعل القاهر بالله وهو يطلب الخلافة حيث وعد الناس بالجلوس لمظالمهم.

- إن جلوس الخليفة المكتفي بالله للمظالم بنفسه يأتي نفيًا مؤكدًا للروايات التي زعمت أن الخليفة المهتدي بالله هو آخر من جلس لها من خلفاء بني العباس.

- إن الضعف الذي أصاب مؤسسة الخلافة في فترة إمرة الأمراء، أتاح لهؤلاء الأمراء والولاة أن ينظروا في المظالم انطلاقاً من الولاية العامة التي صارت لكل واحد منهم في حدود ولايته.

- إن ديوان المظالم كان إحدى الوسائل المهمة لاتصال الناس بأعلى سلطة في الدولة.

- تمكن رعايا الدولة العربية الإسلامية سواء كانوا مسلمين أو غير ذلك بنوع فريد من الحماية القضائية ضد تعسف السلطات الحاكمة بفضل ديوان المظالم الذي يشبه من حيث تكوينه ويفوق في اختصاصاته كثيراً من أجهزة الرقابة الحالية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

- القرآن الكريم
- الأبشيهي، شهاب الدين محمد بن أحمد (ت852هـ/1448م)، المستطرف في كل فن مستطرف، 2ج، ط2، مطبعة المعاهد، القاهرة، 1935م، وبهامشه كتاب ثمرات الأوراق في المحاضرات، لابن حجة الحموي.
- الآبي، منصور بن الحسين (ت421هـ/1030م)، نثر الدر، 4ج، تحقيق، محمد علي قرنة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983م.
- ابن أبي الحديد، عز الدين هبة الله بن محمد (ت656هـ/1258م)، شرح نهج البلاغة، 20ج، ط2، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، (د.م)، 1967م.
- ابن أبي الربيع، أحمد بن محمود (ت272هـ/885م)، سلوك الممالك في تدبير الممالك، ط1، مطبعة كردستان العلمية، مصر، 1911م.
- ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد (ت630هـ/1232م)، الكامل في التاريخ، 10ج، ط1، راجعه وصححه، محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م.
- إحسان عباس، شذرات من كتب مفقودة في التاريخ، جمع وتحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988م.
- أحمد بن حنبل، أبو عبدالله أحمد بن محمد الشيباني (ت241هـ/855م)، المسند، المطبعة اليمنية، القاهرة، 1313هـ.
- ابن الأخوة، محمد بن محمد بن أحمد القرشي، (ت729هـ/1328م)، معالم

- القربة في أحكام الحسبة، بعناية روبن ليوى، مطبعة دار الفنون، كمبرج، 1937م.
- الأربلي، عبد الرحمن سنبط فنيو (ت717هـ/1317م)، خلاصة الذهب المسبوك مختصر من سير الملوك، وقف على طبعه وتصحيحه، مكي السعيد جاسم، مكتبة المثنى، بغداد، د.ت.
 - الأزدي، يزيد بن محمد بن إياس (ت334هـ/945م)، تاريخ الموصل، ج2، تحقيق، علي حبيبة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1967م.
 - ابن الأزرقي، أبو عبدالله (ت896هـ/1490م)، بدائع السلك في طبائع الملك، ج2، تحقيق علي سامي النشار، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1977-1978م.
 - الأصفهاني، حمزة بن الحسن (ت360هـ/970م)، تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1961م.
 - الأصفهاني، أبو فرج علي بن الحسين (ت356هـ/966م)، الأغاني، ج14، 18، 22، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار الثقافة، بيروت، 1959-1960م.
 - ابن أعثم، أبو محمد أحمد الكوفي، (ت314هـ/926م)، الفتوح، دار الكتب العلمية، 4مجلد، ج8، بيروت، 1986م.
 - ابن الأعرج، أبو الفضل محمد (ت925هـ/1519م)، تحرير السلوك في تدبير الملوك، تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1981م.
 - البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل (ت256هـ/869م)، صحيح

- البخاري، 6ج، تحقيق مصطفى ذيب البغا، دار القلم، دمشق، بيروت، 1981م.
- ابن بسام المحتسب، محمد بن أحمد (ت844هـ/1440م)، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق حسام الدين السامرائي، مطبعة المعارف، بغداد، 1968م.
 - البسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان (ت277هـ/890م)، المعرفة والتاريخ، 3ج، ط2، تحقيق أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981م.
 - البطليوسي، عبدالله بن محمد السيد (ت521هـ/1127م)، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، دار الجيل، بيروت، 1973م.
 - البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت279هـ/892م)، أنساب الأشراف، ج1، ط1، تحقيق محمد حميد الله، دار المعارف، القاهرة، 1987، نشر غوتين، القدس، 1936م.
 - البلاذري، فتوح البلدان، تحقيق عبدالله وعمر أنيس الطباع، دار النشر للجامعيين، بيروت، 1957-1958م.
 - البلوي، عبدالله بن محمد المديني (ت330هـ/941م)، سيرة أحمد بن طولون، تحقيق محمد كرد علي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د.ت.
 - البيروني، أبو الريحان محمد بن أحمد (ت440هـ/1048م)، الآثار الباقية عن القرون الخالية، تحقيق أدورد سخاو، ليبزك، 1923م.
 - البيهقي، إبراهيم بن حمد (ت320هـ/932م)، المحاسن والمساوئ، عني بتصحيحه، محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة السعادة، القاهرة،

1906م.

- التبريزي، محمد بن عبدالله الخطيب (ت421هـ/1030م)، مشكاة المصابيح، ج2، تحقيق سعيد محمد اللحام، دار الفكر، بيروت، 1991م.
- الترمذي، محمد بن عيسى (ت297هـ/909م)، صحيح الترمذي، شرح الإمام ابن العربي المالكي، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.
- ابن تغري بردي، جمال الدين أبي المحاسن (ت874هـ/1469م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، 16ج، ط1، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.
- التنوخي، أبو علي المحسن بن علي (ت384هـ/994م)، الفرغ بعد الشدة، تحقيق حسن عبدالله، نشر مكتبة وهب، القاهرة، 1993م.
- التنوخي، المستجاد من فعلات الأجواد، تحقيق محمد كرد علي، دمشق، 1970م.
- التنوخي، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، 8ج، تحقيق عبود الشالجي، دار صادر، بيروت، 1971-1973م.
- ابن تيمية، تقي الدين أحمد (ت728هـ/1327م)، الحسبة في الإسلام، تحقيق سيد بن محمد بن أبي سعدة، مكتبة دار الأرقم، الكويت، 1983م.
- ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، دار الكتاب العربي، مصر، 1969م.
- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت429هـ/1037م)، تحفة الوزراء، (منسوب للثعالبي)، تحقيق حبيب علي الراوي، ابتسام مرهون، وزارة الأوقاف، بغداد، 1977م.

- الثعالبي، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، مطبعة الظاهر، القاهرة، 1908م.
- الثعالبي، خاص الخاص، ط1، تحقيق، مأمون بن محي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م.
- الثعالبي، كتاب الأمثال المسمى بالفوائد والقلائد ونزهة الجليس، دار الكتب العربية الكبرى، مصر، د.ت.
- الثعالبي، لطائف المعارف، تحقيق إبراهيم الأبياري، حسن كامل الصيرفي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، 1960م.
- الثعالبي، لطائف اللطف، ط1، تحقيق عمر الأسعد، دار المسيرة، بيروت، 1980م.
- الجاحظ، عمرو بن بحر (ت255هـ/868م)، التاج في أخلاق الملوك (منسوب للجاحظ)، تحقيق أحمد زكي باشا، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1914م.
- الجاحظ، رسائل الجاحظ، 2مج، 4ج، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، مصر، د.ت.
- الجبريري، أبو الفرج مُعافي بن زكريا التَّهرواني (ت390هـ/999م)، الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، 4ج، 2ج، تحقيق محمد موسى الخولي، عالم الكتب، بيروت، 1983م، 3ج، تحقيق إحسان عباس، عالم الكتب، بيروت، 1987م.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت597هـ/1020م)، أخبار الأذكياء، تحقيق محمد موسى الخولي، معهد المخطوطات، جامعة الدول

العربية، 1970م.

- ابن الجوزي، سيرة عمر بن الخطاب عليه السلام، تحقيق طاهر النعساني الحموي، أحمد قدرى كيلاني، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1331هـ.
- ابن الجوزي، المصباح المضيء في خلافة المستضيء، ج2، تحقيق ناجية عبد الله إبراهيم، مطبعة الأوقاف، بغداد، 1976م.
- ابن الجوزي، مناقب عمر بن الخطاب، ط2، تحقيق زينب إبراهيم القاروط، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م.
- ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ط1، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.
- الجهشيارى، أبو عبدالله محمد بن عبدوس (ت331هـ/942م)، الوزراء والكتّاب، ط1، تحقيق مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، 1938م.
- الجهشيارى، نصوص ضائعة من كتاب الوزراء والكتّاب، تحقيق ميخائيل عواد، دار الكتاب العربي، بيروت، 1964م.
- ابن حبيب، محمد بن حبيب البغدادي (ت245هـ/859م)، المنمق في أخبار قریش، ط1، تحقيق خورشيد أحمد فارق، عالم الكتب، بيروت، 1985م.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت852هـ/1448م)، رفع الأمر عن قضاة مصر، ق1، تحقيق حامد عبد المجيد، محمد المهدي أبو سنة، محمد إسماعيل الصاوي، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1957م.
- ق2، تحقيق، حامد عبد المجيد، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1961م.

- ابن حجة الحموي، علي بن محمد (ت837هـ/1433م)، ثمرات الأوراق في المحاضرات، تحقيق مفيد محمد قمحية، دار الكتب العلمية، 1983م.
- ابن حمدون، محمد بن الحسن بن محمد بن علي (ت562هـ/1166م)، التذكرة الحمدونية، ج2، ط1، تحقيق إحسان عباس، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1983م.
- أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (ت414هـ/1023م)، البصائر والذخائر، ج4، تحقيق إبراهيم الكيلاني، مكتبة أطلس ومطبعة الإنشاء، دمشق، 1964م.
- ابن حيون التميمي، محمد بن منصور بن أحمد (ت401هـ/965م)، دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام عن أهل بيت رسول الله عليه وعليهم أفضل السلام، ج2، تحقيق آصف بن علي بن أصفر فيضي، دار المعارف، القاهرة، 1960-1969م.
- الخزاعي، علي بن محمد بن سعود (ت789هـ/1387م)، تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله ﷺ من الحرف والصنائع والعلات الشرعية، ط1، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985م.
- الخصاف، أبو بكر أحمد بن عمر بن محمد (ت260هـ/873م)، شرح أدب القاضي، ط1، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني، أبو محمد محمد الهاشمي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م.
- الخطيب البغدادي، الحافظ أبي بكر أحمد بن علي (ت463هـ/1070م)، تاريخ بغداد، ج14، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.

- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت808هـ/1405-1406م)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج7، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1957م.
- ابن خلدون، المقدمة، دار الجيل، بيروت، د.ت.
- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت681هـ/1282م)، وفيات الأعيان وأنباء الزمان، ج8، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1970م.
- الخوارزمي، أبو عبدالله محمد بن أحمد (ت387هـ/997م)، مفاتيح العلوم، ط2، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، 1989م.
- خليفة بن خياط، أبو عمرو بن أبي هبيرة (ت240هـ/854م)، تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار القلم، دمشق، بيروت، 1977م.
- أبي داود، الإمام سليمان بن الأشعث (ت275هـ/888م)، سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ت.
- الديار بكري، الإمام حسين بن محمد بن الحسين (ت842هـ/1045م)، تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس، ج2، دار صادر، بيروت، 1866م.
- الدينوري، أحمد بن داود (ت282هـ/895م)، الأخبار الطوال، تحقيق عبد المنعم عامر، مراجعة جمال الدين الشيال، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، 1959م.
- الذهبي، شمس الدين أبي عبدالله (ت748هـ/1347م)، سير أعلام النبلاء، ج25، ج1، تحقيق حسين الأسد، ج7، تحقيق علي أبو زيد، ج11، تحقيق

- صالح السمر، ج15، تحقيق إبراهيم الزبيق، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1982-1983م.
- الذهبي، العبر في خبر من غير، 4ج، ط1، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م.
 - الراغب الأصفهاني، أبي القاسم حسين بن محمد (ت502هـ/1108م)، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، 2ج، طبع بالعامرية الشرقية، مصر، 1908م.
 - ابن رضوان، أبي القاسم بن رضوان المالقي (ت783هـ/1381م)، الشهب اللامعة في السياسة النافعة، ط1، تحقيق علي سامي النشار، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1984م.
 - ابن الرومي، أبي الحسن علي العباس بن جريج (ت283هـ/896م)، الديوان، تحقيق حسين نصار، دار الكتب، د.م، 1974م.
 - الزبير بن بكار، عبدالله بن مصعب بن ثابت (ت256هـ/869م)، الأخبار الموفقيّات، تحقيق سامي مكي العاني، مطبعة العاني، بغداد، 1972م.
 - الزجاجي، أبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (ت340هـ/951م)، أمالي الزجاجي، ط1، تحقيق عبد السلام محمد هارون، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، 1962م.
 - أبي زرعة الدمشقي، الحافظ عبد الرحمن بن عمرو بن عبدالله بن صفوان النصري (ت281هـ/894م)، تاريخ أبي زرعة الدمشقي، تحقيق شكرالله بن نعمة الله القوجاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1980م.
 - السبكي، تاج الدين عبد الوهاب (ت771هـ/1370م)، طبقات الشافعية

الكبرى، ط1، تحقيق محمد علي النجار، أبو زيد شلبي، محمد أبو العيون، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1948م.

- ابن سعد، محمد (ت230هـ/844م)، الطبقات الكبرى، 8ج، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ت.

- السمناني، أبو القاسم علي بن محمد بن أحمد الرجبى، (ت499هـ/1105م)، روضة القضاة وطريق النجاة، 4ج، 2مج، تحقيق صلاح الدين الناهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الفرقان، عمان، 1984م.

- ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي (ت458هـ/1065م)، المخصص، 17ج، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، 1902م.

- السيرافي، الحسن بن عبدالله (ت227هـ/841م)، رحلة السيرافي إلى الهند والصين واليابان واندونيسية، تحقيق علي البصري، مطبعة دار الحديث، بغداد، 1961م.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر بن محمد (ت911هـ/1505م)، تاريخ الخلفاء، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م.

- السيوطي، تحفة المجالس ونزهة المجالس، ط1، تحقيق محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة السعادة، د.م، 1908م.

- السيوطي، الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض، تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1984م.

- الشابشتي، علي بن محمد (ت388هـ/988م)، الديارات، ط2، تحقيق كوركيس عواد، مطبعة المعارف، بغداد، 1966م.
- ابن شبة، أبو زيد عمر بن شبة النميري البصري (ت262هـ/875م)، تاريخ المدينة المنورة، ط1، تحقيق فهد محمد شلتوت، دار التراث الإسلامي، بيروت، 1990م.
- الشريف الرضي، أبو الحسن محمد بن الحسن (ت406هـ/1015م)، نهج البلاغة مما اختاره الشريف الرضي من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، 4ج، شرح محمد عبده، مؤسسة الأعظمي للمطبوعات، (د.م، د.ت).
- الشريف المرتضى، علي بن الحسين الموسوي (ت436هـ/1044م)، أمالي المرتضى، 2ق، ط1، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر، 1954م.
- الشيرزي، عبد الرحمن بن عبد الله بن نصر (ت589هـ/1193م)، المنهج المسلوك في سياسة الملوك، ط1، تحقيق علي عبدالله الموسى، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1987م.
- الشيرزي، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، نشر السيد الباز العريني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1946م.
- الصابي، أبو الحسن هلال بن المحسن (ت448هـ/1056م)، الوزراء أو تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار إحياء التراث العربى، مصر، 1958م.
- الصابي، رسوم دار الخلافة، تحقيق ميخائيل عواد، مكتبة العاني، بغداد،

1964م.

- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت764هـ/1362م)، الوافي بالوفيات، ج4، ط2، باعتناء، س، ديدرينغ، ألمانيا، 1974م، ج22، ط2، باعتناء رمزي بعلبيكي، ألمانيا، 1991م.
- الصنعاني، محمد بن إسماعيل الكحلاني (ت1182هـ/1768م)، سبل السلام، ج4، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1960م.
- الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى (ت335هـ/946م)، أخبار الرازي بالله والمتقي لله، أو تاريخ الدولة العباسية من سنة (322-333هـ) من كتاب الأوراق، عني بنشره ج. هيورث، دار المسيرة، بيروت، 1979م.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت310هـ/922م)، تاريخ الرسل والملوك، ج11، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار سويدان، بيروت، 1966-1977م.
- الطرطوشي، محمد بن محمد بن الوليد (ت520هـ/1126م)، سراج الملوك، ط1، المكتبة المحمودية، القاهرة، 1935م.
- ابن الطقطقي، محمد بن علي بن طباطبا (ت709هـ/1309م)، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، دار صادر، بيروت، 1966م.
- ابن طلحة القرشي، أبو سالم محمد (ت653هـ/1256م)، العقد الفريد للملك السعيد، عني به عبد الهادي بن موسى البولاق، مطبعة الوطن، القاهرة، 1988م.
- ابن طيفور، أبو الفضل أحمد بن طاهر الكاتب (ت280هـ/893م)، بغداد، محمد زاهد بن الحسن الكوثري، مكتبة الثقافة الإسلامية، مصر، 1949م.

- الظاهري، غرس الدين خليل بن شاهين (ت782هـ/1467م)، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، عُني بتصحيحه، بولس راويس، باريس، 1894م.
- ابن عبد البر، أو عمر يوسف بن عبدالله النمري (ت463هـ/1070م)، بهجة المجالس وشخذ الذهن والهاجس، ط2، تحقيق محمد مرسى الخولي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م.
- ابن عبد الحكم، أبو محمد عبدالله (ت214هـ/829م)، سيرة عمر بن عبد العزيز، مؤسسة دار الفكر الحديث، بيروت، 1987م.
- ابن عبد ربه الأندلس، أبو عمر أحمد بن محمد (ت328هـ/939م)، العقد الفريد، 6ج، تحقيق احمد أمين، أحمد الزبن، إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1949م-1965م.
- ابن عذاري، أبو عبدالله محمد المراكشي (ت695هـ/1296م)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، 4ج، تحقيق، ج.س. كولان، إ. ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، د.ت.
- أبو العرب، محمد بن أحمد بن تميم (ت323هـ/944م)، طبقات علماء إفريقية وتونس، تحقيق علي الشابي، نعيم حسن اليافي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1968م.
- غريب القرطبي، ابن سعد (ت369هـ/979م)، صلة تاريخ الطبري، ج11، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ملحق بكتاب تاريخ الرسل والملوك للطبري، دار سويدان، بيروت، د.ت.
- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل (ت395هـ/1004م)،

- الأوائل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م.
- ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي أحمد (ت1089هـ/1678م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، 10ج، تحقيق محمد الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، 1989م.
 - ابن العمري، محمد بن علي بن محمد (ت850هـ/1184م)، الأنباء في تاريخ الخلفاء، تحقيق قاسم السامرائي، لايدن، 1973م.
 - الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت505هـ/1111م)، التبر المسبوك في نصيحة الملوك، تحقيق محمد مصطفى أبو العلا، مكتبة الجندي، مصر، 1967م.
 - أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل، (ت732هـ/1332م)، المختصر في أخبار البشر، 4ج، المطبعة الحسينية، مصر، د.ت.
 - ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي (ت779هـ/1336م)، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، 2ج، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1958م.
 - ابن الفقيه الهمداني، أبو بكر أحمد بن إبراهيم (ت289هـ/901م)، بغداد مدينة السلام، ط1، تحقيق صالح أحمد العلي، وزارة الإعلام، بغداد، 1977م.
 - القاضي الرشيد، أبو الحسن أحمد بن رشيد (ت، القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي)، الذخائر والتحف، تحقيق محمد حميدالله، مراجعة صلاح الدين المنجد، الكويت، 1959م.
 - الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت817هـ/1414م)، القاموس

المحيط، 4 ج، بولاق، مصر، 1289 هـ.

- القاضي النعمان، محمد (ت 363 هـ/ 973 م)، المجالس والمسائرات، تحقيق إبراهيم شبوح، محمد اليعلاوي، المطبعة الرسمية، تونس، 1987 م.
- ابن قتيبة، أبو محمد عباد الله بن مسلم الكوفي (ت 276 هـ/ 889 م)، الإمامة والسياسة (منسوب لابن قتيبة)، 2 ج، مج 1، طبع ونشر شركة مصطفى الباي الحلبي وأولاده، القاهرة، 1957 م.
- ابن قتيبة، عيون الأخبار، 2 مج، 4 ج، دار الكتب المصرية، 1925 م.
- ابن قتيبة، المعارف، تحقيق ثروت عكاشة، دار الكتب، القاهرة، 1960 م.
- قدامة بن جعفر، أبو الفرج الكاتب البغدادي (ت 329 هـ/ 940 م)، الخراج وصناعة الكتابة، تحقيق محمد حسين الزبيدي، دار الرشيد، بغداد، 1981 م.
- قدامة بن جعفر، الدواوين من كتاب الخراج لقدامة بن جعفر، تحقيق مصطفى الحيارى، الجامعة الأردنية، عمان، 1986 م.
- ابن قدامة، عبدالله بن أحمد بن محمد (ت 630 هـ/ 1232 م)، المغنى، 20 ج، ح 9، تحقيق محمد سالم محيسن، شعبان محمد إسماعيل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1972 م.
- القزويني، زكريا بن محمد بن محمود (ت 582 هـ/ 1232 م)، تهذيب الرئاسة وترتيب السياسة، تحقيق إبراهيم يوسف مصطفى عجو، مكتبة الزرقاء، الأردن، 1985.
- القلقشندي، أحمد بن علي (ت 821 هـ/ 1418 م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ط 1، ج 3، تحقيق محمد حسن شمس الدين، ج 5، تحقيق نبيل خالد

- الخطيب، ج6، تحقيق يوسف علي طويل، ج14، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م.
- القلقشندي، مآثر الانافة في معالم الخلافة، ج3، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، 1964م.
- القيرواني، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الحصري (ت453هـ/1061م)، زهر الآداب وثمر الألباب، مج1، ج4، ط4، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، 1972م.
- القيرواني، قطب السرور في أوصاف الخمور، تحقيق أحمد الجندي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1969م.
- ابن قَيِّم الجوزية، شمس الدين أبو عبدالله محمد (ت751هـ/1350م)، أحكام أهل الذمة، ج2، ط2، تحقيق صبي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، 1981م.
- ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم، بيروت، د.ت.
- ابن الكازروني، طهير الدين علي بن محمد البغدادي (ت697هـ/1297م)، مختصر التاريخ من أول الزمان إلى منتهى دولة بني العباس، تحقيق مصطفى جواد، مطبعة الحكومة، بغداد، 1970م.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت774هـ/1372م)، البداية والنهاية في التاريخ، ج1، 11، تحقيق أحمد أبو ملحم، فؤاد السيد، علي نجيب عطوي، مهدي ناصر الدين، علي عبد الساتر، ط3، 4، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م، ج10، ط4، مكتبة المعارف، بيروت،

1981م.

- الكرديزي، أبو سعيد عبدالحى (ت أواسط القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي)، زين الأخبار، 2ج، ترجمة محمد بن تاويت، مطبعة محمد الخامس الجامعية الثقافية، فاس، المغرب، 1972م.
- الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف (ت350هـ/961م)، كتاب الولاة وكتاب القضاة، تحقيق رفن كست، مطبعة الابا اليسوعيين، بيروت، 1908م.
- الكندي، ولاة مصر، تحقيق حسين نصار، دار بيروت، دار صادر، بيروت، 1959م.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت450هـ/1058م)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ط2، تحقيق خالد عبد اللطيف السلج العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1994م.
- الماوردي، نصيحة الملوك، ط1، تحقيق خضر محمد خضر، مكتبة الفلاح، الكويت، 1983م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ/898م)، الكامل، 4ج، ط1، تحقيق محمد أحمد الدّالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م.
- ابن محمد، الحسن بن عبدالله (ت708هـ/1308م)، آثار الأول في ترتيب الدول، مطبعة بولاق، القاهرة، 1878م.
- المسعودي، علي بن الحسين بن علي (ت346هـ/957م)، التنبيه والإشراف، تحقيق عبدالله إسماعيل الصادق، دار الصّاوي للطبع والنشر والتأليف، القاهرة، 1938م.

- المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، 4ج، ط1، تحقيق مفيد محمد قمحية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986م.
- مسكوية، أبو علي أحمد بن محمد (ت421هـ/1030م)، تجارب الأمم، ج1، 2، مطبعة شركة التمدن الصناعية، القاهرة، 1914-1915م.
- مسلم، الإمام مسلم بن الحجاج (ت261هـ/875م)، صحيح مسلم، شرح النووي، 9مج، 6ج، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- المقدسي، أبو زيد المطهر، بن طاهر (ت322هـ/933م)، البدء والتاريخ (المنسوب للمقدسي)، 3مج، 6مج، تحقيق كلمان هوار، باريس، 1916م.
- المقرئ، تقي الدين أحمد بن علي (ت845هـ/1442م)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، 2ج، مكتبة المثنى، بغداد، د.ت.
- ابن المقفع، عبدالله (ت142هـ/759م)، آثار ابن المقفع، ط1، تحقيق، عمر أبو النصر، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1966م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت711هـ/1311م)، لسان العرب، 18ج، دار إحياء التراث العرب، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، 1992-1993م.
- ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، ط1، الجزء (2، 12، 14، 27)، تحقيق روية النحاس، ج3، تحقيق رياض عبد الحميد، ج13، تحقيق سكيمة الشهابي، دار الفكر، دمشق، 1984-1990م.
- مؤلف مجهول، من القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي)، العيون والحدائق في أخبار الحقائق، ج1، ج3، طبع مع كتاب تجارب الأمم لمسكويه، مطبعة بريل، ليدن، 1869م، ج4، ق1، 2، تحقيق عمر السعيد،

دمشق، 1972-1973م.

- مؤلف مجهول، قانون السياسة ودستور الرياسة، تحقيق محمد جاسم الحديثي، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1987م.
- ابن ناجي، أبو الفضل عيسى (ت839هـ/1435م)، معالم لإيمان في معرفة أهل القيروان، ج2، تحقيق محمد الأحمد، أبو النور، محمد ماضق، مكتبة الخانجي، مصر مكتبة العتيقة، تونس، 1968م.
- النباهي، أبو الحسن عبد الله بن الحسن (ت611هـ/1214م)، تاريخ قضاة الأندلس (المعروف بكتاب المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1980م.
- الترشيحي، أبو بكر محمد بن جعفر (ت348هـ/959م)، تاريخ بخاري، ترجمة عن الفارسية وحققه أميد عبد المجيد بدوي، نصر الله مبشر الطرزي، دار المعارف، القاهرة، 1965م.
- نظام الملك، حسين بن علي الطوسي (ت485هـ/1092م)، سياسة نامه، ترجمة، يوسف حسين بكار، دار القدس بيروت، د.ت.
- النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت733هـ/1332م)، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج31، ج6، تحقيق محمد جابر عبد العال الحلبي؛ ج22، تحقيق محمد جابر عبد العال الحلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984م، ج23، تحقيق أحمد كمال زكي، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980م، ج24، تحقيق حسين نصار عبد العزيز الاهواني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1983م، ج26، تحقيق

محمد فوزي الفتيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985م؛ ج28، تحقيق محمد أمين، محمد حلمي محمد احمد، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1992م.

- ابن هذيل، أبو الحسن علي بن عبدالرحمن (توفي القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي)، عين الأدب في السياسة وزين الحسن والرياسة، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1938م.

- ابن هشام، عبدالملك بن هشام بن أيوب الحميدي (ت218هـ/833م)، السيرة النبوية، ج4، تحقيق مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبدالحفيظ شلبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

- الهمذاني، محمد بن عبدالملك (ت521هـ/1127م)، تكملة تاريخ الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (ملحق بكتاب تاريخ الرسل والملوك للطبري)، ج11، دار سويدان، بيروت، د.ت.

- الهندي، علاء الدين المتقي بن حسام الدين (ت975هـ/1567م)، كنز العُمال في سنين الأقوال والأفعال، ج16، تحقيق، بكري حيّاني وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1989م.

- ابن واداران، حسين بن محمد (كان حياً سنة 1172هـ)، دولة الرشيد من بني العباس وبنيه أو تاريخ العباسيين، وبآخره عمال بني العباس بافريقية إلى آخر الأغالبة، ط1، تحقيق منجي الكعبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993م.

- وكيع، محمد بن خلف بن حيّان (ت306هـ/918م)، أخبار القضاة، 3ج، تحقيق عبدالعزيز مصطفى المرآغي، عالم الكتب، بيروت، 1980م.
- الونشريش، أحمد بن محمد بن علي، كتاب الولايات، اعتنى به هنري برونو، جود فروة دمونين، المطبعة الجديدة، الرباط، 1937م.
- ابن وهب الكاتب، اسحاق بن إبراهيم بن سليمان (ت321هـ/933م)، البرهان في وجوه البيان، تحقيق جفني محمد شرف، مكتبة الشباب ومطبعة الرسالة، د.م، 1969م.
- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله (ت626هـ/1228م)، معجم الأدباء، 6ج، ط1، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993م.
- ياقوت الحموي، معجم البلدان، 5ج، دار صادر، بيروت، 1986م.
- يحيى بن عمر، أبو زكريا ابن يوسف (ت289هـ/901م)، النظر والأحكام في جميع أحوال السوق (وأحكام السوق)، ط1، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1975م.
- ابن يحيى الوشاء، أبو الطيب محمد بن اسحاق (ت325هـ/936م)، الموشى أو الظرف والظرفاء، مج1، 2ج، تحقيق رُذلف ابرونو، دار صادر، دار بيروت، 1965م.
- اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر (ت280هـ/893م)، البلدان، تحقيق، دي خويه، مطبوع مع كتاب الأعلاق النفسية لابن رسته (ت290هـ) ليدن، لندن، 1891م.
- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، 2ج، دار صادر، بيروت، د.ت.

- اليعقوبي، مشاكله الناس لزمانهم، ط2، تحقيق وليم ملورد، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1980م.
- أبو يعلى الفراء، محمد بن الحسين الحنبلي (ت458هـ/1065م)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ط1، صححه وعلق عليه، محمد حامد الفقي، شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1938م.
- أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت182هـ/798م)، كتاب الخراج، ط1، دار الشروق، بيروت، القاهرة، 1985م.

ثانياً: المراجع:

- أحمد المومني، قضاء المظالم، ط1، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، 1991م.
- ادريس سليمان محمد، نظام الحجابة في الدولة العربية الإسلامية (دراسة مقارنة (41-447هـ/661-1055م)، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، العراق، 1989م.
- تقي الدين عارف الدوري، عصر امرة الأمراء في العراق (324-334هـ/936-946م) دراسة سياسية اقتصادية اجتماعية، ط1، مطبعة أسعد، بغداد، 1975م.
- توفيق سلطان اليوزبكي، دراسات في النظم العربية الإسلامية، ط2، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، العراق، 1979م.
- الوزارة (نشأتها وتطورها في الدولة العباسية (132-447هـ)، دار الكتب، الموصل، 1976م.
- جورج زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.

- حافظ أحمد موسى عجاج، الإدارة في عهد الرسول ﷺ، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 1988م.
- حسام قوام السامرائي، المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية خلال الفترة (247-334هـ/861-945م)، دار الفتح، دمشق، 1971م.
- حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1964م، 4ج.
- حسن حسين أحمد المحمود، رقابة الدولة على سوق السلع والخدمات في الإسلام، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، مركز الدراسات الإسلامية، الأردن، 1989م.
- حمدان عبد المجيد الكبيسي، عصر الخليفة المقتدر بالله (295-320هـ/907-932م) دراسة في أحوال العراق الداخلية، مطبعة النعمان، النجف، العراق، 1974م.
- حمدي عبد المنعم، ديوان المظالم، ط1، دار الشروق، بيروت-القاهرة، 1983م.
- خولة شاكر الدجيلي، بيت المال نشأته وتطوره من القرن الأول حتى الرابع الهجري، مطبعة وزارة الأوقاف، بغداد، 1976م.
- ديمومين، مورييس غودمروا، النظم الإسلامية، ترجمة صالح الشماع، فيصل السامر، مطبعة الزهراء، بغداد، د.ت.
- صفاء حافظ عبد الفتاح، نظام الحكم في الدولة العباسية من أوائل القرن الثالث الهجري إلى دخول بني بويه بغداد، دار الثقافة، القاهرة، 1986م.

- ضيف الله يحيى الزهراني، النفقات وإدارتها في الدولة العباسية (132-334هـ/749-945م)، مكتبة الطالب الجامعي، مكة، 1986م.
- ظافر القاسمي، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي، ج1، الحياة الدستورية، ط4، دار النفائس، بيروت، 1982م، ج2، السلطة القضائية، ط2، دار النفائس، بيروت، 1983.
- عبد الجبار الجومرد، داهية العرب أبو جعفر المنصور، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1963م.
- عبد الحي الكتّاني، نظام الحكومة النبوية المسمّى التراتيب، الإدارية، نشر حسن جعنا، بيروت، د.ت، 2ج.
- عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ط2، دار المشرق، بيروت، 1974م.
- عبد العزيز الدوري، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، مطبعة السريان، بغداد، 1954م.
- عبد العزيز الدوري، العصر العباسي الأول (دراسة في التاريخ السياسي والإداري المالي)، ط2، دار الطليعة، بيروت، 1988م.
- عبد العزيز الدوري، النظم الإسلامية (الخلافة، الوزارة، النظم المالية، النظم الإدارية)، بيت الحكمة، جامعة بغداد، العراق، 1988م.
- عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ط3، دار الطليعة، بيروت، 1980م.
- عبد العزيز الدوري، نشأة الاقطاع في المجتمعات الإسلامية، المجمع العلمي

العراقي، بغداد، 1970م.

- عبد الكريم عبده حتامله، البنية الإدارية للدولة العباسية في القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، ط1، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، 1985م.
- عبد المنعم ماجد، تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1972م.
- فاروق عمر، مرتضى حسن النقب، تاريخ إيران (دراسة في التاريخ السياسي لبلاد فارس خلال العصور الإسلامية الوسيطة (26-906هـ/641-1500م)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، العراق، 1989م.
- فيصل السامر، الدولة الحمدانية في الموصل وحلب، مطبعة الجامعة، بغداد، 1963م.
- متز، آدم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة محمد عبد الهادي، أبو ريده، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1957م.
- محمد راغب الحلبي، أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، دار القلم العربي، حلب سوريا، 1988م.
- محمد الشريف الرحموني، نظام الشرطة في الإسلام إلى أواخر القرن الرابع الهجري، الدار العربية للكتاب، د.م، 1983م.
- محمد فؤاد مهنا، مسؤولية الإدارية في تشريعات البلاد العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة الجبلاوي، 1972م.

- مصطفى الشكعة، معالم الحضارة الإسلامية، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1978م.
- منير العجلاني، عبقرية الإسلام في أصول الحكم، ط1، دار النفائس، بيروت، 1985م.
- مولوي، س.أ. ق. حُسَيني، الإدارة العربية، ترجمة إبراهيم أحمد العدوي، مكتبة الآداب، القاهرة، 1958م.
- نصر فريد محمد واصل، السلطة القضائية ونظام القضاء في الإسلام، ط2، مطبعة الأمانة، مصر، 1983م.
- هوبكنز، د.ج.ف.ب، النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، ترجمة، أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، 1980م.
- هنتس، فالتر، المكييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة كامل العسلي، نشر الجامعة الأردنية، عمان، 1970م.
- وهبة الزحيلي، أ.و، الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي، ط1، دار الفكر، دمشق، 1987م.
- ياسين الأيوبي، معجم الشعراء في لسان العرب، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1982م.

ثالثاً: الدوريات

- أحمد مهدي الديواني، "السلطة القضائية"، مجلة العدالة، وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، أبو ظبي، ج4، 1977م، ص36-51.
- حسن حسني عبد الوهاب، "أصل الحسبة بافريقية"، حويات الجامعة

التونسية، تونس، العدد الرابع، 1967م، ص5-21.

- حمدي عبد المنعم، "ولاية المظالم، أو القضاء الإداري الإسلامي"، مجلة العدالة، وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، أبو ظبي، العدد الخامس عشر، السنة الرابعة، 1977، ص57-60.

- رضوان السيد، "قضاء المظالم" (نظرة في وجه من وجوه علاقة الدين بالدولة في التاريخ الإسلامي)، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، عمان، المجلد 14، العدد 10، 1408هـ/1987م، ص156-181.

- ظافر القاسمي، "ولاية المظالم"، مجلة الدارة، الرياض، السعودية، العدد الثاني، السنة الأولى، 1975م، ص59-87.

- عبد الرزاق علي الأنباري، "المحكمة العليا في الإسلام أو النظر في مظالم الرعية"، مجلة المؤرخ العربي، تصدرها الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد، العراق، العدد 24، 1984، ص65-89.

- محمد عبد القادر خريسات، "القطائع في صدر الإسلام" (عصر الرسول والخلفاء الراشدين)، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، دمشق، العددان 27-28، السنة الثانية، 1987م، ص67-98.

- ناصر الرباط، "دار العدل"، مجلة الاجتهاد، بيروت، العدد الثاني والعشرون، السنة السادسة، 1994م، ص57-89.

المراجع الأجنبية:

- Kremer's, Von: The Orient Under Caliphs.
IDARAH ADABIYAT, DELHI (INDIA), 1923.
- Khadduri, Majid and Herbert J. Liebesny: Law In the Middle East. Washington, D.C. 1955.
- Tyan, Emile: Histoire De L'organisation Judicaire En Pays D' Islam Leide. 1960.